مَعَانِي الأَبْنِيَةِ فِي العَرَبِيَّةِ

الدكتور
فاضل صالح السامرائي

دار عمار

الطبعة الثانية

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

رقم الإجازة المتسلسل لدى دائرة المكتبة الوطنية

٤١٠٦ / ١٢/ ٢٠٠٦



دار عمار للنشر والتوزيع

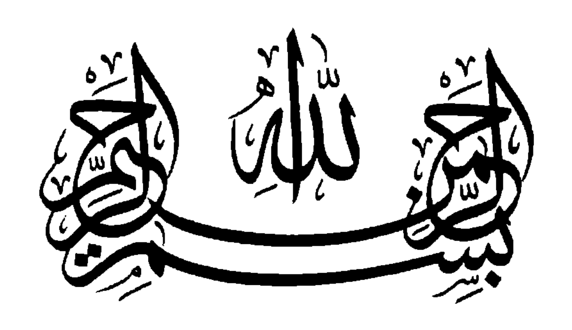
عمّان - ساحة الجامع الحسيني - سوق البتراء - عمارة الحجيري

تلفاكس ٤٦٥٢٤٣٧ - ص.ب ٩٢١٦٩١ عمّان ١١١٩٢ الأردن

معاني الأبنية في العربية

الدكتور فاضل صالح السامرائي

دار عمار


بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم والصلاة على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وبعد:

فإن موضوع هذا الكتاب ـ ولا أقول هذا الكتاب ـ موضوع مهم غاية الأهمية في البحث اللغوي فإنه يبحث في دلالة البنية ومعناها، وهو موضوع جليل جدير بالبحث وبذل الجهد الضخم.

إن اللغويين القدامى ويا للأسف لم يُولُوه ما يستحق من الأهمية فإنهم نظروا بصورة خاصة في شروط الصيغ ومَقيسها ومسموعها وقَعَّدوا لذلك القواعد، أما مسألة المعنى فإنهم كانوا يمرُّون بها عرضاً. ولا أقول إنهم أغفلوا المعنى البتة؛ بل هم ذكروا أحياناً قسماً من معاني الصيغ فقد ذكروا معنى الفِعالة والفَعَلان والفُعال ومعاني أبنية أخرى في المصادر، وذكروا المعاني العامة لقسم من أبنية الصفة المشبهة، وقد اجتهد قسم منهم في تفسير قسم من معاني أبنية المبالغة وغيرها من الأبنية إلاَّ أن البحث لا يزال ناقصاً غير مكتمل. وتفسيرهم في كثير من الأحيان اجتهاد لا يقوم على أمر مقطوع به. ونحن لا نبخسهم اجتهادهم هذا؛ بل هم أهل الفضل والسبق فيما اجتهدوا فيه، قال تعالى: ﴿ وَلَا تَبْخَسُواْ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ ﴾ [الأعراف: ٨٥] ولكننا كنا نودُّ أن يستمر بحثهم وتنقيرهم واجتهادهم في النظر في معاني الأبنية عموماً ولكنهم لم يفعلوا.

إن كثيراً منا الآن لا يدرك كثيراً من معاني الأبنية ولا يميز بينها، فهو لا يميز مثلاً بين نَشيط ونَشِط، وعَسِير وعَسِر، وأحمق وحَمِق، وأجرب وجرِب، وصديان وصدِ،

وعطشان وعطِش، وغيرها كثير في الصفة المشبهة. ولا يميزُ بين مفعول وفعيل وفعيلة في اسم المفعول فلا يعرف الفرق بين مقتول وقتيل مثلاً وذبيح وذبيحة.

وإذا كان قسم من النحاة حاولوا أن يفسروا بعض هذه الصيغ فإن هذا التفسير أو النظر في المعنى لم يأخذ قسطه في الدراسات اللغوية على العموم بحيث إن أكثر دارسي العربية أو كثيراً منهم يجهلون الفروق بينها.

ومثل هذا نقول في أوزان المبالغة فإنهم لم يفرقوا بين معانيها. وقد كان قسم من النحاة حاولوا فيما بعد أن يشرحوا قسماً من أبنية المبالغة نحو: فَعَّال ومِفْعال ومِفْعل نحو: كذَّاب ومِعطاء ومِسْعر إلاَّ أنهم لم ينظروا في بقية الأوزان فهم لم يشرحوا فِعِّيلاً ولا فاعولاً مثلاً ولا كثيراً من أبنية المبالغة الأخرى.

بل إنهم لم يذكروا إلا مبالغة اسم الفاعل علماً بأن هناك صيغاً لمبالغة اسم المفعول لم يذكروها ولم يعقدوا لها باباً.

وحسبك أن دارس العربية لا يرى فرقاً أو لا يفكر فيما إذا كان ثمة فرق بين صبَّار وصَبور، وغفار وغفور، وهماز وهُمَزة، ومنحار ونحَّار، وعلام وعلاّمة، حتى أن الصبان قال: «لم أر في ذلك نقلاً».

ولا شك أنه لو لم يختلف المعنى لم تختلف الصيغة إذ كلُّ عدول من صيغة إلى أخرى لا بد أن يصحبه عدول عن معنى إلى آخر إلا إذا كان ذلك لغة.

وقُلْ مثل هذا عن الجموع فإن الأولين ذكروا جموع القِلَّة والكثرة وذكروا دلالة بعض الأبنية نحو: فَعلى وفعالى كحمقى وموتى وعطاشى ولكنهم لم يبينوا دلالات عموم الأبنية في الجموع فهم لم يفرقوا مثلاً بين فعلاء وفِعال كضعفاء وضعاف ولا بين الفُعَّال والفَعَلة كالكُتَّاب والكَتَبة أو فُعول وفُعلان كذُكور وذُكران وغيرها من الأبنية، قال تعالى: ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَـٰثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ ۝ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَـٰثًا ۖ وَيَجْعَلُ مَن يَشَآءُ عَقِيمًا ۚ﴾ [الشورى: ٤٩ ـ ٥٠] فمرة قال (ذكور) ومرة قال (ذكران) ولكن لِمَ قال ذلك؟ وهل هناك فرق بينهما في المعنى؟ إنه لم يشر أحد إلى ذلك فيما أعلم.

وقال: ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُواْ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا﴾ [النساء: ٩].

وقال: ﴿وَلَهُۥ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَآءُ﴾ [البقرة: ٢٦٦].

فما الفرق بينهما؟

والجواب هو لا جواب عند النحاة أو المفسرين في حدود ما أعلم.

إننا الآن نستعمل الأبنية مجردة من معناها الدقيق المتميز فنقول: (هو نشيط أو نشط) كما يحلو لذوقنا لا كما يقتضي المعنى ولا نقصد باستعمال كل منهما معنى خاصاً به، وكذلك عسير وعَسِر، وقُلْ مثل ذلك عن أكثر الأبنية في الجموع والمبالغة وغيرها.

وسبب ذلك يعود إلى أن الأقدمين لم يركزوا البحث في هذه المسألة ولم يقطعوا في شأنها بشيء بل كانت دراساتهم في الأكثر منصبة على كيفية صوغ البناء، وهل هو مسموع أو مقيس مجرداً من المعنى.

وهذا البحث محاولة لدرس معاني كثير مما اشتهر من الأبنية ولا أقول هو درسٌ للأبنيةِ كلِّها.

وقد حاولت الوصول إلى المعنى على طريق النظر والموازنة بين النصوص في استعمال الصيغ، وهذا النظر قائم على الاستعمال القرآني أولاً علماً بأني أعلم أن القرآن الكريم قد استعمل بعضاً من الأبنية لمعانٍ خَصَّها به هو، وقائم أيضاً على دراسة الضوابط العامة والأصول التي وضعها علماء اللغة، وعلى المعاني التي يفسرون بها المفردات أو الأبنية.

إن هذا البحث محاولة أولية متواضعة للسير في هذا الطريق المظلم أو القليل النور، والباب بعد مفتوح للبحث الجاد الطويل في هذا الأمر العظيم الجليل.

وحسبي من هذا البحث لفت النظر إلى أمر أحسبه لا يقل أهمية عن كل ما كُتب في موضوعات اللغة والصرف بل ربما فاقها أو فاق كثيراً منها. وهو شفيعي فيما كتبت.

أسأل اللّه الإحسان في العمل والسداد في الرأي والصواب في الأمر كله إنه سميع مجيب.

***

الاسم والفعل

يقول اللغويون: إن الاسم يفيد الثبوت والفعل يفيد التجدُّدَ والحدوث فإذا قلت: (خالد مجتهد) أفاد ثبوت الاجتهاد لخالد، في حين أنك إذا قلت: (يجتهد خالد) أفاد حدوثَ الاجتهاد له بعد أنْ لم يكن، وكذا إذا قلت: (هو حافظ) أو (يحفظ) فـ (حافظ) يدل على الثبوت و(يحفظ) يدل على الحدوث والتجدد ونحوه: هو خطيب أو يخطب، وهو كريم أو هو يكرم، وهو جواد أو يجود؛ فإن خطيباً وكريماً وجواداً تفيد ثبوت الصفة في صاحبها وأن صاحبها متصفٌ بها على سبيل الدوام في حين أن يحفظ أو يخطب أو يكرم أو يجود تدل على التجدد والحدوث.

وسِرُّ ذلك أن الفعل مُقيَّدٌ بالزمن، فالفعل الماضي مقيد بالزمن الماضي، والمضارع مقيد بزمن الحال أو الاستقبال في الغالب في حين أن الاسم غير مقيد بزمن من الأزمنة فهو أشمل وأعم وأثبت.

جاء في «الإيضاح»: «وأما كونه ـ يعني المسند ـ فِعلاً فللتقييد بأحد الأزمنة الثلاثة على أخصر ما يكون مع إفادة التجدد، وأما كونه اسماً فلإفادة عدم التقييد والتجدد»[1].

وقال عبد القاهر الجرجاني: «إن موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدده شيئاً بعد شيء. وأما الفعل فموضوعه على أنه يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئاً بعد شيء. فإذا قلت: (زيد منطلق) فقد أثبتَّ الانطلاقَ فعلاً له

---

(١) «الإيضاح» للقزويني (١ / ٨٧).

من غير أن تجعله يتجدد ويحدث منه شيئاً فشيئاً بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك: (زيد طويل وعمرو قصير)، فكما لا يقصد ههنا إلى أن تجعل الطول أو القصر يتجدد ويحدث بل تُوجِبهما وتُثبتهما فقط وتقضي بوجودهما على الإطلاق كذلك لا تتعرض في قولك: (زيد منطلق) لأكثر من إثباته لزيد.

وأما الفعل فإنه يقصد فيه إلى ذلك. فإذا قلتَ: (زيد هو ذا ينطلق) فقد زعمتَ أن الانطلاق يقع منه جزءاً فجزءاً وجعلته يزاوله ويُزجِّيه... وإذا أردتَ أن تعتبره بحيث لا يخفى أن أحدهما لا يصلح في موضع صاحبه فانظر إلى قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨] فإن أحداً لا يشك في امتناع الفعل ههنا، وإن قولنا: كلبهم يبسط ذراعيه لا يؤدي الغرض. وليس ذلك إلا لأن الفعل يقتضي مزاولة وتجدد الصفة في الوقت ويقتضي الاسم ثبوتَ الصفة وحصولها من غير أن يكون هناك مزاولة وتزجية فعلٍ ومعنى يحدث شيئاً فشيئاً»[١].

وجاء في «التفسير الكبير» للفخر الرازي: «أن اسم الفاعل يدل في كثير من المواضع على ثبوت المصدر في الفاعل ورسوخه فيه والفعل الماضي لا يدل عليه كما يقال: فلان شرب الخمر، وفلان شاربُ الخمر، وفلان نفذَ أمرهُ، وفلان نافذُ الأمر، فإنه لا يُفهم من صيغة الفعل التكرار والرسوخ ومن اسم الفاعل يُفهم ذلك»[٢].

وجاء في «نهاية الإيجاز» له: «الاسم له دلالة على الحقيقة دون زمانها، فإذا قلت: (زيد منطلق) لم يفد إلا إسناد الانطلاق إلى زيد. وأما الفعل فله دلالة على الحقيقة وزمانها فإذا قلت: (انطلق زيد) أفاد ثبوت الانطلاق في زمان معين لزيد. وكل ما كان زمانياً فهو متغير، والتغير مُشعر بالتجدد؛ فإذن الإخبار بالفعل يفيد وراء أصل الثبوت كون الثابت في التجدد والاسم لا يقتضي ذلك.

ويشبه أن يكون الاسم في صحة الإخبار به أعم وإن كان الفعل فيه أكمل وأتم لأن

---

(١) «دلائل الإعجاز» (١٣٣ ـ ١٣٤).

(٢) «التفسير الكبير» (ج ٢٥ / ٢٩).

الإخبار بالفعل مقتصر على الزمانيات أو ما يقدر فيه ذلك، والإخبار بالاسم لا يقتضي ذلك»[1].

فاتضح أن الاسم يدل على الثبوت والفعل يدل على الحدوث والتجدد قال تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡكُمۡ أَدَعَوۡتُمُوهُمۡ أَمۡ أَنتُمۡ صَٰمِتُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٣]. ففرق بين طرفي التسوية فقال: ﴿أَدَعَوۡتُمُوهُمۡ﴾ بالفعل ثم قال: ﴿أَمۡ أَنتُمۡ صَٰمِتُونَ﴾ بالاسم ولم يسوِّ بينهما فلم يقل: أدعوتموهم أم صَمَتُّم بالفعلية، أو: أأنتم داعُوهم أم أنتم صامتون.

وذلك أن الحال الثابتة للإنسان هي الصمت وإنما يتكلمُ لسببٍ يعرض له. ولو رأيت إنساناً يكلم نفسه لاتَّهمته في عقله، فالكلامُ طارىء يحدثه الإنسان لسبب يعرض له ولذا لم يسوّ بينهما بل جاء للدلالة على الحال الثابتة بالاسم (صامتون) وجاء للدلالة على الحال الطارئة بالفعل (دعوتموهم) أي: أأحدثتم لهم دعاء أم بقيتم على حالكم من الصمت.

جاء في «الكشاف» في هذه الآية: «فإذا قلت: هلاَّ قيل: أم صمتّم؟ ولِمَ وضعت الجملة الاسمية موضع الفعلية؟ قلت: لأنهم كانوا إذا حَزَبهم أمرٌ دعوا اللّه دون أصنامهم... فكانت حالتهم المستمرة أن يكونوا صامتين عن دعوتهم. فقيل: إنْ دعوتُموهم لم تفترق الحال بين إحداثكم دعاءهم وبين ما أنتم عليه من عادة صمتكم عن دعائهم»[2].

وانظر إلى قوله تعالى: ﴿أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ إِلَى ٱلطَّيۡرِ فَوۡقَهُمۡ صَٰٓفَّٰتٖ وَيَقۡبِضۡنَۚ﴾ [الملك: ١٩] كيف فرَّق بينهما فلم يقل: صافات وقابضات أو يصففن ويقبضن وذلك أن الأصل في الطيران صف الأجنحة والقبض طارىء، فكان الصفُّ بصيغةِ الاسمية للدلالة على الثبوت والقبض بصيغة الفعلية للدلالة على التجدد والحدوث.

قال الزمخشري: «فإن قلت. لم قيل: (ويقبضن) ولم يقل: (وقابضات)؟

---

(١) «نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز» (٤٠ ـ ٤١).

(٢) «الكشاف» (١ / ٥٩٢).

قلت: لأن الأصل في الطيران هو صف الأجنحة لأن الطيران في الهواء كالسباحة في الماء والأصل في السباحة مد الأطراف وبسطها، وأما القبض فطارىء على البسط للاستظهارية على التحرك فجيء بما هو طارٍ غير أصل بلفظ الفعل على معنى أنهن صافات ويكون منهن القبضُ تارةً بعد تارة كما يكون من السابح»[1].

وانظر إلى قوله سبحانه في وصف المنافقين: ﴿ وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ ﴾ [البقرة: ١٤]، فقد فرق بين قولهم للمؤمنين وقولهم لأصحابهم، فقد خاطبوا المؤمنين بالجملة الفعلية الدالة على الحدوث ﴿ ءَامَنَّا ﴾، وخاطبوا جماعتهم بالجملة الاسمية المؤكدة الدالة على الثبوت والدوام ﴿ إِنَّا مَعَكُمْ ﴾ ولم يسوِّ بينهما فلم يقولوا (إنا مؤمنون) كما قالوا (إنا معكم) «وذلك إما لأن أنفسهم لا تساعدهم عليه إذ ليس لهم من عقائدهم باعثٌ ومحرك، وهكذا كل قول لم يصدر عن أريحية وصدق ورغبة واعتقاد. . . وإما مخاطبة إخوانهم فهم فيما أخبروا به عن أنفسهم من الثباتِ على اليهودية والقرار على اعتقاد الكفر والبعد من أن يزلوا عنه على صدقِ رغبةٍ وفورِ نشاط وارتياح للتكلم به»[2].

وجاء في «تسهيل السبيل» للبكري أنهم «خاطبوا بالجملة الفعلية أولاً في (قالوا آمنا) وبضدها في (إنا معكم) لإظهار الثابت على معتقدهم الفاسد وأن ما خاطبوا به المؤمنين أمر متجدد بسبب لقائهم تقية فقط»[3].

وقال تعالى: ﴿ لَئِنۢ بَسَطتَ إِلَىَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِى مَآ أَنَا۠ بِبَاسِطٍ يَدِىَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ ﴾ [المائدة: ٢٨]، ففرق بين الشرط والجزاء فقال: ﴿ بَسَطتَ ﴾ بالفعل، وقال: ﴿ مَآ أَنَا۠ بِبَاسِطٍ ﴾ بالاسم ولم يسوِّ بينهما فلم يقل: لئن بسطت لا أبسط «ليفيد أنه لا يفعل ما يكتسب به هذا الوصف الشنيع»[4]. أي: أنا لست من أصحاب هذا الوصف وأن هذا الخلق ليس

(١) «الكشاف» (٣/ ٢٥٤).

(٢) «الكشاف» (١/ ١٤٢).

(٣) «تسهيل السبيل» للبكري (سورة البقرة).

(٤) «الكشاف» (١/ ٤٥٦).

من شيمي ووصفي.

ونحوه قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡنَآ أَوَعَظۡتَ أَمۡ لَمۡ تَكُن مِّنَ ٱلۡوَٰعِظِينَ﴾ [الشعراء: ١٣٦]، ففرق بينهما فلم يقل: أوعظتَ أم لم تعظْ وذلك «لأن المراد سواء علينا أفعلتَ هذا الفعل الذي هو الوعظ أم لم تكن أصلاً من أهلهِ ومباشرته فهو أبلغ في قلة اعتدادهم بوعظه من قولك: أم لم تعظ»[١].

ولهذا يعدل أحياناً عن الفعل إلى الاسم فقد يكون الأصل أن يعبّر عن الحدث بالفعل ومع ذلك يؤتى بالاسم للدلالة على الثبوت كأنْ تقول لصاحبك: أتنجح هذا العام؟ فيقول: أنا ناجح. فهو لشدة وثوقه بنفسه يجيب وكأن الأمر قد تم واتَّصفَ صاحبه به وإن لم يكن ذاك.

ومنه قوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوۡمٍ لَّا رَيۡبَ فِيهِۚ﴾ [آل عمران: ٩]، والأصل: تجمع الناس لأنه في الاستقبال ولكن لأن الأمر متحقق ثابت أخبر عنه باسم الفاعل الدال على الثبوت.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلدِّينَ لَوَٰقِعٌ﴾ [الذاريات: ٦] أي: الحساب ولم يقل (يقع).

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةً لِّمَنۡ خَافَ عَذَابَ ٱلۡأٓخِرَةِۚ ذَٰلِكَ يَوۡمٌ مَّجۡمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ وَذَٰلِكَ يَوۡمٌ مَّشۡهُودٌ﴾ [هود: ١٠٣]، «فإنه إنما آثر اسم المفعول الذي هو (مجموع) على الفعل المستقبل الذي هو (يجمع) لما فيه من الدلالة على ثبات معنى الجمع لليوم وأنه الموصوف بهذه الصفة.

وإنْ شئت فوازنْ بينه وبين قوله تعالى: ﴿يَوۡمَ يَجۡمَعُكُمۡ لِيَوۡمِ ٱلۡجَمۡعِۖ﴾ [التغابن: ٩]، فإنك تعثر على صحة ما قلت»[٢].

---

(١) «تفسير الرازي» (٢٤ / ١٥٧ ـ ١٥٨).

(٢) «المثل السائر» (٢ / ١٨ ـ ١٩) وانظر «الإيضاح» للقزويني (١ / ٧٧)، «الكشاف» (٣ / ٦ ـ ٧) ﴿إِنَّا سَخَّرۡنَا ٱلۡجِبَالَ مَعَهُۥ يُسَبِّحۡنَ﴾، «التفسير القيم» (٥٢٩، ٥٣١ ـ ٥٣٢) (سورة الكافرون)، «الإتقان» (١ / ١٩٨).

ولكون الاسم دالاً على الثبوت كان الوصف بالاسم أقوى من الوصف بالفعل فقولك (هو مطّلع) أثبت وأقوى من قولك (هو يطّلع)، و(هو متعلم) أثبت وأقوى من قولك (هو يتعلم) و(هو جواد) أثبت من قولك (هو يجود).

فإن قولك (هو مطّلع) يدل على تمكن الصفة في صاحبها وثبوتها فيه ورسوخ صاحبها في هذا الوصف بخلاف قولك (هو يطّلع) فإنه لا يدل على ذلك بل يدل على أنه آخذ في سبيل الاطلاع وكذا ما بعده.

قال تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ ۝ إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَيْهِ فَقَالُوا۟ سَلَٰمًا ۖ قَالَ سَلَٰمٌ﴾ [الذاريات: ٢٤ ـ ٢٥]، ففرق الله سبحانه وتعالى بين السلامين فجعل الأول بالنصب والثاني بالرفع ولم يسوِّ بينهما وذلك لأن قوله (سلاماً) تقديره: نُسلِّم سلاماً أي بتقدير فعل، وقوله (سلام) تقديره: سلام عليكم، أي بتقدير اسمية الجملة، والاسم أثبت وأقوى من الفعل فدل على أن إبراهيم عليه السلام حيا الملائكة بخير من تحيتهم.

قال الفخر الرازي في هذه الآية: «وأما من حيث المعنى فذلك لأن إبراهيم عليه السلام أراد أن يرد عليهم بالأحسن فأتى بالجملة الاسمية فإنها أدل على الدوام والاستمرار، فإن قولنا: جلس زيد لا ينبئ عنه لأن الفعل لا بد فيه من الإنباء عن التجدد والحدوث ولهذا لو قلت: الله موجود الآن لأثبت الفعلُ الدوامَ إذ لا ينبئ عن التجدد ولو قال قائل: وجد الله الآن لكاد ينكره العاقل»[1].

ومثل هذا إذا قلت: الحمد لله أو حمداً لله، فإن أهل البيان يفرقون بين هذين القولين ويعدون التعبير بالرفع أقوى منه بالنصب، وكذا لو قلت: أحمد الله.

جاء في «الكشاف»: «الحمد لله: ارتفاع الحمد بالابتداء وخبره الظرف الذي هو (لله). وأصله النصب الذي هو قراءة بعضهم بإضمار فعله على أنه من المصادر التي تنصبها العرب بأفعال مضمرة في معنى الإخبار كقولهم: شكراً وكفراً وعجباً وما أشبه

---

(١) «تفسير الرازي» (٢٨ / ٢١٢). وانظر «الكشاف» (١ / ٣٨ ـ ٣٩، ٣ / ١٦٩)، «بدائع الفوائد» (٢ / ١٥٧)، «إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم» لأبي السعود محمد العمادي.

ذلك. ومنها: سبحانك ومعاذ اللّه يُنزلونها منزلةَ أفعالها ويسدون بها مَسدَّها ولذلك لا يستعملونها معها ويجعلون استعمالها كالشريعة المنسوخة، والعدل بها عن النصب إلى الرفع على الابتداء للدلالة على ثبات المعنى واستقراره. ومنه قوله تعالى: ﴿فَقَالُواْ سَلَٰمٗاۖ قَالَ سَلَٰمٞۖ﴾ رفع السلام الثاني للدلالة على أن إبراهيم عليه السلام حيَّاهم بتحية أحسن من تحيتهم لأن الرفع دالٌّ على معنى ثبات السلام لهم دون تجدده وحدوثه والمعنى: نحمد اللّه حمداً»[1].

وجاء في «إرشاد العقل السليم» للعمادي: «الحمد للّه: وأصله النصب كما هو شأن المصادر المنصوبة بأفعالها المضمرة التي لا تكاد تستعمل معها نحو: شكراً وعجباً كأنه قيل: نحمد اللّه حمداً... وإيثار الرفع على النصب الذي هو الأصل للإيذان بأن ثبوت الحمد له تعالى لذاته لا لإثبات مثبت، وأن ذلك أمر دائم مستمر لا حادث متجدد... وهو السر في كون تحية الخليل للملائكة عليهم التحية والثناء أحسن من تحيتهم له في قوله تعالى: ﴿فَقَالُواْ سَلَٰمٗاۖ قَالَ سَلَٰمٞۖ﴾»[2].

وجاء في «الكشاف» في قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ طَاعَةٞ﴾ [النساء: ٨١]: «بالرفع، أي: أمرُنا وشأننا طاعةٌ، ويجوز النصب بمعنى: أطعناك طاعة... والرفع يدل على ثبات الطاعة واستقرارها»[3].

وأما قول بعضهم أن الجملة الاسمية تدل على الثبوت والفِعلية تدل على التجدد[4] فإنما هو تَجوُّزٌ كما يظهر من الأمثلة التي يوردونها، فإن المقصود بذلك أن الاسم يدل على الثبوت والفعل يدل على التجدد، فالجملة الاسمية لا تدل على الثبوت إلا إذا كان المسند اسماً، أما إذا كان فعلاً فلا تفيد ذلك إذ من المعلوم أن قولك: (هو

---

(١) «الكشاف» (١ / ٣٨ ـ ٣٩).

(٢) «إرشاد العقل السليم» ـ وانظر «الكليات» لأبي البقاء (١٥١)، «التفسير الكبير» (١ / ٢١٩ ـ ٢٢٠، ١١ / ١٤٤) في الفرق بين (الحمد للّه وأحمد اللّه).

(٣) «الكشاف» (١ / ٤١١).

(٤) «الإيضاح» للقزويني (١ / ٩٩ ـ ١٠٠).

يحفظ) جملة اسمية عندهم لأنها مبدوءة باسم ولكنها لا تفيد الثبوت وإنما هو من باب تقديم المسند إليه لغرض من أغراض التقديم كالاهتمام بالمسند إليه أو الحصر أو إزالة الشك ونحو ذلك بخلاف قولك (هو حافظ).

جاء في «الكليات» لأبي البقاء: «والجملة الاسمية موضوعة للإخبار بثبوت المسند للمسند إليه بلا دلالة على تجدد أو استمرار إذا كان خبرها اسماً فقد يقصد به الدوام والاستمرار الثبوتي بمعونة القرائن. وإذا كان خبرها مضارعاً فقد يفيد استمراراً تجددياً إذا لم يوجد داعٍ إلى الدوام... والجملة الفعلية موضوعة لإحداث الحدث في الماضي أو الحال فتدل على تجدد سابق أو حاضر وقد يستعمل للاستمرار بلا ملاحظة التجدد في مقام خطابي»[1].

* * *

---

(١) «الكليات» (١٤٠). وانظر (ص ٤٠١).

المصادر

قد يكون للفعل الواحد ولا سيما الفعل الثلاثي مصادر متعددة وذلك كالفعل (لقي) ـ مثلاً ـ فمن مصادره لقىً ولقاء ولُقيان ولَقْي[1]، ومكث مَكثاً ومُكثاً ومكوثاً، ووجد وَجْداً ووُجْداً ووجداناً وموجدة، وصدّ صدّاً وصدوداً، وفاض فيضاً وفيضاناً، وسقى سقياً وسقاية وغيرها.

إن هذا التعدد يعود إلى سببين رئيسين هما:

١ ـ **اختلاف لغات العرب**: فمن المعلوم أن قبائل العرب قد تختلف في استعمال لفظة أو تعبير فقد تستعمل قبيلة مصدراً لفعل لا تستعمله قبيلة أخرى فمن ذلك ما ذكره سيبويه في الفعل (كتب) فقد ذكر أن مصدره (كتاب) ثم قال: «وبعض العرب يقول (كَتْباً) على القياس»[2] ومن ذلك مصدر الفعل (قَبُح) فبعضهم يقول قُبوحة وبعضهم يقول قباحة، وكالفعل (وَسُم) فبعضهم يبني مصدره على وَسَامة وبعضهم يبنيه على وسَام[3] وكمصدر الفعل (بخل) فبعضهم يقول (بُخْلاً) وبعضهم يقول (البَخْل) وبعضهم يقول (البَخَل) كالكرم[4].

وهذا مصدر مهم من مصادر التعدد فكلما كثر اختلاف العرب في استعمال

---

(١) «المزهر» للسيوطي (٢ / ٨٣) ذكر لهذا الفعل عشرة مصادر وذكر أن هذا لا نظير له.

(٢) «سيبويه» (٢ / ٢١٥).

(٣) «سيبويه» (٢ / ٢٢٣).

(٤) «سيبويه» (٢ / ٢٢٥).

المصدر للفعل تَعدَّد المصدرُ تبعاً لذلك.

وهذا الاختلاف بين القبائل العربية لا يختص بالمصادر فقد يكون في غير المصادر أيضاً وذلك كالنَّهْر والنَهَر والشَّعْر والشَّعَر[١] ورَغوة اللبن ورُغوته ورِغوته ورُغاوته ورِغاوته ورُغايته[٢] وقد يكون في الجموع نحو: ألسن وألسنة جمع (لسان) فمن أنَّثَ اللسان قال: ألسن كذراع وأذرع، ومن ذكَّره قال: ألسنة[٣] كشراع وأشرعة.

وقد يكون في الأفعال فقَيْسٌ تقول ـ مثلاً ـ رضَع يرضِع، وأهلُ الحجاز يقولون: رضِع يرضَع[٤].

وقد يكون في التعبير فأهل الحجاز يقولون: (ما هذا بشراً) وتميم تقول: (ما هذا بَشَرٌ).

٢ ـ اختلاف المعنى: وهو سبب مهم في اختلاف المصادر فقد يكون لأحد المصدرين معنى يختص به لا يستعمل له المصدر الآخر أو يكثر استعماله فيه كالصِّغَر والصغارة ـ مثلاً ـ فقد قيل: إن الصِّغَر في الجِرم والصَّغارة في القَدْر[٥].

وكالضَرِّ والضُرِّ فهو بالفتح الضرر في كل شيء وبالضم الضرر في النفس من مرض وهزال، قال تعالى: ﴿وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَسَّنِىَ ٱلضُّرُّ وَأَنتَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٣]، وقال: ﴿لَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا﴾ [الرعد: ١٦] فالضَرّ عام مقابل النفع فرق بين البناءين لافتراق المعنيين[٦] وكالرُّقود والرُّقاد فقد قالوا: إن الرقود بالليل خاصة والرقاد أياً كان[٧]، وكالكُدْرة والكدورة والكَدَر، فالكُدرة في

(١) «الفروق اللغوية» لأبي هلال العسكري (١٣).
(٢) «الخصائص» (١ / ٣٧٣).
(٣) «الكامل» للمبرد (١ / ٧٦).
(٤) «الكامل» (١ / ٥٢).
(٥) «المخصص» لابن سيده (١٣ / ٦٨).
(٦) «الكشاف» (٢ / ٣٣٥)، و«الكامل» (١ / ٢٧٩).
(٧) «المخصص» (٥ / ١٠٣).

اللون خاصة كالحمرة والزرقة والخضرة، والكدورة في الماء والعيش، والكَدر في كل[1].

وكالكفر والكفران والكفور، فالكفران أكثر استعمالاً في جحود النعمة، والكفر في الدين، والكُفور فيهما جميعاً[2] وقد وردت كلمة (الكفر) في القرآن الكريم في سبعة وعشرين موطناً كلها تدل على الكفر في الدين، ووردت (الكفران) في موطن واحد وهو قوله تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِۦ﴾ [الأنبياء: ٩٤]، وهي بمعنى الجحود وتقابل الشكر. ووردت كلمة (الكفور) في ثلاثة مواطن في القرآن الكريم تحتمل المعنيين وهي قوله تعالى: ﴿فَأَبَىٰٓ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾ في موطنين[3] والثالث هو قوله تعالى: ﴿فَأَبَى ٱلظَّٰلِمُونَ إِلَّا كُفُورًا﴾ [الإسراء: ٩٩]، فكأنَّ الكفورَ أَعمُّ من الكفر والكفران.

وكالهداية والهدى تقول: هديتُ القوم إلى الطريق هدايةً، أي: عَرَّفتهم إياه، وفي الدين هدى، أي: أرشدتهم وبيَّنتهُ لهم[4].

ويقال: وجدت في الغضب مَوجدة، ووجدت في الحزن وَجْداً، ووجدت الشيء وِجْداناً ووجوداً[5].

ونقول: وجبَ البيع يجب وجوباً وجِبةً بالكسر، أي: وقع ولزم وكذلك الحق، ووجبت الشمس وجوباً، أي: غابت، ووجب القلب وجيباً: إذا اضطرب، ووجب الحائط وغيره: إذا سقط وَجْبة بفتح الواو وإسكان الجيم[6].

---

(١) «المخصص» (٩ / ١٤٠).

(٢) «الكليات» (٣٠٥)، «ضوابط الفنون» (فصل الكاف).

(٣) الإسراء: [٨٩]، الفرقان: [٥٠].

(٤) «التلويح في شرح الفصيح» (٢١).

(٥) «أدب الكاتب» (٢٥٧)، «التلويح» (٢٩)، «المزهر» (١ / ٣٣٠).

(٦) «التلويح» (٣٠)، «أدب الكاتب» (٢٥٧).

ويقال: عثر في ثوبه عِثاراً وعثر عليهم يعثر عُثْرا وعثُوراً[1]، ووقعت في العمل وقوعاً ووقعت في الناس وقيعة[2]، وتقول في الأرض السهلة الخوارة: خارت تخور خَوْراً وخُؤوراً، وفي الإنسان إذا ضعف خار خَوَراً، وفي الثور: خار خُواراً[3].

تقول: ضربته ضرباً، وضربها الفحل ضِراباً كالنكاح[4].

وقد اختصَّ القرآنُ الكريم قسماً من المصادر بمعنى معين كالصوم والصيام، فقد اختص كلمة (الصوم) بمعنى الصمت قال تعالى: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ [مريم: ٢٦]، ولم ترد كلمة الصوم في القرآن في غير هذا الموطن. وكأنها لما كانت بمعنى الصمت جِيء بها على وزنه وخصها اللّه به. وأما (الصيام) فقد وردت في تسعة مواطن من القرآن الكريم كلها بمعنى العبادة المعروفة.

وهناك مصادر لها معانٍ عامة بحسبِ أوزانها فقد يكون للوزن معنى يخصه فيتغير معنى المصدر عند الوزن كالسقي والسقاية، والإباء بالكسر والأُباء بالضم، والمعرفة والعرافة، والفيض والفيضان، كما سنذكر ذلك.

وأشهر هذه الأوزان هي:

١ ـ فَعْل وفُعول:

قياس مصدر الفعل المتعدي الثلاثي (فَعْل) كضرب ضرباً وأكل أكلاً وفهم فهماً، ما لم يكن حرفة فإنه يكون على (فِعالة) كسقى سَقْياً وسِقاية، وحجب حجباً وحجابة.

وأما الفعل اللازم من (فعَل) فقياس مصدره على (فُعول) كجلس جُلوساً وقعد قعوداً[5].

---

(١) «أدب الكاتب» (٢٥٧).
(٢) «أدب الكاتب» (٢٥٨).
(٣) «المزهر» (١ / ٣٣٠).
(٤) «سيبويه» (٢ / ٢١٦).
(٥) «سيبويه» (٢ / ٢١٦)، «الأشموني» (٢ / ٣٠٤).

قال تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ ﴾ [البقرة: ٢١٧].

وقال: ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ كَثِيرًا ﴾ [النساء: ١٦٠]، فاستعمل المصدر (صداً) لما كان فِعلهُ متعدياً أي: يصدون غيرهم.

وقال في موطن آخر: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا ﴾ [النساء: ٦١]، فاستعمل المصدر (صدوداً) لما لم يكن متعدياً فالأول بمعنى المنع والثاني بمعنى الإعراض.

والعرب تقول: وقفت بالمكان وقوفاً، أي خلاف الجلوس ولكنها تقول: وقفت الدابة وَقْفاً[1].

هذا هو الغالب وقد جاء السماع بغير ذلك في قسم من المصادر نحو: لَزِمهُ لزوماً ووردهُ وروداً وجحدته جحوداً[2].

٢ ـ فِعالة:

ما دلَّ على حِرفة أو ولاية فقياسه الفِعالة بكسر الفاء[3] كالحِياكة والخياطة. قال سيبويه: «وأما الوكالة والوصاية والجراية ونحوهن فإنما شبهن بالولاية لأن معناهن القيام بالشيء وعليه الخلافة والإمارة والنكابة[4] والعرافة وإنما أردت أن تخبر بالولاية. ومثل ذلك الإبالة والعياسة والسياسة...

وقالوا: «التجارة والخياطة والقصابة وإنما أرادوا أن يخبروا بالصنعة التي تليها فصار بمنزلة الوكالة وكذلك السعاية إنما أخبر بولايته كأنه جعله الأمر

---

(١) «لسان العرب» (١١ / ٢٧٥) (وقف).

(٢) «سيبويه» (٢ / ٢١٤ ـ ٢١٥).

(٣) «التصريح» (٢ / ٧٤)، «الصبان» (٢ / ٣٠٤).

(٤) النكابة: من المنكب والمنكب الذي في يده اثنتا عشرة عرافة (السيرافي بهامش سيبويه ٢ / ٢١٧).

الذي يقوم به»[١].

وقال ابن قتيبة: «وفعالة تأتي كثيراً في الصناعات والولايات كالقِصارة والجِراية... والخلافة والسعاية...

والصناعة إنما هي بمنزلة الولاية للشيء والقيام به فلذلك جمع بينهما في البناء»[٢].

قال أبو هلال العسكري: «إن الفِعالة للاشتمال مثل العِصابة والعمامة والقلادة ولذلك جاء أكثر الصناعات على فعالة نحو: القصارة والخياطة ومثل ذلك العبارة لاشتمالها على ما فيها... والفعالة أيضاً تكون للاستيلاء مثل الخلافة والإمارة»[٣].

فالعرب تجعل (الكتاب) مثلاً مصدراً للفعل (كتب) فإذا أرادت الصناعة تقول: (الكتابة) جاء في (لسان العرب): «والكتابُ مصدر والكتابة لمن تكون له صناعةٌ مثل الصياغة والحياكة»[٤].

وتقول: صبغت الثوب صبغاً فإذا أردت الصنعة قلت: الصباغة، وتقول: حجب الشيء يحجبه حَجْباً وحجاباً، أي: ستره ومنعه، فإذا أرادوا الولاية قلت: الحجابة، ومنه حِجابة الكعبة وهي سدانتها وتولّي حِفْظِها[٥].

وتقول: السقي مصدر الفعل (سقى) فإذا أردتَ الولاية قلت: السقاية، ومنه سقاية الحاج قال تعالى: ﴿ ۞ أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ ﴾ [التوبة: ١٩]، و«سقاية الحاج سقيهم الشراب... وكان يَليها العباسُ بن عبد المطلب في الجاهلية والإسلام»[٦].

---

(١) «سيبويه» (٢ / ٢١٦ ـ ٢١٧).

(٢) «أدب الكاتب» (٤٧١).

(٣) «الفروق اللغوية» (٧٣)، وانظر «الكليات» (٣٩٦ ـ ٣٩٧).

(٤) «لسان العرب» (٢ / ٩٢) (كتب).

(٥) «لسان العرب» (١ / ٢٨٩) (حجب).

(٦) «لسان العرب» (١٩ / ١١٤) (سقى).

ومنه المعرفة مصدر الفعل (عرف) فإذا أردت الولاية قلت: العِرافة «وعرفَ على القومِ عِرافة: إذا تكلم عليهم»[١].

ومنه السعي مصدر الفعل (سعى) قال تعالى: ﴿ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ ﴾ [الصافات: ١٠٢]، فإذا أردتَ الولاية قلت: السعاية. قال سيبويه: «وكذلك السعاية إنما أخبر بولايته كأنه جعل الأمر الذي يقوم به»[٢].

٣ ـ فُعال:

ما دلَّ على داء أو صوت فقياسه على (فُعال) بضم الفاء: كسُعال وزُكام وصُراخ ورُغاء[٣]. تقول: (البكى) إذا أردتَ الدموع. وأما البكاء فهو الصوت الذي يكون معه[٤].

جاء في «التفسير الكبير» للفخر الرازي: «والفُعال في أكثر الأمور يدل على مكروهٍ أو منكر، أما في المعاني فكالسُّبات والفُواق والزُّكام والدُّوار والصُّداع لأمراضٍ وآفات في الناس والنبات. وأما في الأعيان فكالجذاذ والحُطام والفُتات وكذا إذا لحقته الهاء كالبُرادة والسُّحالة»[٥].

وجاء في «ديوان الأدب» للفارابي: «فُعال للأدواء والأصوات وما تحطمَ من شيء وتكسَّر منه نحو: حُطام ودُقاق»[٦].

وقال ابن قتيبة: «قالوا: والأدواء إذا كانت على فُعال أتت بضم الفاء بمثل القُلاب والصُّفار والصُّداع والكباد والبُوال والعُطاش والهُيام. يقال: عَطِش عَطَشاً، وإذا كان

---

(١) «التصريح» (٢ / ٧٤)، وانظر «سيبويه» (٢ / ٢١٧).
(٢) «سيبويه» (٢ / ٢١٧).
(٣) «الأشموني» (٢ / ٣٠٥).
(٤) «لسان العرب» (١٨ / ٨٨) (بكى).
(٥) «التفسير الكبير» (ج ٢٩ / ١٨٣).
(٦) «ديوان الأدب» (١ / ٨٥).

العطش يعتريه كثيراً قالوا: به عُطاش. وتقول: قاء يَقيء قيئاً، فإذا كان القيء يعتريه كثيراً قالوا: به قُياء. وتقول: فلان يقوم قياماً كثيراً إذا أردت أنه يختلف إلى المتوضَّأ، فإن أردتَ اسمَ ما به قلتَ: به قُوام.

وقد تأتي الأدواء على غير (فعال) قالوا: الحبَط والغدّة والحبج»[1] والرمد والوجَع.

ويقال: الإباء بالكسر مصدراً للفعل (أبى) فإذا قلتَ: أخذه أُباء على (فُعال) بالضم إذا جعل يأبى الطعام[2].

ويقال: مشى الرجل مشياً، ومشى بطنه مُشاء[3]: إذا كان داء.

وتقول: سكت يسكت سكتاً وسكوتاً (وأما السُّكات فهو داء)[4].

والصفرة من الألوان معروفة، وأما الصُّفار فهو داء في البطن[5].

وتقول: دار الشيء يدور دَوْراً ودَوَراناً ودؤاراً، وأما الدُّوار فهو يأخذ بالرأس[6].

وجاء في «المخصص»: «ويكثر فُعال في الأدواء كقولنا: السُّكات والبُوال والدوار والعطاس... ويجيء فُعال فيما كان نحو الرقاق والحطام والجذاذ والفضاض والفتات والرفات وهو مصدر على مفعول.

قال أبو علي: وبالجملة الغالبة فكلُّ ما كان مستطيراً أو مُرْفَضّاً أو متقطعاً من شيء، وبالجملة التي هي أعلى طبقة من هذه في باب الجنسية والاستحقاق لاسم العموم فإن (الفعال) يكون على الأجزاء المُتَّسعة من البناء»[7].

---

(١) «أدب الكاتب» (٤٦٩).

(٢) «الصحاح» للجوهري (أبا) (٦ / ٢٢٦).

(٣) «الأشموني» (٢ / ٣٠٥).

(٤) «سيبويه» (٢ / ٢١٦).

(٥) انظر «لسان العرب» (٦ / ١٣٠ ـ ١٣١ (صفر).

(٦) انظر «لسان العرب» (٥ / ٣٨١ ـ ٣٨٢) (دور).

(٧) «المخصص» (١٤ / ١٣٥).

وجاء في «معاني القرآن» للفراء: «كل مصدر اجتمع بعضه إلى بعض مثل القماش والدقاق والغثاء والحطام فهو مصدر ويكون في مذهب اسم على هذا المعنى»[١].

وواضح أن نحو جذاذ وفتات وحطام ليس مصدراً وإنما هو اسم لها بمعنى المفعول جاء في (شرح الرضي على الشافية): «ويجيء (فُعال) من غير المصادر بمعنى المفعول كالدقاق والحطام والفتات والرفات. والفُعالةُ للشيء القليل المفصول من الشيء الكثير كالقُلامة والقُراضة والنُقاوة والنُفاية»[٢].

٤ ـ فعيل:

وهو للدلالة على صوت أو سيرٍ كالصهيلِ والهدير والهرير والرحيل[٣] والذميل.

وقد مر بنا أن الصوت يكون أيضاً على (فُعال) كالدعاء والرغاء والثغاء، «ومما اجتمع فيه فعيل وفعال شَحيجُ البغل وشُحاجه، ونهيق الحمار ونُهاقه وسحيله وسُحاله، ونبيح الكلب ونُباحه، وضغيب الأرنب وضُغابها، والأنين والأُنان، والزحير والزحار.

وفعيل وفعال أختان في هذا كما اتفقتا في الوصف كقولك: «طويل وطُوال وخفيف وخُفاف»[٤].

وإذا اتفق أن يكون للصوت وزنان: فعيل وفعال فالذي يبدو أن (فعالاً) أبلغ من (فعيل) وأقوى وذلك لأن مدة الألف أطول من مدة الياء، وإن فتح الفم بالألف أوسع من فتحه بالياء. ونظير ذلك في الصفات فعيل وفُعال كطويل وطوال، فمن المعلوم أن (فعالاً) أبلغ من (فعيل) في الوصف فطُوال أبلغ من طويل، وعُراض أبلغ من عريض، وشجاع أبلغ من شجيع، وكُرام أبلغ من كريم، وكذلك القياس في المصدر لأن الوزنين متفقان.

---

(١) «معاني القرآن» (٢ / ٦٢).

(٢) «شرح الرضي على الشافية» (١ / ١٥٥).

(٣) «الأشموني» (٢ / ٣٠٤)، «أدب الكاتب» (٤٧٠).

(٤) «المخصص» (١٤ / ١٣٥).

٥ ـ فِعال :

ويصاغ للدلالة على امتناع كأبى إباء وشرد شراداً[١]. قال سيبويه: «ومما تقاربت معانيه فجاؤوا به على مثال واحد نحو: الفِرار والشِّراد والشِّماس والنِّفار والطِّماح وهذا كله مباعدة والضِّراح: إذا رمحت برجلها يقال: رمحت وضرحت فقالوا: الضراح شبهوه بذلك. وقالوا: الشِّباب شبهوه بالشماس. . . وقالوا: الخِلاء والحران، والخِلاء مصدر من خلأت الناقة أي: حرنت، وقد قالوا: خِلاء لأن هذا فرق وتباعد، والعرب مما يبنون الأشياء إذا تقاربت على بناء واحد ومن كلامهم أن يدخلوا في تلك الأشياء غير ذلك البناء وذلك نحو: النفور والشبوب والشب. . . وقالوا: العِضاض شبهوه بالحران والشباب ولم يريدوا به المصدر من فعلته فعلاً»[٢].

ويصاغ هذا الوزن أيضاً للدلالة على قُربِ شيء من شيء كالصِّراف والضِّراب والنكاح.

قال سيبويه: «وقالوا في أشياء قَرُبَ بعضها من بعض فجاؤوا به على فِعال وذلك نحو الصِّراف في الشاة لأنه هياج فتشبه به. . . ومثله: الهِباب والقِراع لأنه يُهيّج فيُذكر»[٣].

ويجاء بالمصدر على هذا الوزن للدلالة على الحينونة كالصِّرام والجِزاز.

قال سيبويه: «وجاؤوا بالمصادر حين أرادوا انتهاء الزمان على مثال فِعال وذلك الصرام والجزاز والجِداد والقِطاع والحِصاد، وربما دخلت اللغة في بعض هذا فكان فيه فِعال وفَعال، فإذا أرادوا الفعل على فعلت قالوا: حصدته حصداً وقطعته قطعاً إنما تريد العمل لا انتهاء الغاية وكذلك الجزّ ونحوه»[٤].

---

(١) «التصريح» (٢ / ٧٣)، «الأشموني» (٢ / ٣٠٤).

(٢) «سيبويه» (٢ / ٢١٧).

(٣) «سيبويه» (٢ / ٢١٧).

(٤) «سيبويه» (٢ / ٢١٧)، وانظر «أدب الكاتب» (٤٧٢)، «الرضي على الشافية» (١ / ١٥٣ ـ ١٥٤).

والفِعال يكون أيضاً بناء لأسماء الوسْم.

جاء في الكتاب: «وأما الوسم فإنه يجيء على فِعال نحو: الجِباط والعِلاط والعِراض والجِناب والكِشاح فالأثر يكون على فِعال والعمل يكون فَعْلاً كقولهم: وسمت وسماً وخبطت البعير خبطاً وكشحته كشحاً»[1].

وجاء في «ديوان الأدب» أن فِعالاً يكون بناء لأسماء الوسوم نحو: العِلاط والكِشاح[2].

وجاء في «شرح الرضي على الشافية»: «والفِعال بالكسر غالبٌ في السِّمات أيضاً كالعلاط والعراض لوسمٍ على العنق، والجناب على الجنب، والكشاح على الكشح»[3].

٦ ـ فَعَلان (بفتح الفاء والعين):

ويصاغ للدلالة على التقلب والاضطراب والحركة كالجَوَلان والغَلَيَان[4].

قال سيبويه: «ومن المصادر التي جاءت على مثال واحد حين تقاربت المعاني قولك: النزَوان والنقزَان والقَفزان وإنما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازه في ارتفاع ومثله: العسَلان... وقد جاء على (فُعال) نحو: النُّزاء والقُماص كما جاء عليه الصوت نحو: الصُّراخ والنباح لأن الصوت قد تكلف فيه من نفسه ما تكلّف من نفسه في النزوان ونحوه...

ومثل هذا الغليان لأنه زعزعةٌ وتحرك، ومثله الغثيان لأنه تجيش نفسه وتثور... ومثل ذلك اللهبان والضمدان والوهجان لأنه تحركُ الحرِّ وتَؤوُّره فإنما هو بمنزلة

---

(١) «سيبويه» (٢ / ٢١٧).

(٢) «ديوان الأدب» (١ / ٨٦).

(٣) «الرضي على الشافية» (١ / ١٥٤).

(٤) «الأشموني» (٢ / ٣٠٥)، «التصريح» (٢ / ٧٣).

الغليان»[1] «فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال»[2].

فأنت تقول: غليتُ الماء غَلْياً، وغلى الماءُ غلياً إنْ أردتَ الفِعلَ ولم تُرِدْ التقلبَ والحركة قال تعالى: ﴿كَٱلْمُهْلِ يَغْلِى فِى ٱلْبُطُونِ ۝ كَغَلْىِ ٱلْحَمِيمِ﴾ [الدخان: ٤٥ـ ٤٦] فإن أردتَ الحركة والاضطراب قلت: غلى الماء غلياناً.

وتقول: أعطاه غيضاً من فيض، أي: قليلاً من كثير[3] فلما لم يكن فيه دلالة على حركة واضطراب قلت (فيضاً) فإن أردت الدلالة على الحركة والاضطراب قلت: فاض النهر فيضاناً.

وتقول: حيّ الرجل حياة طيبة، والحياة مصدر للفعل (حيّ) وهي نقيض الموت، فإن أردت الحركة والاضطراب قلت: الحيوان، قال تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلدَّارَ ٱلْآخِرَةَ لَهِىَ ٱلْحَيَوَانُ﴾ [العنكبوت: ٦٤]، لما أراد فيها معنى الحركة والتقلب وأنَّ الدنيا بالنسبة للحياة الآخرة كأنها سكونٌ وهُمود بناها على فَعلان للدلالة على كمالِ الحياة ثَمّ.

٧ ـ تَفعال (بفتح التاء):

ويكون للتكثير والمبالغة كالتَّجوال والتَّهدار والتَّلْعاب «وليس شيء من هذا مصدر فعّلت، ولكنْ لما أردت التكثير بنيت المصدر على هذا كما بنيت فعلت على فعّلت»[4].

قال سيبويه: «وأما التبيان ـ يعني بالكسر ـ فليس على شيء من الفعل لحقته الزيادة ولكنه بني هذا البناء فلحقته الزيادة... وليس من باب التّقتال، ولو كان أصلها من ذلك فتحوا التاء فإنما هي من بيّنت كالغارة من (أغرت).. ونظيرها التلقاء وإنما

---

(١) «سيبويه» (٢ / ٢١٨).

(٢) «الخصائص» (٢ / ١٥٢).

(٣) «لسان العرب» (٩ / ٧٦) (فيض).

(٤) «سيبويه» (٢ / ٢٤٥).

يريدون اللقيان»[1].

أي: لا يُراد بالتبيان والتلقاء المبالغة ولو أرادوا ذلك لفتحوا التاء[2].

جاء في «الكليات» لأبي البقاء: «والمصدر من الثلاثي المجرد للمبالغة قياسه فتحُ التاء كالتَّعداد والتَّهداد. . . وليس بمصدر المبالغة كالتكرار والتذكار»[3].

يريد أنه مصدر (فعل) الثلاثي وليس بمصدر (فعّل) المضاعف الذي يفيد المبالغة.

٨ ـ فِعِّيلى (بكسر الفاء والعين المشددة):

وهو للدلالة على الكثرة، قال سيبويه: «وأما الفِعِّيلى فتجيءُ على وجه آخر تقول: (كان بينهم رمِّيّاً) فليس يريد قوله (رَمْياً) ولكنه يريد ما كان بينهم من الترامي وكثرة الرمي ولا يكون من واحد.

وأما الدِّلِّيلى فإنما يراد به كثرة علمه بالدلالة ورسوخه فيها، وكذلك القِتِّيْتَى والهِجِّيرى كثرة القول والكلام بالشيء، والخِلِّيفى كثرة تشاغله بالخلافة وامتداد أيامه فيها[4].

وهناك مصادر أخرى كالفُعْلة للألوان نحو: الحُمرة والصفرة والكدرة «وقالوا البياض والسواد كما قالوا الصباح والمساء لأنهما لونان بمنزلتهما لأن المساء سواد والصباح وضَح»[5].

و(فِعَل) بكسر الفاء وفتح العين للدلالة على المساحة في الغالب، جاء في

---

(١) «سيبويه» (٢ / ٢٤٥).

(٢) «الرضي على الشافية» (١ / ١٦٧).

(٣) «الكليات» (٣٢٦).

(٤) «سيبويه» (٢ / ٢٢٨).

(٥) «سيبويه» (٢ / ٢٢٢).

(التطور النحوي): «وفِعَل في فَعُل للمساحة نحو كِبَر وصِغَر»[1].

فالكِبْر بكسر الكاف وسكون الباء معناه: الكبرياء أو التكبر، قال تعالى: ﴿ إِن فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَّا هُم بِبَالِغِيهِ ﴾ [غافر: ٥٦]، وأما الكِبَر فهو الكِبرُ الجسمي قال تعالى: ﴿ وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ ﴾ [البقرة: ٢٦٦]، ومثله: الصِّغَر فهو يكون في الجسم، وأما الصُّغْر والصَّغار فهو معنوي ومعناه: الذل. ومثله: الغِلَظ والغِلْظة، فالغِلَظ في الجسم والغِلْظة معنوية قال تعالى: ﴿ وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً ﴾ [التوبة: ١٢٣]، ومثله: القِصَر والعِرَض والثِّقَل والضِّخَم والعِظَم، فالعِظَم في الجسم والمنظر، أما العظَمَة فمعنوية في الغالب.

إلى غير ذلك من المصادر المسموعة والمقيسة وما مر أشهرها.

* * *

(١) «التطور النحوي» (٦٦).

المصدر الميمي

يصاغ هذا المصدر من الفعل الثلاثي على وزن (مَفْعَل) بفتح الميم والعين نحو: مَقْدَم ومَنْصَر ومَآب إلاَّ إذا كان مثالاً صحيح اللام تحذف فاؤه في المضارع فإنه يصاغ على (مَفْعِل) بكسر العين نحو: مَوعِد ومَورِد. وشذَّت ألفاظ منها: المزيد والمرجع والمصير والمسير وقياسها فتح العين. أما من غير الثلاثي فإنه يصاغ على زنة اسم المفعول كالمنطلَق والمستخرَج والمنقلَب.

والنحاة يرون أن معنى المصدر الميمي لا يختلف عن المصادر الأخرى[1] غير أن الذي يبدو لي أن هذا المصدر لا يطابق المصدر الآخر في المعنى تماماً وإلاَّ فما اختلفت صيغته، فالمصير مثلاً لا يطابق الصيرورة، والمرجع لا يطابق الرجوع أو الرجع، والمفرّ ليس معناه الفرار تماماً، والمساق لا يطابق السَّوْق.

إن المصدر الميمي في الغالب يحمل معه عنصر «الذات» بخلاف المصدر غير الميمي فإنه حدثٌ مجرد من كل شيء فقوله تعالى: ﴿وَإِلَيَّ ٱلْمَصِيرُ﴾ [الحج: ٤٨]، لا يطابق «إليّ الصيرورة» فإنَّ المصير يحمل معه عنصراً مادياً، وإن كلمة (منقلَب) في قوله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧]، لا تطابق (انقلاب) في المعنى، فالانقلاب حدث مجرد والمنقلب يحمل معه ذاتاً، والمساق في قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ ٱلْمَسَاقُ﴾ [القيامة: ٣٠] يختلف عن قولنا (إليه السَّوق) فإن (المساق) يحمل معه ذاتاً تساق بخلاف السَّوق الذي يدل على فعل السوق مجرداً وكذلك الحياة

---

(١) انظر «سيبويه» (٢ / ٢٤٦ ـ ٢٤٧).

والمحيا والموت والممات والنوم والمنام.

فالمصدر غير الميمي حدث غير متلبس بشيء آخر أما المصدر الميمي فإنه مصدر متلبس بذات في الغالب.

هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية إن المصدر الميمي في كثير من التعبيرات يحمل معنى لا يحمله المصدر غير الميمي.

فإن (المصير) مثلاً يعني نهاية الأمر بخلاف الصيرورة، قال تعالى: ﴿وَإِلَيَّ ٱلْمَصِيرُ﴾ [الحج: ٤٨]، وقال: ﴿فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى ٱلنَّارِ﴾ [إبراهيم: ٣٠]، أي: منتهى أمركم، وتقول: (مصير الخشب رماد) أي: نهايةُ أمره ولا تقول: (صيرورة الخشب رماد) للمعنى نفسه.

وتقول: (صَيرورةُ الذهب خاتماً أمرٌ سهل) وتقول: (يعجبني صيرورتك رجلاً) ولا تقول: (مصيرك رجلاً) فالمصير معناه نهاية الأمر بخلاف الصيرورة.

ومثله (المآب) و(الإياب) فإن المآب يعني نهاية الأوب، وأما الإياب فإنه الرجوع ولا يعني منتهى الأوب قال تعالى: ﴿إِلَيْهِ أَدْعُواْ وَإِلَيْهِ مَـَٔابِ﴾ [الرعد: ٣٦].

ومثله المنقلب والانقلاب فإن المنقلب يعني خاتمة الأمر وعاقبته أما الانقلاب فإنه يعني التغير المعاكس قال تعالى: ﴿لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِّنْهَا مُنقَلَبًا﴾ [الكهف: ٣٦] أي: عاقبة ومصيراً، وقال: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧]، أي: عاقبة أمرهم ونهايتهم. وأنت ترى أنه لا يحسن ههنا وضع (الانقلاب) موضع (المنقلب).

ومثله قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ مَبْلَغُهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ﴾ [النجم: ٣٠]، أي: منتهى علمهم أو مقدار علمهم.

ومثله النهاية والمنتهى تقول: (هذه نهايتك) و(هذا منتهاك) فنهايتك تعني فناءك بخلاف منتهاك فإنها تعني مصيرك لا فناءك أي: نهاية ما بلغت إليه، قال تعالى: ﴿وَأَنَّ

﴿إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلْمُنتَهَىٰ﴾ [النجم: ٤٣].

وقد أحس الراغب الأصفهاني بمغايرة المصدر الميمي للمصدر في بعض المصادر ففرّق بين التوبة والمتاب فذكر أن معنى المتاب يعني التوبة التامة «وهو الجمع بين ترك القبيح وتحرّي الجميل ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابِ﴾ [الرعد: ٣٠]»[1] فكأنه أراد الغاية في التوبة أو منتهاها.

ثم الملاحظ أن العرب لا تتوسع في استعمال المصادر الميمية ما تتوسعه في المصادر الأخرى، فإنها أي العرب لا توقع المصدرَ الميمي حالاً في الغالب فهي تقول: (أقبل زحفاً) ولا تقول (مزحفاً)، و(جاء سعْياً) ولا تقول (جاء مسعى)، وتقول (جاء طوعاً) ولا تقول (جاء مطاعاً)، فإنها تفرق بينهما في الاستعمال.

وكذلك يبدو هذا الأمر في المفعول له فإن الكثير فيه أن لا يكون ميمياً تقول: (فعلتُ هذا رأفةً بك) ولا تقول (مَرأفاً بك)، وتقول: (قتله خشية الوشاية عليه) ولا تقول (مَخْشى الوشاية).

فدل ذلك على أن هذين المصدرين متغايران وليسا متطابقين والله أعلم.

* * *

(١) «مفردات الراغب» (٧٦).

اسم المرة والهيئة

استعملوا (فَعْلة) للمرة من الثلاثي كقولهم: قعدت قَعْدة وأتيت أتية، وربما جاؤوا بها على المصدر مضافاً إليه تاء الوحدة نحو: أعطى إعطاءة، واستدرج استدراجة[1].

ويؤتى للهيئة بـ (فِعْلة) كقِتْلة سوء[2] و«كقولنا: فلان حسنُ الرِّكبةِ والجِلسة يراد بذلك أنه متى ركب كان ركوبه حسناً وإذا جلس كان جلوسه حسناً في أوقات ركوبه وجلوسه وإن ذلك عادته في الركوب والجلوس، وحسنُ الطِّعمة أي ذلك فيه موجود لا يفارقه»[3].

وقد يكون كل من فِعلة وفَعلة مصدراً كسائر المصادر كالرحمة والشدة.

وهذان الوزنان أعني فَعلة مراداً به المرة وفِعلة مراداً به الهيئة لا «يوجد نظيرهما في كل اللغات السامية»[4].

المفعلة:

تجيء «المفعلة لسبب الفعل كقوله عليه الصلاة والسلام: (الولدُ مَبْخلة مَجْبنة

---

(١) «سيبويه» (٢ / ٢٢٩ ـ ٢٣٠).

(٢) «سيبويه» (٢ / ٢٢٩).

(٣) «المخصص» (١٤ / ١٥٨). وانظر «شرح الرضي على الشافية» (١ / ١٨٠ ـ ١٨١).

(٤) «التطور النحوي» (٦٧).

مَحْزنة)»[1] ومنه قولهم: (تركُ العشاء مَهْرمة) أي: مَدعاة إلى الهرم.

وقيل: بل تأتي لسبب كثرة الفعل فقوله: (الولد مجبنة مبخلة) يدل على سبب كثرة الجبن والبخل[2].

التفعلة:

وتجيء لما يؤدي إلى الشيء كالتهلكة وهي «ما يؤدي إلى الهلاك»[3] وكالتبصرة وهي ما يؤدي إلى الإبصار، والتذكرة ما يؤدي إلى التذكر، واللّه أعلم.

الفَعَلة والفُعْلة:

وقد جاء لموضع الفعل الفَعَلة والفُعْلة كالقَطَعة والقُطْعة وهما مكان القطع من الأعضاء. جاء في «كتاب سيبويه»: «وقد يقال أيضاً لموضع القطع القُطْعة والقَطَعة والجُذْمة والجَذَمة والصُّلْعة والصَّلَعة للموضع»[4].

وجاء في «ديوان الأدب» أن الفَعَلة «اسم للعاهة إذا كان النعت منها على أفعل نحو قولك: ضربة بقَطَعته، وهي الشَتَرة»[5].

وجاء في «شرح الرضي على الشافية»: «وقد جاء الفُعلة والفَعَلة لموضع الفعل في الأعضاء كثيراً كالقَطَعة والقُطْعة لموضع القطع، وكذا الجَذَمة والجُذْمة، والصَّلَعة والصُّلْعة، والنَزَعة والنُّزْعة.

ويكون الفُعْلة بضم الفاء وسكون العين للفضلة أيضاً كالقُلْفة والغُرْلة»[6].

***

---

(١) «الرضي على الشافية» (١ / ١٦٢).

(٢) «حاشية الصبان» (٢ / ٣١٢).

(٣) «مفردات الراغب» (٥٤٥).

(٤) «سيبويه» (٢ / ٢٢٣).

(٥) «ديوان الأدب» (١ / ٨٠).

(٦) «الرضي على الشافية» (١ / ١٦١).

أسماء المكان والزمان

اسم المكان هو مكان وقوع الفعل، واسم الزمان هو زمان وقوعه نحو: مضرَب ومجلِس أي: مكان الضرب والجلوس أو زمانهما.

يصاغ اسم الزمان والمكان من الفعل الثلاثي المضموم العين في المضارع والمفتوح العين على زنة (مَفْعَل) بفتح الميم والعين نحو: مَنْصر ومَقْتل ومركب، وكذلك من الفعل المعتل الآخر مطلقاً نحو: مرمى ومجرى.

ويصاغ من الفعل الثلاثي المكسور العين في المضارع والمثال الواوي الذي يحذف فاؤه في المضارع على زنة (مَفْعِل) بكسر العين نحو: مجلِس وموعِد إلاَّ إذا كان معتل الآخر فإنه يصاغ على (مَفْعَل) كما ذكرنا.

أما من غير الثلاثي فيصاغ على زنة اسم المفعول كالمنطلَق والمستخرَج.

وشذَّت ألفاظ نحو: المسجِد والمشرِق والمغرِب والمرفق وهو موصل الذراع والعضد، والمنبِت والمنخِر بالكسر وقياسها فتح العين.

وجاء المِطْبخ والمِرْبد بكسر الميم.

وجاءت المزرعة والمقبرة والمشرفة والمشربة والمسربة.

الألفاظ الخارجة عن القياس:

ذكرنا أن هناك ألفاظاً شذت عن القياس كالمسجد والمغرب والمشرق والمِطبخ والمِربد. وقد ذهب كثير من النحاة إلى أن هذا التغيير له سبب دعا إليه ولو أريد اسم

المكان مطلقاً لم يتغير البناء. فالمسجد بكسر الجيم مثلاً اسمٌ لبيت مخصوص يكون فيه السجود ولستَ تريدُ به موضع جبهتك على الأرض ولو أردتَ ذلك لقلتَ: مسجَد بفتح الجيم على القياس[1].

جاء في «شرح الرضي على الشافية»: «قال سيبويه: لم تذهب بالمسجد مذهب الفعل ولكنك جعلته اسماً لبيت. يعني أنك أخرجته عما يكون عليه اسم الموضع، وذلك لأنك تقول: (المَقْتل) في كل موضع يقع فيه القتل، ولا تقصد به مكاناً دون مكان، ولا كذلك المسجد فإنك جعلته اسماً لما يقع فيه السجود بشرط أن يكون مبنياً على هيئة مخصوصة، فلم يكن مبنياً على الفعل المضارع كما في سائر أسماء المواضع، وذلك أن مطلق الفعل لا اختصاصَ فيه بموضع دون موضع. قيل: ولو أردتَ موضع السجود وموقع الجبهة من الأرض سواء كان في المسجد أو غيره فتحتَ العينَ لكونه إذن مبنياً على الفعل بكونه مطلقاً كالفعل»[2] ومثله (المنسِك) إذ هو مكان نُسُكٍ مخصوص[3]، ولو أردتَ مكان النسك عموماً لقلت (منسَك) بفتح السين، وكذا المَفْرِق لأنه مفرق الطريق أو الرأس[4] ولو أريد مكان الفرق عموماً لقيل (مفرَق) «وكذا المنخِر صار اسماً لثقب الأنف ولا يقصد به معنى النخر»[5] ولو قصد ذلك لقيل منخَر بفتح الخاء.

ونحو هذا: المطبخ والمِربد بكسر الميم فيهما فالمِطبخ بيت تُطبخ فيه الأشياء وليس مكان الطبخ عموماً، وكذا المربد وهو موضع مخصوص تُحبس فيه الإبل، ولو أريد مكان الطبخ عموماً لقيل (مَطبخ) بفتح الميم، وكذا لو أريد مكان حبس الإبل عموماً لقيل بفتح الميم، فهذه أبنية «تقع اسماً للتي ذكرنا من هذه الفصول لا لمصدر

---

(١) انظر «سيبويه» (٢ / ٢٤٨).

(٢) «شرح الرضي على الشافية» (١ / ١٨٤. وانظر «سيبويه» (٢ / ٢٤٨).

(٣) انظر «الرضي على الشافية» (١ / ١٨٤).

(٤) انظر «الرضي على الشافية» (١ / ١٨٤).

(٥) «الرضي على الشافية» (١ / ١٨٤).

ولا لموضع العمل»[١].

جاء في «شرح الرضي على الشافية»: «قال سيبويه: وكذا المِطبخ والمِربد بكسر الميم فيهما اسمان لموضعين خاصين لا لموضع الطبخ مطلقاً ولا لكل موضع الربود أي: الإقامة؛ بل المِطبخ بيت يطبخ فيه الأشياء معمول له، والمربد محبس الإبل أو موضع يجعل فيه التمر.

ويجوز أن يقال في المِرفق بكسر الميم في المعنيين: إن أصله لموضع فلما اختص غُيِّر بكسر الميم عن وضع الفعل كما قال سيبويه في المطبخ والمربد»[٢].

وكذا ما دخلته التاء نحو: المقبرة والمزرعة والمدرسة والمشربة فإن هذه تطلق على أماكن مخصوصة ولا يراد بها موضع الفعل عموماً فالمقبرة مكان مخصوص وليست اسماً لكل مكان يقبر فيه أي: يدفن «إذ لا يقال لمدفن شخص واحد مقبرة»[٣] ولو أريد ذلك لقيل (مَقْبَر) على القياس فإن موضع الفعل يجري على القياس[٤].

وكذا المزرعة فهي اسم لمكان مخصوص إذ لا يقال لموضع زرع نبتة واحدة مزرعة بل يقال (مزرَع) على القياس. ونحوه: المدرسة فإنها بناية مخصوصة لهذا الغرض ولا يقال لمكان حصول الفعل عموماً (مدرسة) بل يقال له (مَدْرَس) فإنك إذا قمت بفعل الدرس في مكان ما لا يسمى ذاك مدرسة بل يسمى مَدْرساً.

«وكذا المشربة ليست اسماً لكل موضع يشرب فيه الماء ويجري»[٥] إنما هو اسم لهذا الموضع المخصوص وهو الغرفة أو الأرض المخصوصة بكونها أرضاً لينة دائمة النبات[٦] ولو أريد موضع الشرب عموماً لقيل (مشرَب) على القياس.

---

(١) «سيبويه» (٢ / ٢٤٨).

(٢) «الرضي على الشافية» (١ / ١٨٤). وانظر «سيبويه» (٢ / ٢٤٨).

(٣) «الرضي على الشافية» (١ / ١٨٤).

(٤) انظر «سيبويه» (٢ / ٢٤٨)، «الرضي على الشافية» (١ / ١٨٤).

(٥) «الرضي على الشافية» (١ / ١٨٤).

(٦) انظر «القاموس المحيط» (شرب).

وكذا المسرُبة وهي «الشعر المهدود في الصدر وفي السرة فبمنزلة المشرفة لم ترد مصدراً ولا موضعاً لفعل وإنما هو اسم مخطٍّ الشعر في الصدر وكذلك المأثُرة والمكرُمة والمأدُبة»[1].

فاتضح أن التغيير إنما هو للتغيير في المعنى. جاء في «شرح الرضي على الشافية»: «فكل ما جاء على (مفعِل) بكسر العين مما مضارعه يفعُل بالضم فهو شاذ من وجه وكذا (مفعَلة) بالتاء مع فتح العين وكذا (مِفعل) بكسر الميم وفتح العين و(مفعِلة) كالمظِنة أشذ، و(مفعُلة) بضم العين كالمقبُرة أشذ، إذ قياس الموضع إما فتح العين أو كسرها وكذا كل ما جاء من (يفعِل) المكسور العين على (مَفْعَل) بالفتح شاذ من وجه، وكذا (مفعِلة) بالتاء مع كسر العين و(مفعَلة) بفتحها أشذ.

لكن كل ما ثبت اختصاصه ببعض الأشياء دون بعض وخروجه عن طريقة الفعل فهو العذر في خروجه عن القياس كما ذكرنا»[2].

مفْعَلة:

وقد صاغوا من الثلاثي اللفظ أو الأصل على وزن (مَفْعَلة) للدلالة على كثرة الشيء الجامد بالمكان كقولهم: أرض مأسدة، أي: كثيرة الأسود، ومسبعة، أي: كثيرة السباع، ومذأبة، أي: كثيرة الذئاب[3].

جاء في «شرح الرضي على الشافية»: «واعلم أن الشيء إذا كثر بالمكان وكان اسمه جامداً فالباب فيه مَفْعَلة بفتح العين»[4] وهو ليس بقياس[5]. والمفعلة تدل أيضاً على سبب كثرة الشيء كقولهم: (الولد مَجبنة مَبخلة مَحزنة) أي: سببٌ لكثرة الجبن

---

(١) «سيبويه» (٢ / ٢٤٨).
(٢) «الرضي على الشافية» (١ / ١٨٤ ـ ١٨٥).
(٣) انظر «سيبويه» (٢ / ٢٤٩)، «التسهيل» (٢٠٩).
(٤) «شرح الرضي على الشافية» (١ / ١٨٨).
(٥) انظر «سيبويه» (٢ / ٢٤٩).

والبخل والحزن.

جاء في «حاشية الصبان»: «وقد صاغوا (مفعلة) من الثلاثي اللفظ أو الأصل لسبب كثرة مُسمَّاه أو محلها مثالها لسبب الكثرة (الولد مجبنة مبخلة) أي: سبب لكثرة الجبن عن الحرب وكثرة البخل.

ولمحلٍّ الكثرةِ: مَأسدة ومَسبعة ومَقثأة ومَفعأة، أي: محلٌّ لكثرةِ الأسد والسبع والقثاء والأفعى»[1].

* * *

(١) «الصبان» (٢ / ٣١٢). وانظر «التسهيل» (٢٠٩).

اسم الفاعل[1]

ذكرنا في بحث (الاسم والفعل) أن الفعل يدل على الحدوث والتجدد، والاسم يدل على الثبوت. ثم إن الأسماء ليست على درجة واحدة من الدلالة على الثبوت فإن اسم الفاعل يختلف عن المبالغة، وكلاهما يختلف عن الصفة المشبهة ـ كما سنرى ـ.

إن اسم الفاعل ـ كما يقول النحاة ـ يدل على الحدث والحدوث وفاعله[2].

ويقصد بالحدث معنى المصدر، وبالحدوث ما يقابل الثبوت فـ (قائم) ـ مثلاً ـ اسم فاعل يدل على القيام وهو الحدث، وعلى الحدوث أي التغير، فالقيام ليس ملازماً لصاحبه ويدل على ذات الفاعل أي صاحب القيام.

ولعلك تقول: لقد سبق أنْ قلتَ إن الاسم يدل على الثبوت وضربتَ أمثلة فيها أسماء فاعلين فكيف تنقضُ الآن ما قلته آنفاً وتقول: هو يدل على الحدوث لا الثبوت؟

والحقيقة هي أن لا تناقضَ بين القولين وإنما يقع اسم الفاعل وسطاً بين الفعل والصفة المشبهة، فالفعل يدل على التجدد والحدوث، فإن كان ماضياً دل على أن حدثه تم في الماضي، وإن كان حالاً أو استقبالاً دل على ذلك، أما اسم الفاعل فهو أدومُ وأثبتُ من الفعل ولكنه لا يرقى إلى ثبوت الصفة المشبهة، فإن كلمة (قائم) أدوم وأثبت من قام أو يقوم ولكن ليس ثبوتها مثل ثبوت (طويل) أو (دميم) أو (قصير) فإنه يمكن الانفكاك عن القيام إلى الجلوس أو غيره ولكن لا يمكن الانفكاك عن الطول أو

---

(١) يسميه الكوفيون الفعل الدائم ـ انظر «معاني القرآن» للفراء (٢ / ٤٣، ٢٢٢).

(٢) «التصريح» (٢ / ٦٥).

الدمامة أو القصر.

وقد تكون هناك صفات مشبهة يمكن الانفكاك عنها كعطشان وصديان ولكن يبقى الخلاف بينها وبين اسم الفاعل واضحاً كما سنوضحه في بحث الصفة المشبهة.

وقد سبق أن ضربت مثلاً يوضح ثبوتَ اسم الفاعل بالنسبة للفعل من المفيد إعادته هنا، فقد تسأل طالباً: أتنجح هذا العام؟ فيقول لك: أنا ناجح، أي: كأنَّ الأمر قد تم وانتهى وثبت لصاحبه وإن لم يكن كذلك. فكلمة (ناجح) دلت على الثبوت بعكس (تنجح). وتقول: ألا ينام أخوك؟ فتقول: هو نائم.

وثمة فرق واضح بين قولك: هو يَجدُّ وهو مُجِدٌّ، وهو يجتهد ومجتهد، ويحفظ وحافظ، فإن اسم الفاعل ـ كما ترى ـ يدل على ثبوت الوصف بالنسبة للفعل ولكنه يدل على الحدوث إذا ما قيس بالصفة المشبهة كما ذكرتُ لك في قائم وطويل ونائم وكريم.

جاء في «الكشاف» في قوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌۢ بَعْضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ وَضَآئِقٌۢ بِهِۦ صَدْرُكَ﴾ [هود: ١٢]: «فإن قلت: لِمَ عدلَ عن (ضيّق) إلى (ضائق)؟ قلتُ: ليدلَّ على أنه ضِيْقٌ عارضٌ غير ثابت لأن رسول اللّه ﷺ كان أفسحَ الناس صدراً، ومثله قولك: (زيد سيّد وجواد) تريد السيادة والجود الثابتين المستقرين فإذا أردت الحدوث قلت: سائد وجائد»(١).

وجاء فيه أن «الفرق بين الميت والمائت أن الميت صفة لازمة كالسيد، وأما المائت فصفة حادثة تقول: (زيد مائت غداً) كما تقول (سائد غداً) أي: سيموت وسيسود، وإذا قلت: (زيد ميت) فكما تقول (حي) في نقيضه فيما يرجع إلى اللزوم والثبوت»(٢).

وفيه أيضاً: «أن الميتَ كالحيِّ صفةٌ ثابتة، وأما المائت فيدل على الحدوث

---

(١) «الكشاف» (٢ / ٩٢). وانظر «الرضي على الكافية» (٢ / ٢٢٠)، «الأشباه والنظائر» للسيوطي (٢ / ٢٠١، ٢٠٦)، «الكليات» لأبي البقاء (٢٣٢).

(٢) «الكشاف» (٣ / ٣١).

تقول: زيد مائت الآن ومائت غداً، كقولك: يموت، ونحوهما: ضيق وضائق في قوله تعالى: ﴿وَضَآئِقٌۢ بِهِۦ صَدۡرُكَ﴾»[1].

وجاء في «معاني القرآن» للفراء: «والعرب تقول لمن لم يمت: إنك ميت عن قليل ومائت. ولا يقولون للميت الذي قد مات: (هذا مائت) إنما يقال في الاستقبال ولا يجاوز به الاستقبال. وكذلك يقال: (هذا سيّدُ قومه اليوم) فإذا أخبرت أنه يكون سيدهم عن قليل قلت: (هذا سائد قومه عن قليل وسيد). وكذلك الطمع تقول: (هو طامع فيما قبلك غداً) فإذا وصفته بالطمع قلت: (هو طَمِع)، وكذلك الشريف تقول: (إنه لشريفُ قومِهِ) و(هو شارفٌ عن قليل). وهذا الباب كله في العربية على ما وصفتُ لك»[2].

وجاء فيه في الفرق بين الحاذر والحَذِر: «كأن (الحاذر) الذي يحذرك الآن، وكأن (الحَذِر) المخلوق حذراً لا تلقاه إلا حذراً»[3].

وفي «الكشاف» أن «الحَذِر: اليقظ، والحاذر الذي يُجدِّد حذره»[4].

وفي «الكشاف» في قوله تعالى: ﴿كَانُواْ قَوۡمًا عَمِينَ﴾ [الأعراف: ٦٤]. «والفرق بين العمي والعامي أن العمي يدل على عمى ثابت والعامي على عمى حادث ونحوه قوله: ﴿وَضَآئِقٌۢ بِهِۦ صَدۡرُكَ﴾»[5].

ولذا كان إذا أردت أن تحول الصفة المشبهة من الدلالة على الثبوت إلى الحدوث حوَّلتها إلى اسم الفاعل. جاء في «التصريح»: «إنك إن أردتَ ثبوتَ الوصف قلت: (حسن) وإن أردت حدوثه قلت: (حاسن) ولا تقول: حسن»[6].

---

(١) «الكشاف» (٢ / ٣٥٩).
(٢) «معاني القرآن» (٢ / ٢٣٢).
(٣) «معاني القرآن» (٢ / ٢٨٠).
(٤) «الكشاف» (٢ / ٤٢٦).
(٥) «الكشاف» (١ / ٥٥٣).
(٦) «التصريح» (٢ / ٨٢).

وجاء في «حاشية الصبان» أنه «إذا قصد بها ـ يعني الصفة المشبهة ـ النص على الحدوث حولت إلى فاعل. . . وفي «التصريح» عن الشاطبي وغيره إذا أريد حدوث الحسن قيل: حاسن لا حسن. . .

والفرق بين فاعل وغيره من تلك الصفات أن الأصل في (فاعل) قصد الحدوث وقصد الثبوت طارىء»(1).

وفيها أيضاً أنه «إذا قصد حدوث الصفة المشبهة في الماضي أو الاستقبال حولت إلى فاعل فتقول في عفيف وشريف وحسن: عافّ وشارف وحاسن أمس وغداً. اهـ. والظاهر أن الأمر كذلك إذا قصد حدوثها في الحال»(2).

ولنا عودة إلى البحث في ذلك في موضوع الصفة المشبهة إن شاء اللّه تعالى.

*** زمن اسم الفاعل:**

يجيء اسم الفاعل للأزمنة الآتية:

١ ـ **المُضِيّ**: وذلك كقوله تعالى: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠]. أي: فطر. وتقول: (هذا قاتل زيد) أي: قتله وقد تقول: ما الفرق بين الفعل الماضي واسم الفاعل الدال على المضي؟ والجواب: أن اسم الفاعل يدل على ثبوت الوصف في الزمن الماضي ودوامه فيه بخلاف الفعل الماضي الذي يدل على وقوع الفعل في الزمان الماضي لا على ثبوته ودوامه. فقد تقول: (قام زيد بالأمر أمس)، وتقول: (هو قائم بالأمر أمس) وتقول: (حفظ سعيد أمس) وتقول: (هو حافظ أمس) فإنك ترى أن قولك (قام بالأمر) أو (حفظ) يدل على أن الأمر قد وقع أو قام به صاحبه بلا دلالةٍ على الثبوت في حين أن قولك: (هو حافظ أمس) يدل على أن ذلك كان وصفُه فيما مضى، وبمعنى آخر أن وصفَ الحفظ كان ثابتاً له وأن وصف القيام كان

---

(١) «حاشية الصبان» (٢ / ٣١٤).

(٢) «الصبان» (٣ / ٣)، وانظر أيضاً «الرضى على الكافية» (٢ / ٢٢٧)، «ابن يعيش» (٦ / ٨٢ ـ ٨٣)، «التسهيل» لابن مالك (١٤٠ ـ ١٤١)، «شرح الألفية» لابن الناظم (١٨١).

ثابتاً له بخلاف قولك: (قام زيد) فإنه لا يدل إلا على أنه قام لا على ثبوت الوصف في المضي.

ومثله قولك: (اجتهد خالد في العام المنصرم) و(كان خالد مجتهداً في العام المنصرم) فإنك ترى أن قولك (اجتهد) يدل على أن الاجتهاد حصل له في وقتٍ من أوقات العام المنصرم في حين أن قولك (كان زيد مجتهداً) يدل على أن ذلك كان وصفاً له ثابتاً. ومثله (كان زيد نصح أخاه) و(كان زيد ناصحاً له). وهذا بيّن.

٢ ـ **الحال**: وذلك نحو قوله: (كلانا ناظر قمراً). ونحو قوله تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾ [المدثر: ٤٩]، ونحو: (مالك واقفاً؟) فإن اسم الفاعل في هذه الأمثلة يدل على الحال.

٣ ـ **الاستقبال**: وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِنِّي خَٰلِقٌۢ بَشَرًا مِّن طِينٍ * فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُوا۟ لَهُۥ سَٰجِدِينَ﴾ [ص: ٧١ ـ ٧٢]، أي: سأخلق، وكقوله: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠]، أي: سأجعل، ونحو قوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾ [آل عمران: ٩].

والفرق بينه وبين استعمال المضارع هو أن الأمر في اسم الفاعل كأنه قد تَمَّ وثبت وصفاً لصاحبه كما بينا ذلك.

٤ ـ **الاستمرار**: وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَيِّ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ * فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ﴾ [الأنعام: ٩٥ ـ ٩٦] ففلقُ الحب والنوى مستمر، وفي كل يوم يفلق اللّه الإصباح.

٥ ـ **الدلالة على الثبوت**: وذلك كقولك: واسع الفم وبارز الجبين وجاحظ العينين. وهو في هذه الأمثلة ونحوها يدل على الثبوت كالصفة المشبهة بل هو صفة مشبهة.

جاء في (المفصل) أن اسم الفاعل والمفعول يجريان مجرى الصفة المشبهة في

الدلالة على الثبوت فيقال: ضامر البطن، وجائلة الوشاح، ومعمور الدار، ومؤدب الخدام[1].

دلالته على النسب:

قد يدل اسم الفاعل على النسب إلى الشيء كقولهم لذي الدرع: دارع، ولذي النبل: نابل، ولذي الرمح: رامح، ولذي النشاب: ناشب، ولذي السيف: سائف، ولذي الترس: تارس[2]. ويقال: القوم سالحون والرجل سالح: إذا كان على الرجل أو القوم سلاحهم. ويقال: القوم سامنون زابدون: إذا كثر سمنهم وزبدهم[3]. ومنه قولهم: رجل تامر، أي: ذو تمر، ولابن: ذو لبن، وخابز[4].

جاء في «المقتضب»: «فإن كان ذا شيء، أي: صاحب شيء بُني على (فاعل)... فقلت: رجل فارس أي: صاحب فرس، ورجل دارع ونابل وناشب، أي: هذه آلته، قال الشاعر:

وغَرَرْتَنِي وزعمتَ أنـ ـك لابنٌ بالصيفِ تامر»[5]

و(فاعل) هنا ليس بجارٍ على الفعل إنما هو اسم صيغ لذي الشيء، ألا ترى أنك لا تقول: درع يدرع ولا لبن يلبن؟[6].

فقد دل اسم الفاعل فيما مر على النسب فكأنه قال: درعي ونحوه[7].

---

(1) «المفصل» (٢ / ١٢٣).

(2) «المخصص» (١٥ / ٦٩)، «المقتضب» (١ / ١٢٠)، «ألفاظ الأشباه والنظائر» المنسوب لابن الأنباري (٨١).

(3) «النوادر» لأبي زيد (٩٤).

(4) «إصلاح المنطق» لابن السكيت (٤٠٠)، «همع الهوامع» (٢ / ١٩٨)، «أدب الكاتب» لابن قتيبة (١٥٦)، «الأشموني» (٤ / ٢٠٠)، «ديوان الأدب» للفارابي (١١٠).

(5) «المقتضب» (٣ / ١٦١)، وانظر «تهذيب الألفاظ» لابن السكيت (٥٩٢ ـ ٥٩٣)، «التسهيل» (٢٦٦).

(6) «ابن يعيش» (٦ / ١٣).

(7) «سيبويه» (٢ / ٩١)، «ابن يعيش» (٥ / ١٠٠).

ومن ذلك ما كان على (فاعل) أو (مُفعل) من الصفات التي تختص بالمؤنث بغير هاء التأنيث نحو: حائض وطالق ومرضع، إذ قد يأتي فاعل وصفاً للمؤنث بمعنيين فتثبت الهاء في أحدهما وتسقط من الآخر لاختلاف المعنى فيقال مثلاً:

(امرأة طاهر) من الحيض و(امرأة طاهرة) نقيةٌ من العيوب، وكذلك (امرأة حامل) من الحبل و(حاملة) على ظهرها أو تحمل شيئاً ظاهراً، و(امرأة قاعد) إذا قعدت عن المحيض و(قاعدة) من القعود[1] ففرق بينهما بالتاء لافتراق المعنيين.

وقد يكون دخول التاء وسقوطها لغير ذلك كحائض وحائضة وطالق وطالقة ومرضع ومرضعة وذلك أنه إذا كان بغير التاء فهو للنسب كحائض بمعنى: ذات حيض، ومرضع بمعنى: ذات إرضاع، ونابل بمعنى: ذات نبل، ولابن، وبالتاء على إرادة الفعل «ومعنى إرادة الفعل كونه للتجدد والحدوث كالفعل، وما كان بمعنى النسب ليس كذلك بل هو للثبوت»[2].

فالمرضع مَنْ كان لها لبن رضاع وإن لم تباشر الإرضاع في حال وصفها به، وأما المرضعة فهي التي في حال الإرضاع مُلْقمة ثديها للصبي[3]. قال تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ﴾ [الحج: ٢].

قال ابن القيم: «المرضع مَنْ لها ولد ترضعه، والمرضعة مَنْ ألقمت الثدي للرضيع وعلى هذا فقوله: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ﴾ أبلغُ من (مرضع) في هذا المقام فإن المرأة قد تذهل عن الرضيع إذا كان غير مباشر للرضاعة فإذا التقم الثدي واشتغلت برضاعه لم تذهلْ عنه إلا لأمر هو أعظم من اشتغالها بالرضاع»[4].

---

(١) «أدب الكاتب» (٢٢٩)، «إصلاح المنطق» (٣٧٦)، «التلويح في شرح الفصيح» (٧٤)، «المزهر» (٢ / ٢١٧).

(٢) «حاشية الصبان» (٢ / ٢٩٥).

(٣) «الكشاف» (٢ / ٣٤٠)، «المخصص» (١ / ٢٥).

(٤) «التفسير القيم» (٣٦٦، ٢٧٠).

وقال الفخر الرازي: «المرضعة هي التي في حال الإرضاع وهي ملقمة ثديها للصبي، والمرضع شأنها أن ترضع وإن لم تباشر الإرضاع في حال وصفها به فقيل: مرضعة ليدل على أن ذلك الهول إذا فوجئت به وقد ألقمت الرضيع ثديها نزعته من فيه لما يلحقها من الدهشة»[1].

وجاء في «لسان العرب»: «قال الأخفش: أدخل الهاء في (المرضعة) لأنه أراد ـ واللّه أعلم ـ الفِعلَ ولو أراد الصفةَ لقال (مرضع). وقال أبو زيد: المرضعة التي ترضع وثديها في في ولدها، وعليه قوله تعالى: ﴿تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ﴾ . . . وقد يجيء (مرضع) على معنى ذات إرضاع أي: لها لبن وإن لم يكن لها رضيع»[2].

وكذلك شأن أخواتها من الصفات المختصة بالمؤنث كحائض وطالق «ألا ترى إلى قوله ﷺ: «لا يقبل اللّه صلاة حائض إلا بخمار» فإنَّ المراد به الموصوفة بكونها من أهل الحيض لا مَنْ يجري دمها»[3].

أما التي يجري دمها فهي الحائضة. وجاء في «المخصص»: «تقول: امرأة حائضة غداً ومرضعة غداً، فلا ينزعون الهاء لأنه شيء لم يثبت وإنما الإخبار عنه على لفظ الفعل وهو قولنا: تحيض غداً وترضع غداً»[4].

ومثله قوله تعالى: ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ﴾ [المزمل: ١٨]، ولم يقل (منفطرة) فمنفطر هنا على النسب أي: ذات انفطار[5].

قال سيبويه: «زعم الخليل أن السماء منفطر به كقولك: معضل للقطاة، وكقولك: مرضع للتي بها الرضاع، وأما المنفطرة فيجيء على العمل كقولك: منشقة،

---

(١) «التفسير الكبير» (ج ٢٣ ص ٤).

(٢) «لسان العرب» (٩ / ٤٨٦) (رضع).

(٣) «التفسير القيم» (٢٧٠) لأن التي يجري دمها من الحيض لا صلاة عليها.

(٤) «المخصص» (١٦ / ١٢١).

(٥) «الكشاف» (٣ / ٢٨٣).

وكقولك: مرضعة للتي ترضع»[1]. ونحوه قوله تعالى: ﴿جَآءَتۡهَا رِيحٌ عَاصِفٌ﴾ [يونس: ٢٢]، أي: ذات عصف، وقال: ﴿وَلِسُلَيۡمَٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةٗ تَجۡرِي بِأَمۡرِهِۦٓ﴾ [الأنبياء: ٨١]. فإنه لما أراد الحدوث أنَّث الصفة، أي: تعصف.

قال ابن يعيش: «اعلم أنهم قالوا: امرأة طالق وحائض وطامث وقاعد للآيسة من الحيض وعاصف في وصف الريح من قوله تعالى: ﴿جَآءَتۡهَا رِيحٌ عَاصِفٌ﴾ فلم يأتوا فيه بالتاء وإن كان وصفاً للمؤنث وذلك لأنه لم يجر على الفعل وإنما يلزم الفرق ما كان جارياً على الفعل لأن الفعل لا بد من تأنيثه إذا كان فيه ضمير مؤنث حقيقياً كان أو غير حقيقي نحو: هند ذهبت وموعظة جاءت. فإذا جرى الاسم على الفعل لزمه الفرق بين المذكر والمؤنث كما كان كذلك في الفعل، وإذا لم يكن جارياً على الفعل كان بمنزلة المنسوب فحائض بمعنى حائضي، أي: ذات حيض على حدِّ قولهم: رجل دارع أي: درعي بمعنى صاحب درع. ألا ترى أنك لا تقول دَرِع فتجريه على فَعِل إنما قولك دارع، أي: ذو درع، وطالق أي: ذات طلاق، أي أن الطلاق ثابت فيها، ومثله قولهم: مرضع، أي: ذات رضاع ومنه قوله تعالى: ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرُۢ بِهِۦۚ﴾ [المزمل: ١٨] أي: ذات انفطار، وليس ذلك على معنى حاضت وانفطرت إذ لو أريد ذلك لأتوا بالتاء وقالوا: حائضة غداً وطالقة غداً لأنه شيء لم يثبت وإنما هو إخبار على طريق الفعل كأنك قلت: تحيض غداً وتطلق غداً. ومنه قوله تعالى: ﴿يَوۡمَ تَرَوۡنَهَا تَذۡهَلُ كُلُّ مُرۡضِعَةٍ عَمَّآ أَرۡضَعَتۡ﴾ وقال تعالى: ﴿وَلِسُلَيۡمَٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةٗ﴾ . . . وذلك كله يجري على الفعل على تقدير: حاضت وطلقت»[2].

وقال سيبويه في باب (هذا ما يكون مذكراً ويوصف به المؤنث): «وذلك قولك: امرأة حائض وهذه طامث كما قالوا: ناقة ضامر يوصف به المؤنث وهو مذكر فإنما الحائض وأشباهه في كلامهم على أنه صفة (شيء) والشيء مذكر فكأنهم قالوا: هذا

---

(١) «سيبويه» (١ / ٢٤٠).

(٢) «ابن يعيش» (٥ / ١٠٠)، وانظر (٦ / ١٥).

شيء حائض ثم وصفوا المؤنث كما وصفوا المذكر بالمؤنث فقالوا: رجل نُكَحة فزعم الخليل أنهم إذا قالوا حائض فإنه لم يخرجه على الفعل، كما أنه حين قال دارع لم يخرجه على فَعَل وكأنه قال درعي فإنما أراد ذات حيض ولم يجيء على الفعل وكذا قوله (مرضع) إذا أراد ذات رضاع ولم يُجْرِها على أرضعت ولا ترضع فإذا أراد ذلك قال مرضعة، وتقول: هي حائضة غداً لا يكون إلا ذلك لأنك إنما أجريتها على الفعل على: هي تحيض غداً. هذا وجه ما لم يجر على فعله فيما زعم الخليل مما ذكرنا في هذا الباب»[1]. وعلى هذا لا يقال: «هذه امرأة مرضع ولدها لأنها تفيد النسب»[2].

وقال ابن الناظم: «فما كان من الصفات مختصاً بالمؤنث ولم يُقصد به قصدُ فعلهِ من إفادة الحدوث نحو: حائض وطامث بمعنى ذات أهلية للحيض والطمث دون تعرض لوجود الفعل فلو قصد أنه تجدد لها الحيض أو الطمث في أحد الأزمنة لحقت التاء فقيل: حائضة وطامثة»[3].

وجاء في «التسهيل»: «الغالب في الصفات المختصة بالإناث إن لم يقصد بها معنى الفعل أن لا تلحقها التاء لتأديتها معنى النسب أو لتذكير ما وصف بها أو لأمن اللبس»[4].

وقد ذهب الكوفيون في نحو ذلك إلى أن سقوط التاء فيه كونها مما لا يوصف به المذكر وهو مردود بصفات كثيرة يشترك فيها المذكر والمؤنث بغير هاء كقولهم: رجل عاشق وامرأة عاشق، ورجل حاسر وامرأة حاسر، وفرس ضامر ومهرة ضامر، فلو كانت العلة ما قالوه للزم هذه الصفات التأنيث[5].

---

(١) «سيبويه» (٢ / ٩١).

(٢) «الأشموني» (٢ / ٢٩٥)، «شرح الشواهد» للعيني بهامش الأشموني (٢ / ٢٩٥).

(٣) «شرح ألفية ابن مالك» لابن الناظم (٣١٠).

(٤) «التسهيل» (٢٥٤).

(٥) «الاقتضاب في شرح أدب الكتاب» لابن السيد البطليوسي، «أدب الكاتب» (٢٣٠).

وقال النحويون: إن فاعلاً قد يجيء بمعنى مفعول نحو: ماء دافق، أي: ماء مدفوق، وعيشة راضية، أي: مرضية[١] قيل: «والأولى أن يكون على النسب كنابل وناشب»[٢].

* * *

---

(١) «الرضي على الكافية» (٢ / ٢٢١)، «فقه اللغة» للثعالبي (٤٩٢).

(٢) «شرح الرضي على الكافية» (٢ / ٢٢١).

اسم المفعول

اسم المفعول ما دلّ على الحدث والحدوث وذات المفعول كمقتول ومأسور. فهو ـ كما ترى ـ لا يفترق عن اسم الفاعل إلا في الدلالة على الموصوف فإنه في اسم الفاعل يدل على ذات الفاعل كقائم، وفي اسم المفعول يدل على ذات المفعول كمنصور.

ويقال فيه ما قيل في اسم الفاعل من حيث دلالته على الحدوث والثبوت، فهو يدل على الثبوت إذا ما قيس بالفعل وعلى الحدوث إذا ما قيس بالصفة المشبهة. فقد تقول: أترى أنك ستنصر عليهم؟ فيقال: (أنا منصور) أي أن هذا الوصف ثابت لي. وتقول: أتظنه سيُغلب؟ فيقال: (هو مغلوب) أي هذا الوصف كأنه قد تم وثبت له.

كما أنه من حيث الدلالة على الزمن يقال فيه ما قيل في اسم الفاعل فهو يدل على:

١ ـ **المضي**: وذلك نحو: ﴿كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الرعد: ٢]، أي: سُمّي. ونحو: (هو مقتول) أي: قُتل.

٢ ـ **الحال**: نحو: أقبل مسروراً، مالك محزوناً؟ أنت مغلوب على أمرك..

٣ ـ **الاستقبال**: وذلك كقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ وَذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ﴾ [هود: ١٠٣]، أي: سيجمع ويشهد. ونحو: (إنك يا ابن أبي سلمى لمقتول) أي: ستقتل.

٤ ـ **الاستمرار**: نحو قوله تعالى: ﴿عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ [هود: ١٠٨].

ونحو: (لا زال سيفك مسلولاً) ونحو: ﴿وَأَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ مَآ أَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ * فِي سِدۡرٖ مَّخۡضُودٖ * وَطَلۡحٖ مَّنضُودٖ * وَظِلّٖ مَّمۡدُودٖ * وَمَآءٖ مَّسۡكُوبٖ﴾ [الواقعة: ٢٧ ـ ٣١].

٥ ـ الدلالة على الثبوت كالصفة المشبهة نحو: هو مُدوَّر الوجه، مقرون الحاجبين مفتول الساعدين، بل هو صفة مشبهة[١].

فعيل:

قد يؤتى بفعيل بمعنى مفعول كجريح وقتيل، فيستوي فيه المذكر والمؤنث فيقال: هو جريحٌ وهي جريحٌ وهو أسير وهي أسير. فما الفرق بينه وبين مفعول؟

إن صيغة (فعيل) الدالة على (مفعول) شبيهة بأختها (فعيل) بمعنى (فاعل) في الصفة المشبهة.

فصيغة (فعيل) في الصفة المشبهة تدل على أن الوصف ثابت في صاحبه أو كالثابت، طبيعة أو كالطبيعة فتقول: هو طويل أو قصير، وقبيح أو جميل، فهذه الصفات ثابتة في أصحابها. وتقول: هو خطيب وبليغ وفقيه فتدل على أن هذه الصفات كالطبيعة في صاحبها وكالسَّجيَّة فيه إذ هي لا ترقى إلى درجة الثبوت في طويل وقصير ونحوها.

وأما (فعيل) بمعنى (مفعول) فيدل على أن الوصف قد وقع على صاحبه بحيث أصبح سجيةً له أو كالسجية، ثابتاً أو كالثابت فتقول: (هو محمود) و(هو حميد) فـ (حميد) أبلغ من (محمود) لأن حميداً يدل على أن صفة الحمد له ثابتة. وكذا (الرجيم) أي الذي يستحق أن يُرجَم على وجه الثبوت.

وتقول: (طَرْفٌ مكحول) و(طرف كحيل) فكحيل أبلغ من مكحول لأن معناه أن الكحل أصبح في صاحبه كأنه خِلقة، وتقول: (كفٌّ خَضيب) و(كف مخضوب) فخضيب أبلغ من مخضوب لأن خضيباً يدل على أن الخضاب أصبح في صاحبه كأنه

---

(١) انظر «المفصل» (٢ / ١٢٣).

خلقة بخلاف مخضوب الدال على التجدد.

فصيغة (فعيل) بمعنى (مفعول) تدل على الثبوت أو على معنى قريب من الثبوت بخلاف صيغة مفعول الدالة على الحدوث.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أن صيغة (مفعول) تحتمل الحال والاستقبال وتحتمل غيرها ـ كما مر ـ ومنه قول عبد اللّه بن الزبير لأمه: «اعلمي يا أماه أني مقتول من يومي هذا» ومثله قول كعب بن زهير: «إنك يا ابن أبي سلمى لمقتول». وأما صيغة (فعيل) فلا تطلق إلا إذا اتصف صاحبه به. فلا تقول: (هو قتيل) لمن لم يقتل، ولا تقول: (هو جريح) لمن لم يجرح، ويصح أن تقولهما بصيغة (مفعول).

قال سيبويه: «وتقول: شاة رميّ إذا أردت أن تخبر أنها قد رُميت»[1]، وجاء في «أدب الكاتب»: «وكذلك شاة رميّ: إذا رميت»[2].

وجاء في «المخصص»: «وذكر غير سيبويه: شاة ذبيح وغنم ذبحي فيما قد ذبح»[3]، وفي «الكليات» لأبي البقاء: أن الذبيح ما ذُبح[4]. وفي «إصلاح المنطق»: «ناقة بقير: إذا شُقَّ بطنها»[5].

ثم إن فعيلاً أبلغ من مفعول وأشد فإن صيغة (مفعول) تدل على الشدة والضعف في الوصف بخلاف (فعيل) التي تُفيد الشدة والمبالغة في الوصف فالمجروح جرحاً صغيراً أو بالغاً يصح أن يسمى مجروحاً، ولا يقال جريح إلا إذا كان جرحه بالغاً، ومثله المكسور والكسير.

جاء في «شرح شذور الذهب» في قوله تعالى: ﴿ فَجَعَلْنَٰهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ

---

(١) «سيبويه» (٢ / ٢١٣).

(٢) «أدب الكاتب» (٢٢٨).

(٣) «المخصص» (١٦ / ١٥٦).

(٤) «الكليات» (١٨٨).

(٥) «إصلاح المنطق» (٣٧٨).

بِٱلۡأَمۡسِۚ﴾ [يونس: ٢٤]: «وأُقيم فعيل مقام مفعول لأنه أبلغ منه، ولهذا لا يقال لمن جُرح في أنملته جريح، ويقال له: مجروح»[١].

وذكر ابن الناظم أن (مفعولاً) يقبل «معناه الشدة والضعف. وبعد النقل إلى (فعيل) لم يصلح إلا حيث يكون معنى الحدث فيه أشد، ألا ترى أن من أصيب في أنملته بمدية يسمى مجروحاً ولا يسمى جريحاً؟»[٢].

من هذا نستنتج أن فعيلاً بمعنى مفعول يختلف عن (مفعول) في ثلاثة أمور:

١ ـ الدلالة على أن الوصف قد وقع على صاحبه على وجه الثبوت أو قريب من الثبوت فأصبح فيه كأنه خِلقة وطبيعة، فيكون (فعيل) على هذا أبلغ من (مفعول) في الوصف، فكحيل أبلغ من مكحول، ودهين أبلغ من مدهون، وحميد أبلغ من محمود لأنه أثبت ـ كما ذكرنا ـ.

جاء في «الكليات»: «الحميد فعيل من الحمد بمعنى محمود وأبلغ منه وهو مَنْ حصل له من صفات الحمد أكملها»[٣].

٢ ـ لا يطلق وصف (فعيل) إلا إذا اتصف به صاحبه فلا يقال (أسير) إلا إذا أُسر، ولا جريح إلا إذا جرح، في حين أن مفعولاً قد يطلق على ما اتصف به صاحبه أو لم يتصف بمعنى أنه سيتصفُ به، فقد تطلق كلمة (مأسور) على مَنْ لم يؤسر بمعنى أنه سيؤسر، ومقتول على من لم يقتل بمعنى أن سيقتل، ونحوه قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَٰفِرۡعَوۡنُ مَثۡبُورٗا﴾ [الإسراء: ١٠٢] أي: ستُثبر وهكذا.

٣ ـ إن الوصف بفعيل أشد من مفعول كما في جريح ومجروح وكسير ومكسور.

---

(١) «شرح شذور الذهب» (١٠٢).

(٢) «شرح الألفية» (٢٢٦).

(٣) «كليات» أبي البقاء (١٤٩).

فعيلة :

قد تلحق تاء التأنيث صيغة (فعيل) هذه فتحوِّلها من الوصفيةِ إلى الاسمية كالذبيحة والنطيحة، فالذبيحة اسم لما أُعدَّ للذبح .

جاء في «شرح الرضي على الشافية» أنه قد يحول فعيل إلى الاسمية وهو ما دخله التاء كالذبيحة والأكيلة والضحية والنطيحة. فالذبيحة ليست كالمذبوح بل الذبيحة مختص بما يصلح للذبح ويُعدُّ له من النعم. وكذا الأكيلة ليس بمعنى المأكول كالخبز والبقل؛ بل يختص بالشاة، والضحية مختص بالنعم، والنطيحة بالشاة الميتة بالنطح[1].

ومثله في الأطعمة: النقيعةُ والوكيرة والمضيرة والجزيرة والبسيسة وغيرها وكلها خرجت من الوصفية إلى الاسمية[2].

ولفعيلة دلالة أخرى تختلف عن دلالة (فعيل) فالذبيح ما ذبح ولكن الذبيحة ليست كذلك وإنما ما أُعدَّ للذبح والضحية ما أعد لذلك.

قال سيبويه: «وتقول: شاة ذبيح كما تقول: ناقة كسير، وتقول: هذه ذبيحة فلان وذبيحتك وذلك أنك لم ترد أن تخبر أنها قد ذبحت. ألا ترى أنك تقول ذاك وهي حيّة؟ فإنما هي بمنزلة ضحية. وتقول: (شاة رميّ) إذا أردتَ أن تخبر أنها قد رميت، وقالوا: (بئس الرمية الأرنب) إنما تريد بئس الشيء مما يرمى فهذه بمنزلة الذبيحة. . . وأما الذبيحة فبمنزلة القتوبة والحلوبة وإنما تريد هذه مما يقتبون وهذه مما يحلبون، فيجوز أن تقول: قتوبة ولم تُقتبْ، وركوبة ولم تُركب، وكذلك فريسة الأسد بمنزلة الضحية وكذلك أكيلة السبع»[3].

وجاء في «المخصص»: «اعلم أنهم يدخلون في (فعيل) الذي بمعنى مفعول الهاء على غير القصد إلى وقوع الفعل به ووقوعه فيه، ومذهبهم في ذلك الإخبار عن الشيء

---

(١) انظر «الرضي على الشافية» (٢ / ١٤٢ ـ ١٤٣)، «الكشاف» (٢ / ٤٦٠).

(٢) «تهذيب الألفاظ» (٦٣٥) وما بعدها، «كفاية المتحفظ» للأجدابي (باب في الأطعمة).

(٣) «سيبويه» (٢ / ٢١٣)، وانظر «أدب الكاتب» (٢٢٨).

المتخذ لذلك الفعل والذي يصلح له، كقولهم (ضحية) للذكر والأنثى، ويجوز أن يقال ذلك من قبل أنْ يُضحى به، وذبيحة فلان لما قد اتُّخِذَ للذبح، وقولهم: (بئس الرمية الأرنب) أي الشيء الذي يُرمى سواء رُمي أو لم يُرْم»[1].

وفي «الكليات» لأبي البقاء: «الذبيحة هي ما سيذبح من النعم، فإنه نقل عن الوصفية إلى الاسمية إذ الذبيح ما ذبح»[2].

وعلى هذا ففعيلة تختلف عن فعيل في ناحيتين:

١ ـ أن (فعيلة) تدل على الاسم لا الوصف إذ إن تاء التأنيث حولت فعيلاً من الوصفية إلى الاسمية.

٢ ـ أن (فعيلاً) يطلق على ما اتصف به صاحبه، وأما (فعيلة) فتطلق على ما اتخذ لذلك، فالذبيح يطلق على ما ذبح والذبيحة لما اتخذ لذلك.

* * *

(١) «المخصص» (١٦ / ١٥٥)، وانظر «أدب الكاتب» (٢٢٨).

(٢) «الكليات» (١٨٨).

صيغ أخرى للدلالة على مفعول

وردت في اللغة صيغ تدل على مفعول أشهرها:

١ ـ فِعْل بكسر الفاء وسكون العين: كطِحْن بمعنى مطحون، ورِعْي بمعنى مرعيّ، وطِرْح بمعنى مطروح، وهذه في الحقيقة أسماء تدل على المفعول لا صفات فالطِحْن: هو الدقيق، والرِّعْي: هو اسم ما رعي من عشب ونحوه، والنِقْض: الجمل الذي نقضه السفر.

ومن الصفات قولهم: شيء بِدْع، أي: مبتدع[١]، وقولهم: رجل نِكْل للذي يُنكِّلُ به أعداؤه[٢].

وقد يفيد الدلالة على القدر كقولهم (هذا شِبْعه) أي: قدر ما يشبعه، **وهو مِلْء** هذا، أي: قدر ما يملؤه[٣].

٢ ـ فَعَل بفتح الفاء والعين: كالقَنَص والسَلَب والكَرَع، فالسَلَب بمعنى المسلوب، والنَفَض بمعنى المنفوض، والخَبَط: الورق المخبوط، والكَرَع: الماء الذي يكرع فيه. وهذه أسماء، ومن الصفات قولهم: إبل هَمَل، أي: مهملة، ورجل نَكَل للذي ينكل به أعداؤه.

٣ ـ فُعْل بضم الفاء وسكون العين: كالخُبْز بمعنى المخبوز والطُّعْم بمعنى

---

(١) «ديوان الأدب» (١ / ١٨٧).

(٢) «ديوان الأدب» (١ / ١٩٣).

(٣) انظر «سيبويه» (٢ / ٢٢٨).

المطعوم. وهذه أسماء فالخبز اسم ما خُبز، والنُقْض اسم ما نقض من الدار.

وقد تأتي وصفاً يفيد المبالغة نحو قولهم: (ناقة عُبْر أسفار) أي: تعبر عليها الأسفار[١] ويقال: شيء نُكر[٢] أي: منكر قال تعالى: ﴿لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نُّكْرًا﴾ [الكهف: ٧٤] ومنه قولهم: (أرض غُفْل) للتي لا عَلَمَ فيها، ودابة غُفْل للتي لا سِمةَ بها[٣].

٤ ـ **فُعْلة بضم الفاء وسكون العين**: كاللُّعْنة للذي يُلْعَن كثيراً، والسُبَّة للذي يُسَبُّ، وهو يفيد المبالغة[٤]. جاء في «لسان العرب»: «اللُّعْنة: الذي لا يزال يُلْعَن لشرارته»[٥] ورجل صُرْعة يُصرَع كثيراً[٦].

وقد تفيد الدلالة على القَدْر كالغُرْفة وهي مقدار ملء الراحة من الماء[٧]، والخُطْوة: مقدار ما بين القدمين، واللُّقْمة: مقدار ما يوضع في الفم من الطعام «ويقال: عنده شُبْعة من الطعام، أي: قدر ما يشبع به مرة»[٨].

٥ ـ **فُعُل بضم الفاء والعين**: كالأُكُل: اسم ما يؤكل، والنُزُل: الطعام الذي يقدم للضيفان.

وهذه أسماء لا أوصاف. وقد يأتي وصفاً يفيد مبالغة اسم المفعول نحو: (باب فُتُح) أي: واسع ضخم مفتَّح.

جاء في «لسان العرب»: «باب فُتُح، أي: واسع مفتَّح، وفي حديث أبي الدرداء. ومَنْ يأت باباً مغلقاً يجد إلى جنبه باباً فُتُحاً، أي: واسعاً ولم يرد الباب المفتوح. وأراد

(١) «ديوان الأدب» (١ / ١٥٣).
(٢) «ديوان الأدب» (١ / ١٥٤).
(٣) «ديوان الأدب» (١ / ١٥٨).
(٤) «شرح الرضي على الشافية» (١ / ١٦٢).
(٥) «لسان العرب» (لعن) (١٧ / ٢٧٣).
(٦) «لسان العرب» (صرع) (١٠ / ٦٤).
(٧) «درة الغواص» (١٧١).
(٨) «ديوان الأدب» (١ / ١٧٠).

بالباب الفُتُح الطلب إلى الله والمسألة»[1].

وقالوا: (قارورة فُتُح) أي: واسعة الرأس بلا صمام ولا غلاف لأنها حينئذ مفتوحة[2]. والفرق بينها وبين قارورة مفتوحة أن القارورة المفتوحة قد تكون لها غلاف وصمام فتغلق فهي مفتوحة في وقت دون آخر، أما الفُتُح فهي مفتوحة دوماً، فهذا مبالغة في الاتصاف بالمفعول.

ومثله: (شيء نُكُر) أي: منكر شديد النكارة، قال تعالى: ﴿ فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ إِلَىٰ شَىْءٍ نُّكُرٍ﴾ [القمر: ٦]، جاء في «الكشاف»: «شيء نُكُر: منكر فظيع تُنكره النفوس لأنها لم تعهد بمثله وهو هولُ يوم القيامة»[3].

٦ ـ **فَعول بفتح الفاء**: كرسول بمعنى مُرسَل. ويجيء الفَعول لما يُفعل به الشيء كالوَجور لما يوجر به وهو الدواء الذي يدخل في الفم، والنَقوع وهو لما يُنقع ليلاً ليشرب، والقَيوء: دواء يشرب للقيء[4].

وهذه أسماء كما ترى، وقد تأتي هذه الصيغة لمبالغة اسم المفعول نحو قولهم: ناقة ذَلول رَكوب. قال تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُوا۟ فِى مَنَاكِبِهَا ﴾ [الملك: ١٥]، جاء في «الكشاف» في هذه الآية: «المشي في مناكبها مَثلٌ لفرطِ التذليل ومجاوزته الغاية»[5]. وقالوا: ناقة أَمون للناقة التي «يُؤمَنُ فُتورها وعُثورها»[6].

٧ ـ **فُعال بضم الفاء**: وتستعمل هذه الصيغة لما كان مرفضاً أو متقطعاً من شيء كالحُطام والجُذاذ والرفات والفُتات[7]، ولما اجتمع بعضُه إلى بعض

---

(١) «لسان العرب» (فتح) (٣/ ٣٧٠)، وانظر (١٢/ ١٦٥).
(٢) «لسان العرب» (فتح) (٣/ ٣٧٠).
(٣) «الكشاف» (٣/ ١٨٢).
(٤) «شرح الرضي على الشافية» (١/ ١٦٢).
(٥) «الكشاف» (٣/ ٢٥٤).
(٦) «مفردات الراغب» (٢٦) (أمن).
(٧) «المخصص» (١٤/ ١٣٥)، «الرضي على الشافية» (١/ ١٥٥).

كالجُفاء والغُثاء[١].

ومن الوصف قولهم: خبز مُحاش وشواء مُحاش: إذا حُرِق[٢].

٨ ـ **فُعالة بضم الفاء**: وتكون للقليل المفصول من الشيء الكثير كالقُلامة والنُخالة[٣] ولما فيه معنى الفضالة كالصُّبابة والحُثالة[٤].

جاء في «ديوان الأدب»: «إن فُعالاً يكون لما انحطم من الشيء وتكسر منه نحو: حُطام ودقاق... فإذا كان بالهاء فهو فُضالة الشيء وما تَحاتَّ منه وبقي بعد الفعل»[٥] وذلك نحو: البُرادة لما سقط عن البرد، والقُراضة لما سقط عن القرض، والصُّبابة: بقية الماء وغيره في الإناء، والحُشاشة: بقية النفَس[٦].

وفي «الصاحبي» أن (فُعالة) «يأتي أكثره على ما يفضلُ عن الشيء ويسقط منه نحو: النُحاتة»[٧].

٩ ـ **فِعال بكسر الفاء**: نحو: كِتاب وخِضاب وهو ما يُختضب به، ولباس وهو ما يلبس، ومِزاج الشراب وهو ما مُزج به[٨].

وهذه أسماء ومن الوصف قولهم: (كأسٌ دِهاق) أي: مُدهقة، ومعنى مدهقة: ملأى مُترعة، يقال: «أدهقَ الكأس: شدَّ ملأها... ويقال: أدهقت الكأس إلى أصبارها، أي: ملأتها إلى أعاليها. وفي «التهذيب»: دهقت الكأس، أي: ملأتها»[٩].

---

(١) «معاني القرآن» للفراء (٢ / ٦٢)، وانظر «لسان العرب» ـ جفأ.

(٢) «ديوان الأدب» (١ / ٤٤٣).

(٣) «الرضي على الشافية» (١ / ١٥٥).

(٤) انظر «سيبويه» (٢ / ٢١٧).

(٥) «ديوان الأدب» (١ / ٨٥ ـ ٨٦).

(٦) انظر «ديوان الأدب» (١ / ٤٤٧ ـ ٤٤٩)، (٣ / ٨٧).

(٧) «الصاحبي» (١٩١ ـ ١٩٢).

(٨) انظر «ديوان الأدب» (١ / ٤٥٤، ٤٦٠).

(٩) «لسان العرب» (دهق).

١٠ ـ **أُفعولة بضم الهمزة**: كالأُضحوكة وهو ما يضحك به[١]، والأُطروحة وهي المسألة تطرحها[٢]، وأعجوبة يُتعجب منها، وأُلعوبة يُلعب بها، ولفلان أُسجوعة يسجع بها، وبينهم أسبوبة يتسابّون بها، وأحجية يتحاجون بها[٣]. والأُحدوثة: وهي ما يتحدث به الناس تَلهِيّاً وتَعجُّباً[٤]. والأُضحية: وهي اسم لما يُذبح من الغنم والبقر[٥].

وهي تدل على الشيء المعين الذي يفعل به الفعل. جاء في «الكليات» أن «صيغة أفعولة إنما تطلق على محقرات الأمور وغرائبها»[٦].

* * *

---

(١) «لسان العرب» (ضحك).

(٢) «لسان العرب» (طرح).

(٣) «المزهر» (٢ / ١٢٦).

(٤) «تفسير الرازي» (٢٣ / ١٠٠).

(٥) «التلويح» (٦٢).

(٦) «الكليات» (٤٢٦).

مبالغة اسم المفعول

مما مر تبين لنا أن ثمة صيغاً تفيد مبالغة اسم المفعول كما أن صيغاً تفيد مبالغة اسم الفاعل في نحو: غفار وغفور ومعطار.

ومن الصيغ التي تفيد مبالغة اسم المفعول:

١ ـ **فُعْلة** نحو: صُرْعة وهو الذي يُصرع كثيراً، ولُعْنة، وسُبة، وضُحْكة وهو الذي يضحك منه الناس.

ويقابلها من صيغ مبالغة اسم الفاعل (فُعَلة) بفتح العين نحو: صُرَعة وهو الذي يصرع الناس كثيراً، ولُعَنة وهو الذي يلعن الناس كثيراً، وضُحَكة وهو الذي يضحك من الناس.

٢ ـ **فعيل** نحو: حميد وهو الذي لا يزال يحمد كثيراً، ورجيم وهو الذي يُرجم كثيراً.

ويقابلها من صيغ مبالغة اسم الفاعل فعيل بمعنى فاعل نحو: عليم وسميع.

٣ ـ **فعول** نحو: ناقة ذَلُول رَكُوب وناقة أَمُون.

ويقابلها من مبالغة اسم الفاعل فعول بمعنى فاعل نحو: غفور وصبور.

٤ ـ **فُعُل** نحو: باب فُتُح، وباب غُلُق، وأمر نُكُر.

ويقابلها من صيغ مبالغة اسم الفاعل فُعُل بمعنى فاعل نحو: رجل سُهُد، أي: قليل النوم، وفَرسٌ فُرُط: إذا كانت تتقدم الخيل، ورجل مُسُك، أي: بخيل، ورجل

فُرُج، أي: لا يكتم السر[1].

٥ ـ **فُعْل بضم الفاء وسكون العين** نحو: ناقة عُبْر أسفار، وشيء نُكْر.

ويقابلها من الصفات المشبهة باسم الفاعل فُعْل بمعنى فاعل نحو: حُرّ وصُلْب.

٦ ـ **فَعَل بفتحتين** نحو: إبل هَمَل، ورجل نَكَل للذي ينكِّلُ به أعداؤه.

ويقابلها من الصفات المشبهة: رجل صَنَع، أي: حاذق، وثوب خَلَق، ومكان زَلَق، ورجل حَسَن.

والذي يبدو أن ما عدل عن صيغة مفعول إلى صيغة أخرى يفيد المبالغة عموماً وذلك لأن النقل يفيد المبالغة في الغالب.

* * *

---

(١) انظر «ديوان الأدب» (١ / ٢٦٠ ـ ٢٦٣).

الصفة المشبهة

يرى النحاة أن الصفة المشبهة تدل على الثبوت، ومعنى الثبوت الاستمرار واللزوم[1] أي أنها تدل على أن الصفة ثبتت في صاحبها على وجه الدوام نحو: جميل وطويل وكريم وأحمق وأسمر وأبيض وجواد وضخم. فإذا أردنا الحدوث حوَّلنا الصفة المشبهة إلى اسم الفاعل.

تقول: (هو كريم) أي: هو متصفٌ بالكرم على وجه الاستمرار، فإذا أردتَ أنه سيقع منه كرم في الغد قلت: (هو كارم غداً) ولا تقول: (هو كريم غداً). وكذلك إذا وقع منه كرم في الماضي قلت: (هو كارم أمس) ولا تقول: (هو كريم أمس). ومثله: (هو جواد) أي: هو الآن متصف بالجود على وجه الاستمرار، فإذا أردتَ أنه جاد بالأمس قلت: (هو جائد بالأمس) ولا تقول: (هو جواد بالأمس) وكذا إذا أردت أنه سيقع منه جود في الغد قلت: (هو جائد غداً) ولا تقول: (هو جواد غداً). ومثله: فَرِحٌ وفارح وحسن وحاسن، فإذا قلت: (كان كريماً فيما مضى) كان المعنى أنه كان متصفاً بالكرم في الماضي على جهة الاستمرار واللزوم.

جاء في «التصريح»: «أنك إن أردتَ ثبوتَ الوصف قلت (حسن) ولا تقول (حاسن)، وإن أردت حدوثه قلت (حاسن) ولا تقول (حسن)»[2].

وقال ابن يعيش: «هذه الصفات وإن كانت من أفعال ماضية إلاّ أن المعنى الذي

---

(١) «الرضي على الكافية» (٢ / ٢٢٧).

(٢) «التصريح» (٢ / ٨٢).

دلت عليه أمرٌ مستقر ثابت متصلٌ بحال الإخبار، ألا ترى أن الحسن والكرم معنيان ثابتان ومعنى الحال أن يكون موجوداً في زمن الإخبار فلما كان في معنى الحال أُعمل فيما بعده ولم يخرج بذلك عن منهاج أسماء الفاعلين. فإن قصد الحدوث في الحال أو في ثاني الحال جيء باسم الفاعل الجاري على المضارع الدال على الحال أو الاستقبال وذلك قولك: (هذا حاسن غداً) أي: سيحسن وكارم الساعة، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَلَعَلَّكَ تَارِكُۢ بَعْضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ وَضَآئِقُۢ بِهِۦ صَدْرُكَ ﴾ [هود: ١٢]... وعدل عن (ضيّق) إلى ضائق ليدل على أنه ضِيقٌ عارضٌ في الحال غير ثابت... وعلى هذا تقول: زيد سيد جواد، تريد أن السيادة والجود ثابتان له، فإذا أردتَ الحدوث في الحال أو في ثاني الحال قلت: سائد وجائد»[1].

وقال ابن القواس في «شرح الكافية»: «أنها ـ يعني الصفة المشبهة ـ لا توجد إلا ثابتة في الحال سواء كانت موجودة قبله أو بعده فإنها لا تتعرض لذلك بخلاف اسم الفاعل فإنه يدل عليه الفعل ويستعمل في الأزمنة الثلاثة ويعمل منها في الحال والاستقبال، ولذلك إذا قصدنا بالصفة معنى الحدوث أتي بها على زنة اسم الفاعل فيقال في حسن حاسن. فحسن هو الذي ثبت له الحسن مطلقاً، وحاسن الذي يثبت له الآن أو غداً»[2].

وقال رضي الدين الاسترابادي: «الثبوت أي الاستمرار واللزوم... ولهذا اطَّرد تحويلُ الصفة المشبهة إلى فاعل: كحاسن وضائق عند قصد النص على الحدوث.

والذي أرى أن الصفة المشبهة كما أنها ليست موضوعة للحدوث في زمان ليست أيضاً موضوعة للاستمرار في جميع الأزمنة، لأن الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة ولا دليل فيها عليهما. وليس معنى (حسن) في الوضع إلاّ ذو حُسن سواء كان في بعض الأزمنة أو جميع الأزمنة، ولا دليل في اللفظ على أحد القيدين. فهو حقيقة في القدر

---

(١) «ابن يعيش» (٦ / ٨٢ ـ ٨٣).

(٢) «الأشباه والنظائر» للسيوطي (٢ / ٢٠٦).

المشترك بينهما وهو الاتصاف بالحسن، لكن لما أطلق ذلك ولم يكن بعضُ الأزمنة أولى من بعض ولم يجز نفيهُ في جميع الأزمنة لأنك حكمتَ بثبوته فلا بد من وقوعه في زمان كان الظاهر ثبوته في جميع الأزمنة إلى أن تقوم قرينةٌ على تخصيصه ببعضها كما تقول:

كان هذا حسناً فقبح، أو سيصير حسناً، أو هو الآن حسن فقط، فظهوره في الاستمرار ليس وضعياً»[1].

والظاهر أن الصفة المشبهة على أقسام: منها: ما يفيد الثبوت والاستمرار نحو: أبكم وأصم وأفطس وأشهل وأحور وأسمر وأبيض وأعور وأفوه أي: واسع الفم، ونحو: طويل وقصير ودميم وعقيم. وقد تدل على وجه قريب من الثبوت في نحو: نحيف وسمين وبليغ وكريم وجواد. وهي لا تدل على الثبوت في نحو: ظمآن وغضبان وريان ـ كما سنرى ذلك مفصلاً ـ.

وعلى هذا لا نرى أن يحكم بالثبوت عموماً على الصفة المشبهة بل الأولى التفصيل.

قد تقول: إذن ما الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة التي لا تدل على الثبوت مثل ظمآن وظامىء؟

ونحن لا نعجل بالإجابة بل سنفصل القول في ذلك في بابه ولكنا نقول بما يناسب المقام: إن الصفة المشبهة لا تطلق إلا إذا اتصف بها صاحبها، فأنت لا تقول: هو ظمآن غداً أو أمس بخلاف اسم الفاعل فإنه يصح فيه ذاك. تقول: هو ظامىء غداً أو أمس، قال اللحياني: «فلان غضبان إذا أردتَ الحال»[2].

وجاء في «معاني القرآن» للفراء: «يقال: طَمِعٌ إذا وُصِفَ بالطمع، ويقال: هو

---

(١) «الرضي على الكافية» (٢ / ٢٢٧ ـ ٢٢٨).

(٢) «لسان العرب» (غضب) (٢ / ١٤١).

طامع أنْ يصيبَ منك خيراً. ويقولون: (هو سكران) إذا كان في سكره، وما هو ساكر عن كثرة الشراب، وهو كريم إذا كان موصوفاً بالكرم، فإن نويت كرماً يكون منه فيما يستقبل قلت: كارم»[1].

وعلى هذا لا نرى وجهاً لقول صاحب «المثل السائِر»: «تقول منه: فرحَ زيد فهو فرِحٌ وهو الأحسن، ولا يحسن أن يقال: فارح ولا فرحان وإنْ كان جائزاً لكن فرحان أحسن من فارح»[2].

والصواب أن الأمر بحسب المعنى فأنت لا تقول: هو فَرِح أو فرحان غداً أو أمس بل لا بد أن تقول: هو فارح فيهما.

* * *

(١) «معاني القرآن» (٢ / ٧٢).

(٢) «المثل السائر» (١ / ٢٩١).

دلالات أبنية الصفة المشبهة

ليست أبنية الصفة المشبهة ذات دلالات واحدة بل هي مختلفة، لكل بناء منها ما يميزه من غيره. وقد مر بنا قول سيبويه: «والعرب مما يبنون الأشياء إذا تقاربت على بناء واحد»[1].

وأشهر أبنية الصفة المشبهة ما يأتي:

١ ـ فَعِل (بفتح الفاء وكسر العين):

ويصاغ من (فعِل) المكسور العين اللازم للدلالة على الأدواء الباطنة نحو وَجِع ودَوٍ وحَبِط وعَمٍ مَنْ عَمِيَ قلبهُ، وأما إذا كان العمى في العين فهو أعمى، وللدلالة على العيوب الباطنة كلَحِز، أي: بخيل، ونكِد وشكِس، وللدلالة على الهيجانات والخفة كأَشِر وبَطِر وفَرِح.

وهذا البناء ـ على العموم ـ يدل على الأعراض أي عدم الثبوت. وبجملة واحدة نقول: إن هذا الباب يدل على ما يُكره أمرهُ من الأمور الباطنة العارضة في الغالب.

جاء في «شرح الرضي على الشافية»: «اعلم أن قياس نعت ما ماضيه على (فعل) بالكسر من **الأدواء الباطنة** كالوجِع واللَّوي وما يناسب الأدواء من **العيوب الباطنة** كالنكِد والعسِر واللحِز ونحو ذلك من **الهيجانات والخفة** غير حرارة الباطن والامتلاء كالأرِج والبطِر والأشِر والجذِل والفرِح والقلِق أن يكون على فعِل»[2].

---

(١) «سيبويه» (٢ / ٢١٧).

(٢) «الرضي على الشافية» (١ / ١٤٣ ـ ١٤٤).

وجاء فيه أيضاً: «أن (فَعِل) لازمهُ أكثر من مُتعدِّيه والغالب في وصفه أن يكون للأعراض من الوجع وما يجري مجراه كحزِن وردِي وشعِث... وخزِي، ومن الهيج كبطِر وفرِح»[١].

وفيه أيضاً: «فَعِلٌ من هذا الباب فيما يدل على الهيجانات والعيوب الباطنة»[٢].

وفي «البهجة المرضية» أن إتيان الوصف من (فعِلَ) في الأعراض على فَعِلٍ[٣]. وفي «شرح الشافية» لسيد عبد اللّه أن بناء الصفة المشبهة من (فعِلَ) المكسور العين اللازم إن كان بمعنى الأدواء الباطنة وأضدادها على (فعِلٍ) غالباً كفَرِحٍ وتعِبٍ، ولَحِزٍ وهو البخيل الضيق الخلُق وهي من العيوب الباطنة لكنها تناسب الأدواء، وبطر من البطر وهو شدة المرح وهو من الهيجانات المناسبة للأدواء[٤]...

وجاء في «كتاب سيبويه»: (هذا باب ما جاء من الأدواء على مثال وَجِعَ يَوجَع وَجَعاً وهو وَجِعٌ لتقارب المعاني) «وذلك حبِط يحبَط حَبَطاً وهو حَبِطٌ... وقد يجيء الاسم فعيلاً نحو: مرض يمرض مرضاً وهو مريض، وقالوا: سَقِم يسقَم سقماً وهو سقيم... وقالوا: حَزِن حزَناً وهو حزين جعلوه بمنزلة المرض لأنه داء... وعَمِيَ قلبه يَعمى عمًى وهو عَمٍ إنما جعله بلاء أصاب قلبه.

وجاء ما كان من الذعر والخوف على هذا المثال لأنه داء قد وصل إلى فؤاده كما وصل ما ذكرنا إلى بدنه وذلك قولك: فزعتُ فزعاً وهو فزِعٌ، وفَرِق يفرَق فَرَقاً وهو فَرِقٌ، ووجِل يوجَلُ وجَلاً وهو وجِلٌ، ووجِر وجَراً وهو وَجِرٌ. وقالوا: أوجر فأدخلوا (أفعل) ههنا على فعِلٍ لأن فعِلاً وأفعل قد يجتمعان كما يجتمع فَعْلان وفَعِل وذلك قولك: شعِث وأشعث، وحدِب وأحدب، وجرِب وأجرب، وهما في المعنى نحو من

(١) «الرضي على الشافية» (١ / ٧٢).

(٢) «الرضي على الشافية» (٢ / ١٤٥).

(٣) «البهجة المرضية» للسيوطي (١٣١).

(٤) «شرح الشافية» (٣٦).

الوجع. وقالوا: كَدِرٌ وأكدر، وحمِقٌ وأحمق، وقعِس وأقعس؛ فأفعل دخل في هذا الباب كما دخل فَعِلٌ في أخشن وأكدر وكما دخل فعِلٌ في باب فعلان ويقولون خشن وأخشن. . .

وجاؤوا بضد ما ذكرنا على بنائه قالوا: أَشِرَ يأشَر أشَراً وهو أشِرٌ، وبَطِر يبطَر بطراً وهو بطِرٌ، وفرِحَ يفرح فرحاً وهو فرِحٌ. . . وقالوا: سَهِكَ يسهكُ سهكاً وهو سَهِكٌ، وقتم قتماً وهو قتِم جعلوه كالداء لأنه عيب. . .

وقد جاء على فَعِلَ يفعَل وهو فَعِلٌ أشياء تَقاربتْ معانيها لأن جملتها (هَيْج) وذلك قولهم: أرج يأرج أرجاً وهو أرج، وإنما أراد تحرك الريح وسطوعها، وحَمِس يحمس حمساً وهو حَمِسٌ وذلك حين يهيج ويغضب. . . وقالوا: سَلِسَ يَسلسُ سَلَساً وهو سَلِسٌ، وقَلِق يقلق قلقاً وهو قَلِقٌ، ونزق ينزق نزقاً وهو نزِقٌ جعلوا هذا حيث كان خفة وتحركاً مثل الحمس والأرج، ومثله: غَلِق غَلَقاً لأنه طيشٌ وخفة. . .

وقد بنوا أشياء على فعِل يفعَل فَعَلاً وهو فَعِلٌ لتقاربها في المعاني وذلك ما تعذر عليك ولم يسهل وذلك عَسِر يعسَر عَسَراً وهو عسِر، وشكِس يشكس شَكَساً وهو شكِسٌ. . . وقالوا: لَقِس يلقسُ لَقَساً وهو لقِسٌ، ولحِز يلحز لحزاً وهو لحِزٌ، فلما صارت هذه الأشياء مكروهة عندهم صارت بمنزلة الأوجاع وصار بمنزلة ما رُموا به من الأدواء. وقد قالوا: عَسُر الأمرُ وهو عسير، كما قالوا: سقُم وهو سقيم، وقالوا: نكِد ينكد نكداً وهو نكِدٌ، وقالوا: أنكد، كما قالوا: أجرب وجَرِب، وقالوا: لحج يلحج وهو لحِج لأن معناه قريب من معنى العَسِر»[1].

غير أني لا أذهب إلى ما ذكره سيبويه من نحو: حَمِقٌ وأحمق وجَرِبٌ وأجرب أنهما بمعنى واحد، وإنْ كان أصحاب المعجمات يذهبون إلى ذلك أيضاً وإنما أرى أن لكل منهما معنى وقصداً، فبناء (فعِل) يختلف عن (أفعل) في جملة أمور منها أنه عَرَضٌ غير ثابت وأن فيه هَيْجاً وأنه فيما يكره من الأمور الباطنة غالباً. وأما (أفعل) فيكون ثابتاً

(١) «سيبويه» (٢ / ٢١٩ ـ ٢٢٠)، وانظر «المخصص» (١٤ / ١٤٠)، «أدب الكاتب» (٤٦٧).

وأنه في العيوب الظاهرة ـ كما سنرى ـ.

فالذي يقول: هو حَمِقٌ جعله بمنزلة الداء ابتُلِيَ به صاحبه فبناه على (فعِل) لأن الأدواء تُبنى على فعل، ومن يقول (أحمق) جعله من باب الخِلقة نحو: أعمى وأبكم وأن حُمقه ظاهر في أفعاله بحيث أصبح عيباً ظاهراً لا باطناً فبناه على ذلك. ومثله: جَرِبٌ وأجرب فإن جَرِباً إنما بُني على ذلك لأنه داء وأنه عَرَضٌ، وأما أجرب فإنه أصبح بمنزلة الخِلقة، أي: ثابتاً.

وهكذا القياس في نظائره نحو: شَعِثٌ وأشعث وحَدِب وأحدب وغيرها.

من هذا العرض لمعاني (فعِل) يتضح أن هذا البناء يتسم بالمعاني الآتية:

١ ـ إنه عَرَض، والمراد بالعَرَض هنا المعنى العارض للذات غير الراسخ أو المستقر فيها[1]، وأنه مما يحصل ويسرع زواله[2] كفَرِح وأسِف. جاء في «المخصص»: «العمشُ: سيلان الدمع وضعف العين حتى لا يكاد يبصر: عَمِش عَمَشاً فهو أعمش. . .

غَمِشَ بصرهُ غَمَشاً فهو غَمِشٌ: أظلمَ من جوعٍ أو عطش، وكأن العَمَش سوء البصر يعني وضعاً، وكأن الغَمَش عَارِضٌ ثم يذهب»[3].

فبنوا الثابت على (أفعل) وهو أعمش، والعارض وهو غمِشٌ على (فعِل).

وقالوا: زهمت يده زهماً فهي زَهِمة: صارت فيها رائحة الشحم، وهي من الزبد وَضِرة، ومن السمك صَبِرة، ومن الزيت قَنِمة، ومن العسل عَسِلة، ومن القند قَنِدة، ومن الطِيب عَطِرة، ومن الغالية عَبِقة، ومن الدم ضَرِجة، ومن الماء بَلِلَة،

---

(١) «الأشموني» (٢ / ٣١٣)، «الصبان» (٢ / ٣١٣)، وانظر «الرضي على الشافية» (١ / ٧٢)، «البهجة المرضية» (١٣١)، «حاشية الخضري على شرح ابن عقيل» (٢ / ٣٣ ـ ٣٤). «شرح الألفية» لابن الناظم (١٧٩).

(٢) «شذا العرف» (٧٨).

(٣) «المخصص» (١ / ١٠٤ ـ ١٠٥).

ومن القار حَلِكة[1].

فهذه الصفات كلها أعراض ولذا بنوها على فعِل، وهذه الظاهرة عامة في هذا البناء أو تكاد.

٢ ـ إن هذا البناء يتسم بظاهرة الهَيْج والخفة كقلق وأرج وفرِح ومرِح وأشِر وجذل[2].

يقال: رجل نَهِمٌ: إذا كان مفرطاً في شهوة الطعام، ويقال: بَطِنٌ: إذا كان منهوماً نهماً لا يهمُّه إلا بطنه، ويقال: شَحِمٌ لَحِم: إذا كان قرماً إلى الشحم واللحم وهو يشتهيهما[3].

فأنت تلاحظ أن عنصر الهيجان والشهوة بارز في هذا البناء بخلاف بناء (فعيل) مثلاً الذي ليس فيه هذا المعنى كبطين وشحيم ولحيم، فالبطين هو العظيم البطن في صحة، واللحيم الشحيم الذي كثر على جسمه الشحم واللحم[4] كسمين.

٣ ـ إن هذا البناء غالباً فيما يُكره أمره من أوجاع وعيوب باطنة وشدائد وما يعسرُ أمره أو في المكروهات عموماً.

جاء في «الكتاب»: «وقد بنوا أشياء على فَعِل يفعَل فَعَلاً وهو فَعِلٌ لتقاربها في المعاني وذلك ما تعذر عليك ولم يسهل وذلك: عَسِر يعسَر عَسَراً وهو عسِرٌ، وشكِسَ يشكَسُ شَكَساً وهو شكِسٌ. . . فلما صارت هذه الأشياء مكروهة عندهم صارت بمنزلة

---

(١) «المخصص» (٥ / ٥)، (٥١، ٥٢)، «مبادىء اللغة» للإسكافي (٤٩).

(٢) «سيبويه» (٢ / ٢٢٠)، «شرح الشافية» لسيد عبد الله (٣٦)، «الرضي على الشافية» (١ / ١٤٣ ـ ١٤٤)، (١ / ٧٢)، (٢ / ١٤٥).

(٣) «أدب الكاتب» (٢٥١ ـ ٢٥٢)، «التلويح في شرح الفصيح» (٣٧ ـ ٣٨)، «إصلاح المنطق» (٣٥٩، ٤٠٨)، «المخصص» (٢ / ٢٧)، (٥ / ٤٢)، «تأويل مشكل القرآن» (١٣)، «النوادر» لأبي زيد (٢٠٧)، «تهذيب الألفاظ» (٥٠٥)، «ذيل فصيح ثعلب» (١٠)، «المزهر» (٢ / ٣٠٠).

(٤) «أدب الكاتب» (٢٥١ ـ ٢٥٢)، «ذيل الفصيح» (١٠)، «تهذيب الألفاظ» (٥٠٥)، «المخصص» (٢ / ٢٧)، (٥ / ٤)، «تأويل مشكل القرآن» (١٣)، «النوادر» (٢٠٧)، «المزهر» (٢ / ٣٠٠).

الأوجاع وصارت بمنزلة ما رُموا به من الأدواء»[1].

وقالوا: رجل ظَهِرٌ: إذا اشتكى ظهرَهُ، مثل فَقِر: إذا اشتكى فِقارَهُ. قال طرفة:

وإذا تلسنني ألسنها إنني لست بموهون فَقِر[2]

وقالوا: خَمِر وهو الذي خامره الداء، ورجل حَفٍ: إذا رقت قدماه من المشي، وشَرٍ: إذا شري جلده، أي: أصابه الشري، ومَدِش: إذا أظلمت عينه من جوع أو حر الشمس، وجلد حَلِمٌ: إذا تثقّب، وظفر مَعِر: إذا تحاتّ، ورجل قذي العين إذا سقط في عينه قذاه، وثوبٌ لَثٍ: إذا ابتل من العرق واتسخ[3].

ورجل شرس سيىء الخلق، ومثله: شَكِسٌ وضَرِس وعكص وشزن[4]، وحَمِقٌ وشَعِث وحدب ووجِل وفزِع وفرِقٌ ونكِد وكَدِر[5].

وهي كلها مكروهات من داءٍ وغيره جعلوا ما ليس داء من عيبٍ ونحوه بمنزلة الداء نحو: فرِق وفزِع ووجِل وحمِق كأن هذه أدواء ابتُلوا بها، ومثله: شرس وشكس ونحوه.

٢ ـ أفعل:

ويكون وصفاً للألوان والعيوب الظاهرة والحلى من خِلقة أو ما هو بمنزلتها فالألوان نحو: أحمر وأزرق، والعيوب الظاهرة نحو: أعمى وأجهر وأعور وأحول وأخفش. ونعني بالحلى العلامات الظاهرة للعين نحو: أغيد وأهيف وأكحل، والأكحل مَنْ كانت عينه سوداء خِلقة كأنها كُحلت، وقيل: الكَحَلُ في العين أن تسوّد

(١) «سيبويه» (٢ / ٢١٩ ـ ٢٢٠)، وانظر «المخصص» (١٤ / ١٤٢).

(٢) «أدب الكاتب» (٢٥١ ـ ٢٥٢).

(٣) «إصلاح المنطق» (٢٠٣)، «ديوان الأدب» لإبراهيم الفارابي (١ / ٢٤٧)، «المخصص» (٢ / ١١)، (١ / ١٠٦).

(٤) «المخصص» (٣ / ٧ ـ ٨).

(٥) «المخصص» (١٤ / ١٤٠).

مواضع الكحل، والكحلاء هي التي تراها مكحولة وإنْ لم تكحل ومنه:

ليس التَكحُّلُ في العينين كالكَحَل[1]

وقيل: الحُلى: الخِلَقُ الظاهرة كالزَّبب والغَمم فيعم الألوانَ والعيوب[2]. والمراد بالخِلقة الحالُ الظاهري الذي خُلقَ عليه الإنسان[3] نحو ما مر من الأمثلة وكالأفوه: وهو الواسع الفم، والأرأس: العظيم الرأس.

وأما ما هو بمنزلة الخلقة فهو وصف حصل له على وجه الثبوت فأصبح كالخلقة وذلك كالأقطع أي: المقطوع اليد، والأجدع والأخرم والأشرم.

جاء في «شرح الرضي على الشافية»: «وما كان من العيوب الظاهرة كالعَوَر والعمى ومن الحلى كالسواد والبياض... والصلع أن يكون على (أفعل) ومؤنثه فعلاء وجمعهما فُعْل. فمن ثم قيل في عمى القلب عَمٍ لكونه باطناً، وفي عمى العين أعمى... وقد يدخل أفعل على فعِل قالوا في (وجِرَ) أي: خاف، وهو من العيوب الباطنة فالقياس فعِل: وَجِرٌ وأوجر ومثله: حَمِقٌ وأحمق.

وكذا يدخل (فعِلٌ) على (أفعل) في العيوب الظاهرة والحلى نحو: شَعِثٌ وأشعث وحَدِب وأحدب وكَدِر وأكدر»[4].

وفي «البهجة المرضية» أن هذا البناء يكون في الخلقة والألوان[5]. قال سيبويه:

---

(1) «المغرب في ترتيب المعرب» (٢ / ١٤٤)، «التصريح» (٢ / ٧٨)، «لسان العرب» (كحل) (١٤ / ١٠٣).

(2) «الرضي على الشافية» (١ / ١٤٨).

(3) «الصبان» (٢ / ٣١٣).

(4) «الرضي على الشافية» (١ / ١٤٣ ـ ١٤٤).

(5) «البهجة المرضية» (١٣١)، وانظر «فقه اللغة» للثعالبي (٥٥٤)، «الصاحبي» لابن فارس (١٩١ ـ ١٩٢)، «حاشية الخضري على شرح ابن عقيل» (٢ / ٣٣ ـ ٣٤)، «شرح ألفية ابن مالك» لابن الناظم (١٧٩)، «الهمع» (٢ / ١٦٩)، «التصريح» (٢ / ٧٨)، «الأشموني» (٢ / ٣١٣)، «المخصص» (١٤ / ١٤٥).

«أما الألوان فإنها تبنى على أفعل. . . وقد يبنى على أفعل ويكون الفعل على فعِل يفعَل والمصدر فَعَل ما كان داء أو عيباً لأن العيب نحو الداء ففعلوا ذلك كما قالوا: أجرب وأنكد وذلك قولهم: عور يعور وهو أعور»[١].

وفي «شرح الشافية» لسيد عبد اللّه: «والصفة المشبهة من فعِل بكسر العين في الألوان والعيوب الظاهرة والحلى على أفعل للمذكر وفعلاء للمؤنث. . . وإنما يقال أعمى من عمى العين، وأما في عمى القلب فإنما يقال عَمٍ لكونه من العيوب الباطنة»[٢].

من هذا يتضح أن بناء (أفعل) يختص بالصفات الظاهرة مما كان خلقة أو بمنزلتها فالأعسر مثلاً هو الذي يعمل بيسراه من العَسَر ولكن (العسير) من العُسْر والقدير من القدرة ولكن (الأقدر): القصير العنق، والقصير معروف ولكن (الأقصر) مَنْ فيه يُبْسٌ في العنق من داء لا يستطيع الالتفات، والشريف معروف ولكن (الأشرف): المرتفع الطويل الذي أشرفت وابلته أو المرتفع المنكبين، والمليح من الملاحة و(الأملح) من المَلَح وهو أشد الزرَق الذي يضربُ إلى البياض وهو لون، والبليد من البلادة وهو معروف، أما (الأبلد) فمن البلدة وهو الذي ليس بمقرون أي نقيّ ما بين الحاجبين، والصبيح من الصباحة وأما (الأصبح) فهو ما كان لونه قريباً من الأصهب وهو احمرارُ الشعر مع بياض، والفصيح من الفصاحة وأما (الأفصح) فهو الأبيض الذي ليس بشديد البياض وهو لون، والعجوز معروف أما (الأعجز) فهو العظيم العجيزة، والخطيب معروف وهو من الخطابة أما (الأخطب) فهو لونٌ أحمر بكدرةٍ، والهادىء معروف وهو من الهدوء أما (الأهدأ) فهو المرتفع الكَتِفِ المطمئنُّ الصدر، والعليم من العلم وهو معروف أما (الأعلم) فهو المشقوق الشفة العليا[٣] إلى غير ذلك من النعوت الظاهرة

---

(١) «سيبويه» (٢ / ٢٢٢).

(٢) «شرح الشافية» (٣٧).

(٣) انظر «المخصص» (١ / ١٥٨، ١٠٠، ١٦٣)، (٢ / ١٩)، «المغرب» للمطرزي (١ / ١٦٩)، «إصلاح المنطق» (٤٠٧)، «ديوان الأدب» (١ / ٦٧)، «مبادىء اللغة» للإسكافي (٨٥)، «الغريب المصنف» =

كالأسمر والأزرق، والأصقع وهو من الطير ما كان على رأسه بياض، والأصلع والأشعر بمعنى الكثير الشعر، والأشفه أي: العظيمُ الشفةِ، والأخرس والأبكم والأخنُّ والألثغ والألكن والألفُ والأعم والأشلّ والأقعس والأخمص والأسعف والأفرق والأقرن والأشرم والأهتم والأجدع، ونحوه مما هو خِلقة أو بمنزلتها من الأوصاف الظاهرة[1]. فبنوا على (أفعل) ما كان ظاهراً للعين من الحلى.

ثم إن (أفعل) يدل على الثبوت بخلاف (فعِل) الذي هو للأعراض جاء في «شذا العرف»: «منها ـ أي الصفات من باب فرح ـ ما هو موضوع على البقاء والثبوت وهو دائر بين الألوان والعيوب والحلى كالحمرة والسمرة والحمق والعمى والغيد والهيف»[2].

وعلى هذا لا نذهب إلى ما ذكره سيبويه وغيره إلى أن أفعل وفَعِلاً قد يتعاوران كوجِر وأوجر وحمِق وأحمق وشعِث وأشعث وكدِر وأكدر ونحوها فإن البناءين مختلفان في القصد والمعنى ـ كما ذكرنا ـ فإن ما بني منه على (فعل) قد يبنى على إرادة الداء أو الهيج مع إرادة العرض، وأن ما بني منه على (أفعل) بني على إرادة الوصف الظاهر وعلى وجه الثبوت فالكدِر من الكَدَر، والماء الكدِرُ: ما خاضت فيه الدواب وبالت فيه وبعرت[3] وأما الأكدر فهو لون، يقال: حمار أكدر وهو الذي في لونه كُدرة[4].

وكذا يقال في (وجر) و(أوجر) فإن وَجِراً بُني على إرادة الداء لأن الخوف أصبح

= (٨، ١٢، ١٣)، «المحكم» (١ / ١٢٩)، «لسان العرب» (بلد)، «لطائف اللغة» (١٦٤).

(١) انظر «المخصص» (١ / ١٣٧ ـ ١٤٢، ١٥٨ ـ ١٦٤، ٦٢)، (٢ / ١٢، ١٤، ١٧ ـ ١٩، ٥٢، ١٠٥، ١١٨، ١١٩)، «المغرب» (١ / ١٦٩)، «إصلاح المنطق» (٤٠٧)، «ديوان الأدب» (١ / ٢٦٧) وما بعدها، «مبادىء اللغة» (٧٦، ٨٠، ٨٥)، «المحكم» لابن سيده (١ / ٨٣، ٨٩، ٩٠، ٩٢)، «كفاية المتحفظ» (باب في الحلي).

(٢) «شذا العرف» (٧٨).

(٣) «ديوان الأدب» (٢٥٢) (مخطوطة).

(٤) «تهذيب الألفاظ» (٥٥٨).

فيه كالداء وإن فيه ظاهرة الهيج النفسي، وأما (أوجر) فأراه على وجه الثبوت واللزوم كأنه خِلقة في صاحبه وأن هذا الخوف لشدة ظهوره في صاحبه أصبح كأنه يُرى بالعين فبني على الأوصاف الظاهرة.

وهكذا نرى أن لكل باب معناه وأنه لا يبنى وصفٌ على بابين إلا على إرادة معنيين في الغالب.

٣ ـ فَعْلان:

ويدل هذا البناء على الامتلاء والخلو وحرارة الباطن كريَّان وعطشان.

جاء في (شرح الرضي على الشافية) أن (فعلان) «بابه فعِل يفعَل مما يدل على حرارة الباطن والامتلاء»[١]. وجاء فيه أن «قياس ما كان من الامتلاء كالسكر والري والغرث والشبع أن يكون على فعلان»[٢]. وذكر أن فعِلاً «يدخل على فعلان في الامتلاء وحرارة الباطن كَصَدِ وصَدْيان وعطِش وعطشان. ويدخل أيضاً أفعل على فعلان في المعنى المذكور كأهيم وهيمان وأشيم وشيمان. وقد ينوب فعلان عن فعِل كغضبان والقياس غَضِب إذ الغضب هيجان»[٣].

وجاء في «كتاب سيبويه»: «أما ما كان من الجوع والعطش فإنه أكثر ما يُبنى في الأسماء على فعلان ويكون المصدر الفَعَل ويكون الفعل على فعِل يفعَل وذلك نحو: ظَمِىء يَظمأ ظمأ وهو ظمآن... وغرث يغرث غَرَثاً وهو غرثان، وعَلِه يَعْله عَلَهاً وهو عَلْهان وهو شدة الغرَث والحرص على الأكل. وتقول: غَلِه كما تقول عَجِل ومع هذا قرب معناه من وجع...

---

(١) «الرضي على الشافية» (٢ / ١٤٥)، وانظر أيضاً «البهجة المرضية» (١٣١)، «شرح ألفية ابن مالك» لابن الناظم (١٧٩)، «أدب الكاتب» (٤٦٦)، «التصريح» (٢ / ٧٨)، «الأشموني» (٢ / ٣١٣)، «الهمع» (٢ / ١٦٩).

(٢) «الرضي على الشافية» (١ / ١٤٣ ـ ١٤٤).

(٣) «الرضي على الشافية» (١ / ١٤٦).

وقالوا: سكران لما كان من الامتلاء جعلوه بمنزلة شبعان ومثل ذلك ملآن. . . وقالوا: غضبان غضبى، وقالوا: غضب يغضب غضباً جعلوه كعطش يعطش عطشاً وهو عطشان، لأن الغضب يكون في جوفه كما يكون العطش. . . وقالوا: ثكل يثكل ثكلاً وهو ثكلان وثكلى جعلوه كالعطش لأنه حرارة في الجوف، ومثله لهفان ولهفى، ولهف يلهف لهفاً، وقالوا: حزنان حزنى لأنه غم في جوفه كالثكل لأن الثكل من الحزن. . .

وأما جربان وجربى فإنه لما كان بلاء أُصيبوا به بنوه على هذا كما بنوه على أفعل وفعلاء نحو: أجرب وجرباء. . . وقالوا: حرت تحار حيرة وهو حيران وهي حَيرى وهو في المعنى كالسكران لأن كليهما مُرْتَجٌ عليه»(١).

وجاء في «شرح الشافية» لسيد عبد اللّه: «وتجيء الصفة المشبهة. . . بمعنى الجوع والعطش وضدهما كالشبع والري على فعلان نحو: جوعان في الجوع وشبعان في ضد الجوع وعطشان في العطش وريان في ضد العطش، ونحو سكران فإنه لضد الجوع، وغضبان فإنه وإن كان من الهيجانات إلا أن الغضبَ يلزمه في الأغلب العطشُ وحرارة الباطن وإنما يقال في عَجِلَ عَجِلٌ وعجْلان لاشتمال العَجَلِ على الطيش والعطش، فباعتبارِ الطيشِ يقال: عجِلٌ، وباعتبار العطش يقال: عجلان»(٢).

وجاء في «الكشاف» في قوله تعالى: ﴿ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ «وفي الرحمن من المبالغة ما ليس في الرحيم. . . ويقولون: إن الزيادة في البناء لزيادة المعنى، وقال الزجاج في الغضبان: هو الممتلىء غضباً. ومما طَنَّ على أذني من ملح العرب أنهم يسمون مركباً من مراكبهم بالشّقدف وهو مركب خفيف ليس في ثقل محامل العراق، فقلتُ في طريق الطائف لرجل منهم: ما اسم هذا المحمل؟ أردت المحمل العراقي. فقال: أليس ذاك اسمه الشقدف؟ قلت: بلى. هذا اسمه الشقنداف. فزاد في بناء الاسم

---

(١) «سيبويه» (٢ / ٢٢٠ ـ ٢٢٢).

(٢) «شرح الشافية» (٣٧).

لزيادة المسمى»[1].

وجاء في «الصاحبي» لابن فارس: «وكل ما كان من الأوصاف أبعد من بنية الفعل فهو أبلغ لأن (الرحمن) أبلغ من (الرحيم) لأنا نقول: (رحم فهو راحم ورحيم) ونقول: قدر فهو قادر وقدير»[2].

وفي «الفروق اللغوية»: «وعندنا أن الرحيم مبالغة لعدوله، وأن الرحمن أشد مبالغة لأنه أشد عدولاً، وإذا كان العدول على المبالغة كلما كان أشد عدولاً كان أشد مبالغة»[3].

من هذا العرض يتضح أن بناء فعلان يتصف بالمعاني الآتية:

١ ـ الحدوث والطروء، فالعطش في عطشان ليس ثابتاً وكذلك الشبع والجوع والري وإنما يزول.

جاء في «الكليات» لأبي البقاء «الرحمن الرحيم: فعلان مبالغة في كثرة الشيء ولا يلزم منه الدوام كغضبان، وفعيل لدوام الوصف كظريف فكأنه قال: الكثير الرحمة الدائمها»[4].

وجاء في «شذا العرف» أن من الصفات «ما هو في أمور تحصل وتزول لكنها بطيئة الزوال كالري والعطش والجوع والشبع»[5].

ودلالة هذا البناء على الحدوث بارزة في لغتنا الدارجة تقول: (هو ضعفان) إذا أردت الحدوث، فإذا أردت الثبوت قلت (هو ضعيف) وكذلك سمنان وسمين. ألا ترى

---

(١) «الكشاف» (١ / ٣٤)، وانظر «تسهيل السبيل» للبكري (الرحمن الرحيم)، «أنوار التنزيل» للبيضاوي (١ / ٦).

(٢) «الصاحبي» (٥٤).

(٣) «الفروق اللغوية» (١٦٠ ـ ١٦١).

(٤) «الكليات» (١٩٢).

(٥) «شذا العرف» (٧٨).

أنك تقول لصاحبك: أنت ضعفان فيرد عليك أنا منذ نشأتي ضعيف، وتقول له: أراك طولان، فيقول: أنا طويل منذ الصغر.

وهذا من أبرز ما يميز صيغة فعلان عن فعيل وهو أمر يفيدنا في تفسير الرحمن الرحيم وغيرهما من الصفات. فإن صيغة (فعلان) تفيد الحدوث والتجدد وصيغة (فعيل) تفيد الثبوت، فجمع اللّه سبحانه لذاته الوصفين إذ لو اقتصر على (رحمن) لظنَّ ظانٌّ أن هذه صفة طارئة قد تزول كعطشان وريان. ولو اقتصر على (رحيم) لظن أن هذه صفة ثابتة ولكن ليس معناها استمرار الرحمة وتجددها إذ قد تمرُّ على الكريم أوقات لا يكرم فيها وقد تمر على الرحيم أوقات كذلك. واللّهُ سبحانه متصفٌ بأوصاف الكمال فجمع بينهما حتى يعلم العبد أن صفته الثابتة هي الرحمة وأن رحمته مستمرة متجددة لا تنقطع حتى لا يستبد به الوهم بأن رحمته تعرض ثم تنقطع أو قد يأتي وقت لا يرحم فيه ـ سبحانه ـ فجمع اللّه كمالَ الاتصاف بالرحمة لنفسه.

٢ ـ الامتلاء بالوصف إلى الحد الأقصى، فالغضبان هو الممتلىءُ غضباً، والعطشان هو الممتلىء عطشاً، والولهان هو الممتلىء ولهاً، أي: بلغ الحدَّ الأعلى في الوله وقد وصف اللّه سبحانه موسى عليه السلام في أشد غضبه فقال: ﴿ فَرَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًاۚ ﴾ [طه: ٨٦]، أي: ممتلئاً غضباً. قال الزجاج: «الغضبان هو الممتلىء غضباً»[١].

وقال السهيلي: «إن الرحمن من أبنية المبالغة كغضبان ونحوه، وإنما دخله معنى المبالغة من حيث كان في آخره ألف ونون كالتثنية، فإن التثنية في الحقيقة تضعيف، وكذلك هذه الصفة فكأنَّ غضبان وسكران كامل لضِعفين من الغضب والسكر فكان اللفظ مضارعاً للفظ التثنية لأن التثنية ضعفان في الحقيقة»[٢].

وقال ابن القيم: إن في اسم (الرحمن) الذي هو على وزن (فعلان) ما فيه من سَعةِ

---

(١) «الكشاف» (١ / ٣٤).

(٢) «بدائع الفوائد» (١ / ٢٣).

هذا الوصف وثبوتِ جميع معناه للموصوف به. «ألا ترى أنهم يقولون: غضبان للممتلىء غضباً وندمان وحيران وسكران ولهفان لمن مُلىء بذلك؟ فبناء (فعلان) للسَّعةِ والشمول، ولهذا يُقرنُ استواؤه على العرش بهذا الاسم كثيراً كقوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ [الفرقان: ٥٩]، فاستوى على عرشه باسم الرحمن لأن العرش محيطٌ بالمخلوقات قد وسعها... فاستوى على المخلوقات بأوسع الصفات»[1].

غير أن هذا الامتلاء بالوصف في (فعلان) أو التشبع بالصفة إلى أبعد حدودها غير ثابت وإنما هو امتلاء طارىء لا يلبث أن يزول فالغضبان لا يبقى كذلك ولا اللهفان أو الغرثان.

٣ ـ حرارة الباطن: يَصحب المتصفَ بهذا الوصف حرارةُ الباطن غالباً فالعطشان يكون حار الباطن وكذلك الثكلان والولهان.

إن من يتصف بهذا الوصف تكون في جوفه حرقة واندفاع وظمأ في الغالب مع امتلاء بالوصف ولكنه اتصافٌ حادث طارىء لا يلبث أن يزول. فالغضبان ليس هو الغاضب مع زيادة في الصفة فقط وإنما هو الغاضب الممتلىء غضباً مع حرارة جوف واندفاع كأن في جوفه مرجلاً يؤزه. قال تعالى: ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًا﴾ [الأعراف: ١٥٠]، فوصفه بأنه ممتلىء غضباً ثم وصف هدوء غضبه بعد ذلك بقوله: ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلْغَضَبُ﴾ [الأعراف: ١٥٤]، فكأن الغضب كان يصيح بموسى ويهيجه ويلهبه. وكذلك الولهان والثكلان ونحوه.

أما ما يذكره أهل اللغة من أنه قد يدخل فعِل أو أفعل على فعلان فإني لا أراه فإن جربان ليست بمعنى أجرب ـ كما ذكر سيبويه ـ. إنَّ جربان وصفٌ عارض كما تقول: حصل له الجرب، ونحوه: عطشان وجوعان، أو كما يتحدث الناس اليوم فيقولون: هو كبران أو ضعفان. وأما أجرب فهو على الثبوت، وكذلك أهيم وهيمان فإن في (هيمان)

---

(١) «التفسير القيم» (٣٣).

من الامتلاء بالوصف وحرارة الباطن وأنها صفة طارئة ما ليس في أهيم.

وكذلك صَدٍ وصديان وعَطِش وعطشان وولِه وولهان، فإن في صديان وعطشان وولهان من الامتلاء بالوصف وحرارة الباطن ما ليس في صَدٍ وولِهٍ وعطش. وإن في وَلِه وأخواتها من معنى الداء ما ليس في ولهان.

وقد أحسن سيد عبد اللّه في التفريق بين عجل وعجلان فقد ذكر أنه باعتبار الطيش يقال: عجل، وباعتبار العطش يقال: عجلان، أي: أن بناء (فعل) فيه الدلالة على الهيج والخفة و(فعلان) فيه حرارة الباطن فأيهما أردت بنيت على ذلك. وهذا هو القياس.

٤ ـ فعيل:

ويأتي هذا البناء للدلالة على الثبوت مما هو خلقة أو مكتسب كطويل وقصير وخطيب وفقيه. إن هذا الوصف يبنى من (فعُل) المضموم العين، وهذا الفعل يدل على الطبائع وعلى التحول في الصفات فمن الأول: قَبُح ووسُمَ وجَمُلَ وقَصُر، ومن الثاني: بَلُغ وخطب وفقه. فالفعل (قبح) يدل على أن صاحبه قبيح وأن هذا القبح خلقي غير مكتسب وكذا جمل ونحوها.

وأما بلُغ وخطُب ونحوها فللتحول في الصفات إلى ما يقرب من الطبع والخِلقة فمعنى (بَلُغ) صار بليغاً، ومعنى خَطُب صار خطيباً أي مارس الخطابة حتى صارت الخطابة سجيةً له في حين أن معنى (خطَب) بالفتح ألقى خطبة، وكذا تقول: (فَقِه محمد المسألة) أي: فهمها، ونقول (فقُه محمد) أي: صار فقيهاً بمعنى أنه مارس الفقه حتى صار الفقه سجية له.

جاء في «شرح الرضي على الشافية»: «قال: وفعُل لأفعال الطبائع ونحوها كحسن وقبح وكبر وصغر فمن ثمة كان لازماً. . .

أقول: اعلم أن (فعُل) في الأغلب للغرائز أي الأوصاف المخلوقة كالحسن والقبح والوسامة. . . والكبر والصغر. . . وقد يجري غير الغريزة مجراها إذا كان له

لبثٌ ومكث نحو: حلُم وبرُع وكرم وفحش»[١].

ومن هنا كانت الدلالة على الثبوت في (فعيل).

جاء في «الصاحبي»: «وتكون الصفات اللازمة للنفوس على (فعيل) نحو: شريف وخفيف وعلى أضدادها نحو: وضيع وكبير وصغير»[٢].

وجاء في «المخصص» في «باب الخصال» التي تكون في الأشياء وأفعالها ومصادرها وما يكون منها فطرة ومكتسباً: «ونبدأ بالتي في الفطرة لفضلها، أما ما كان حسناً أو قبحاً فإنه مما يبنى فعله على فعُل يفعُل... وتجيء الأسماء على (فعيل) وذلك قبيح ووسيم وجميل»[٣]. ثم ذكر أن قياس وصفه على فعيل أو فُعال، وإذا خرج عن هذين البناءين فهو شاذ ليس بالباب ويحفظ حفظاً كبطل وحسن وضخم وجبان وغيرها.

والكثير فعيل وفُعال، وفعيل أكثر من فُعال[٤].

وجاء في «بدائع الفوائد» أن بناء (فعيل) من بناء الأوصاف الثابتة اللازمة كطويل وقصير وكريم وعظيم وحليم وجميل وبابه[٥].

وفي «حاشية يس العليمي على التصريح»: «إن الفقير يحتمل أن يكون صيغة مبالغة، أي: كثير الفقر، وأن يكون صفة مشبهة، أي: دائم الفقر»[٦].

وفي «التصريح» أن «الفقيه من فَقُه بالضم هو الذي صار الفقه سجية له»[٧].

---

(١) «شرح الرضي على الشافية» (١ / ٧٤).
(٢) «الصاحبي» (١٩١ ـ ١٩٢).
(٣) «المخصص» (١٤ / ١٤٧ ـ ١٤٨).
(٤) «المخصص» (١٤ / ١٤٧ ـ ١٥٠).
(٥) «بدائع الفوائد» (٢ / ٨٨).
(٦) «حاشية يس» (١ / ٣).
(٧) «التصريح» (٢ / ١١٤).

وعلى هذا فأبرز ما يميز هذا البناء هو دلالته على الثبوت وذلك نحو: أسيف وأسِف ونشيط ونَشِط. فأسف على وزن (فعِل) وهو يدل على العرض أي عدم الثبوت كما أن فيه الدلالة على الهيج والخفة، قال تعالى: ﴿ فَرَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًا ﴾ [طه: ٨٦]، إن صفة الأسف هنا غير ملازمة لموسى (ع) وإنما هو شيء عَرَض له في حين أن أسيفاً تدل على الثبوت، ومنه قول عائشة في وصف أبي بكر (رضي اللّه عنه): «إن أبا بكر رجل أسيف» أي: حزين، أي: هذه صفته. وكذلك نَشِط ونشيط فنشيط أثبت من نشط لأن النشاط من سجيته وطبيعته في حين أن نشطاً يدل على زيادة وصف عرضت له مع دلالة على الاندفاع والهيج والخفة وكذلك عسِر وعسير يقال: عَسِر عليه الأمرُ فهو عسِرٌ، وعسُر الأمر فهو عسير[١]. فأنت تلاحظ أن (عَسِراً) وصفٌ نسبي فقد يعسرُ الأمرُ على شخص ولا يعسر على آخر فهو ليس وصفاً ثابتاً. وأما (عسير) فهو من عسر الأمر، أي: أن الأمر نفسه متصف بالعسر فهو دال على الوصف الثابت. وقد مر بنا الفرق بين بَطِن وبطين وشحِم وشحيم ولحِم ولحيم مما يغني عن إعادة ذكره. وهذا هو القياس في (فعيل).

أما قول صاحب «المثل السائر» أن «جمهور علماء العربية يذهبون إلى أن (عليماً) أبلغ من (عالم) وقد تأملتُ ذلك وأمعنت نظري فحصل عندي شك في الذي ذهبوا إليه، والذي أوجب ذلك الشك هو أن عالماً وعليماً على عدة واحدة إذ كل منهما على أربعة أحرف... والذي يوجبه النظر أن يكون الأمر على عكس ما ذكروه وذاك أن يكون (عالم) أبلغ من (عليم) وسببه أن عالماً اسم فاعل من علم وهو مُتعدٍّ وأن (عليم) اسم فاعل من (علم) إلا أنه أشبه وزن الفعل القاصر نحو: شرف فهو شريف وعظم فهو عظيم، فهذا الوزن لا يكون إلا في الفعل القاصر فلما أشبهه عليم انحط عن رتبة عالم الذي هو متعدّ»[٢]، فلا أراه يقوم على بصر بهذا الشأن، فمن الذي قال إن عدة الحروف

---

(١) «الصحاح» للجوهري (عسر) (٢/ ٧٤٥).

(٢) «المثل السائر» (٢/ ٦٤).

إذا تساوت في الأبنية المختلفة كانت بمعنى واحد؟ فمن يقول إن خاطباً بمعنى خطيب وإن جائداً بمعنى جواد وضائقاً بمعنى ضيّق؟ ثم من يقول إن الوصف من الفعل المتعدي أبلغ من الوصف المصوغ من الفعل القاصر، ومن المعلوم في اللغة أننا إذا أردنا أن نحول الفعل إلى أن يكون سجية في صاحبه جعلناه على (فَعُل) اللازم فنقول: فقِه محمد المسألة أي: فهمها، فإذا أردنا أن الفقه أصبح سجية فيه قلنا (فَقُه محمد) أي: صار فقيهاً. ونقول: (خَطَبَنا خالد) أي: ألقى فينا خطبة والوصف منه (خاطب)، فإذا أردنا أن الخطابة أصبحت سجية فيه لكثرة ممارسته لها حُوِّل إلى فعل اللازم فقلنا: (خَطُب الرجل) والوصف منه خطيب، وهذا هو القياس.

يتضح مما مر أن فعيلاً يدل على الثبوت واللزوم وأن هذه الدلالة هي أبرز ما يميز هذا البناء.

فإذا أردنا أن نبالغ في هذا الوصف حولناه إلى (فُعال) نحو: طويل وطُوال وكبير وكُبار وعريض وعُراض، فإذا أفرط في الزيادة قيل: فُعّال ككُبّار وحُسّان، قال تعالى: ﴿بَلْ عَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ فَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا شَىْءٌ عَجِيبٌ﴾ [ق: ٢]، وقال: ﴿أَجَعَلَ ٱلْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: ٥].

فانظر إلى الفرق بين التعبيرين ففي آية (ص) قيل: إن العجب كان أكثر مما في آية (ق) فافتتح الآية بالاستفهام الإنكاري وأكَّده بإن واللام وعدل من (عجيب) إلى (عجاب). في آية (ق) كان العجب من مجيء منذر من بينهم، وأما آية (ص) ففيها يُظهر المشركون عجبهم من توحيد الآلهة ونفي الشرك، ولا شك أن عجبهم في الثانية أبلغ وأبلغ لأنهم قوم عريقون في الشرك بل إن الإسلام جاء أول ما جاء ليردعهم عن الشرك ويردهم إلى التوحيد.

جاء في «الخصائص»: «في المبالغة لا بد أن تترك موضعاً إلى موضع إما لفظاً إلى لفظ وإما جنساً إلى جنس، فاللفظ كقولك: عُراض فهنا قد تركت لفظ (عريض) فعُراض إذاً أبلغ من عريض، وكذلك رجل حُسّان ووُضّاء فهو أبلغ من قولك: حسن

ووضيء، وكُرّام أبلغ من كريم لأن كريماً على كرم وهو الباب وكرام خارج عن بابه فهذا أشد مبالغة من كريم»[١].

وجاء في «شرح الرضي على الشافية»: «والظاهر أن فُعالاً مبالغة فعيل في المعنى، فطُوال أبلغ من طويل، وإذا أردت زيادة المبالغة شددت العين فقلت طُوّال»[٢].

وقال أبو عبيد: «رجل كريم وكُرام وكُرّام بمعنى واحد وقال: وكُرام بالتخفيف أبلغ في الوصف وأكثر من كريم، وكُرّام بالتشديد أبلغ من كُرام، ومثله: ظريف وظُراف وظُرّاف»[٣].

وقال صاحب العين: «بين العجيب والعُجاب فرق، أما العجيب فالعجب يكون مثله وأما العجاب فالذي تجاوز حد العجب»[٤].

وقال الفخر الرازي في قوله تعالى: ﴿وَمَكَرُواْ مَكْرًا كُبَّارًا﴾ [نوح: ٢٢]: «وهو مبالغة في الكبير، فأول المراتب: الكبير والأوسط الكُبار بالتخفيف والنهاية الكبّار بالتثقيل، ونظيره: جميل وجُمال وجُمّال، وعظيم وعُظام وعُظّام، وطويل وطُوال وطُوّال»[٥].

وقال ابن القيم: «وتأمل قولهم: طالَ الشيء فهو طويل، وكبر فهو كبير، فإن زاد طوله وكبره قالوا: طُوال وكُبار، فأتوا بالألف التي هي أكثر مداً وأطول من الياء. . . فإن زاد كبر الشيء وثقل موقعه من النفوس ثقلوا اسمه فقالوا: كُبَّار بشد الباء»[٦].

---

(١) «الخصائص» (٣/ ٤٦)، وانظر (٣/ ٢٦٧ ـ ٢٦٨).

(٢) «الرضي على الشافية» (٢/ ١٣٦).

(٣) «لسان العرب» (كرم) (١٥/ ٤١٥).

(٤) «لسان العرب» (عجب) (٢/ ٧٠)، وانظر «المخصص» (١٢/ ١٤٧).

(٥) «تفسير الرازي» (٣٠/ ١٤٢).

(٦) «التفسير القيم» (٢٠٨).

وفي «المخصص»: رجل طويل وطُوال، فإذا أفرط في الطول قالوا: طُوّال[1]. وقيل: إن ذلك قياس إذ كل فعيل يجوز فيه ثلاث لغات: فُعال وفُعّال[2]، وقيل: بل هو كثير[3].

٥ ـ بقي قسم من الصفات مسموعاً غير مقيس كفُعْل نحو: حر وصلب، وفَعْل نحو: فخم وضخم، وفَعَل نحو: حسن وبطل، وفَعال نحو: جبان وجواد وفِعال نحو: هجان وكناز وأغلبها مصوغ من (فَعُل) الذي قياسه على (فعيل) وهي تؤدي ما تؤديه فعيل من الدلالة على الثبوت، غير أن الذي يؤدي إليه النظر أن (فُعالاً) بضم الفاء أبلغ من (فِعال) بالكسر، و(فِعال) أبلغ من (فَعال) بالفتح وذلك لأن الضمة أقوى من الكسرة والكسرة أقوى من الفتحة.

ومما يدل على أن الضمة أقوى الحركات ما يلي:

١ ـ **المغالبة**: ومعنى المغالبة أن يغلبَ أحدُ الأمرين الآخر في معنى المصدر[4]. ويكون فعل المغالبة مضموم العين في المضارع وإن كان أصله غير مضموم تقول: غلبَ يغلِب بكسر العين في المضارع فإذا جعلته للمغالبة قلت: غالبني فغلبتُه فأنا أغلبُه ـ بالضم ـ. وتقول: سبق يسبِق بكسر العين فإذا جعلته للمغالبة قلت: سابقني فسبقته فأنا أسبُقه، وخاصمني فخصمته فأنا أخصُمه بالضم.

٢ ـ **التحول في الصفات**: ويكون على (فَعُل) بضم العين أيضاً، ومعنى التحول في الصفات أن تتحول الصفة لتفيد الثبوت في صاحبها أو على وجه قريب من الثبوت كما في خطَب وخطُب، وبلَغ وبلُغ، وصلَح وصلُح. فخطُب أبلغ من خطَب وكذا بلُغ وصلُح.

---

(١) «المخصص» (٢ / ٦٥)، وانظر أيضاً (١٥ / ٨٨)، «الخصائص» (٣ / ٢٦٦)، «الكليات» (٣٠٨)، «المزهر» (١ / ٣٣٢).

(٢) «المزهر» (٢ / ٨٣)، «ضوابط الفنون» (المتفرقات).

(٣) «الرضي على الشافية» (١ / ١٤٨).

(٤) «الرضي على الشافية» (١ / ٧٠).

ثم إن أفعال السجايا والغرائز هي في الغالب مما يكون عينُه مضمومة في الماضي نحو: قبُح وحسُن وبطُل وشجُع وعظُم.

٣ ـ التحويل لقصد المدح والذم: إذا أردنا جعل الفعل الثلاثي للمدح أو الذم حولناه إلى (فعُل) بضم العين أياً كانت حركة عينه في الأصل فيشبه عند ذاك نعم وبئس ويكون له ما لهما من الأحكام(١) تقول: فهِم الرجل المسألة بالكسر، فإذا أردتَ مدحه بالفهم قلت: فَهُم الرجلُ خالدٌ. وتقول: (حفِظ خالد القصيدة) فإذا مدحته بالحفظ قلت (حفُظ الرجل خالد). وتقول: (سَبَق سعيد) فإذا أثنيت عليه بالسبق قلت: (سَبُق الفتى سعيد).

٤ ـ التحويل للتعجب: للتعجب صيغتان مشهورتان: ما أفعله وأَفعِلْ به نحو: ما أكرمه وأكرم به. ويجوز أن تحول كل فعل ثلاثي يصح التعجب منه إلى صيغة (فَعُل) بضم العين **لقصد التعجب**(٢) تقول: (فهِم محمد) بالكسر، فإذا تعجبت من فهمه قلت: (فَهُم محمد)، وتقول: (كتب سالم) فإذا تعجبت من كتابته قلت: (كَتُب سالم)، وتقول: (نسي محمود) فإذا تعجبت من نسيانه قلت: (نَسُوَ محمود).

٥ ـ المرويات اللغوية: إن المرويات اللغوية تدل في أكثر الأحيان على أن الضمة أقوى من غيرها، قال ابن جني: «الذِّل في الدابة ضد الصعوبة، والذُّل للإنسان وهو ضد العز، وكأنهم اختاروا للفصل بينهما الضمة للإنسان والكسرة للدابة لأن ما يلحق الإنسان أكبر قدراً مما يلحق الدابة واختاروا الضمة لقوتها للإنسان والكسرة لضعفها للدابة.

ولا تستنكر مثل هذا ولا تَنْبُ عنه فإن مَنْ عرف أَنِسَ ومن جَهِلَ استوحش، وقد مر بنا من مثل هذا ما لا يحصى كثرَة.

ومن ذلك قولهم: حلا الشيءُ في فمي يحلو، وحَلِي بعيني، فاختاروا البناء

---

(١) انظر «ابن عقيل» (٢ / ١٦٨)، «التصريح» (٢ / ٩٨).
(٢) «التصريح» (٢ / ٨٩).

للفعل على فَعَل فيما كان لحاسةِ الذوق لتظهر فيه الواو. وعلى فعِل في حَلِي يحلَى لتظهر الياء والألف وهما خفيفتان ضعيفتان إلى الواو لأن حصة الناظر أضعف من حس الذوق بالفم.

وقالوا أيضاً: جُمام المكوك دقيقاً وجِمام القدح ماء، وذلك لأن الماء لا يصح أن يعلو على رأس القدح كما يعلو الدقيق ونحوه على رأس المكوك فجعلوا الضمة لقوتها فيما يكثر حجمه والكسرة لضعفها فيما يقل بل يعدم ارتفاعه»[١].

وجاء في «لسان العرب»: «وقال الفراء: عندي جِمام القدح ماء بالكسر أي: ملؤهُ، وجُمام المكوك دقيقاً بالضم، وجَمام الفرس بالفتح لا غير. ولا يقال جُمام بالضم إلا في الدقيق وأشباهه وهو ما علا رأسه بعد الامتلاء»[٢].

٦ ـ **قد يعدل من صيغة إلى صيغة للتمييز بين معنيين كقولهم**: رجل سَكْت وسَكِت، جعلوا السكْت للكثير السكوت والسكِت للقليل الكلام فإذا تكلم أحسن[٣].
ونحو: حصين وحصان، جاء في «المخصص»: قال سيبويه: «امرأة حَصان على نحو قولهم: بناء حصين في المعنى، أرادوا أن يخبروا أن البناء محرزٌ لمن لجأ إليه وأن المرأة محرزة لفرجها وخالفوا فيه بين البناءين... وكذلك قالوا: فرس حصان لأنه محرزٌ لفارسهِ... وقال سيبويه أيضاً: الرزين من الحجارة والحديد، والمرأة رزان فرقوا بين ما يُحمل وبين ما ثقل في مجلسه فلم يخفّ...

وقال أبو علي: القول في الثَّقال والثقيل كالقول في الرَّزان والرزين»[٤].

وجاء في «لسان العرب»: «تقول: ثقل الشيء ثقلاً وثقالة فهو ثقيل... وامرأة ثَقال مكفال وثَقال رَزان ذات مآكم وكفل على التفرقة، فرقوا بين ما يحمل وبين ما ثقل

(١) «المحتسب» (٢ / ١٨ ـ ١٩).
(٢) «لسان العرب» (جمم) (٤ / ٣٧٣).
(٣) «لسان العرب» (سكت) (٢ / ٣٤٨).
(٤) «المخصص» (ج ٤ / ٤ ـ ٥)، وانظر «لسان العرب» (١٦ / ٢٧٧) (حصن).

في مجلسه فلم يخفّ»[1].

وجاء فيه أيضاً: «الرزين من كل شيء ورجل رزين ساكن. . . وشيء رزين، أي: ثقيل. . . ويقال: شيء رزين وقد رزنته بيدي: إذا ثقلْته، وامرأة رزان: إذا كانت ذات ثبات ووقار وعفاف وكانت رزينة في مجلسها»[2].

والذي يبدو أنهم جعلوا فَعالاً للمعاني وفعيلاً لما عَمَّ في الغالب.

وقيل: وربما تعاورت الصيغتان فقيل: فعيل وفَعال كقولهم: رجل شحاح وشحيح، وكهام وكهيم للذي لا غناء عنده، ويقال: صحاح الأديم وصحيح، وعقام وعقيم، وبجال وبجيل[3].

وهذا ـ كما نرى ـ ليس من باب التعاور وإنما هو عدول من فعيل إلى فعال لزيادة الوصف، فإننا نرى أن فعالاً أبلغ من فعيل في الوصف لزيادة مدة الألف على مدة الياء ولخروج فعال عن بابه فإن الباب (فعيل) وهو القياس، والخروج عن الباب يكون للمبالغة في الوصف[4] ـ كما أسلفنا ـ.

* * *

---

(١) «لسان العرب» (١٣ / ٩٠) (ثقل).

(٢) «لسان العرب» (١٧ / ٣٨) (رزن).

(٣) «المخصص» (١٥ / ٨٧).

(٤) «الخصائص» (٣ / ٤٦).

أبنية المبالغة

من المعلوم أن في العربية أوزاناً عديدة للمبالغة كفعّال نحو: تَوّاب، ومِفعال نحو: منحار، وفَعول نحو: غفور، وفَعِل نحو: حَذِر، وفاعول نحو: فاروق وغيرها، فهل تؤدي هذه الأبنية المختلفة معنى واحداً في المبالغة؟ هل معنى غفّار وغفور وصبّار وصبور وكفّار وكفور واحد مثلاً؟ وهل معنى همّاز وهُمَزة وهموز، وضحّاك وضحوك وضُحَكة، ومنحار ونحّار واحد؟

لماذا إذن اختلفت الصيغ ولماذا جاء القرآن بصيغ مختلفة فاستعمل مثلاً غفّاراً وغفوراً وكفّاراً وكفوراً وهمازاً وهُمَزة؟

قال تعالى: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ﴾ [طه: ٨٢]، وقال: ﴿إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا﴾ [نوح: ١٠]، وقال: ﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ٢١٨]، ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ﴾ [البروج: ١٤].

وقال: ﴿إِنَّ الْإِنسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾ [إبراهيم: ٣٤]، وقال: ﴿وَلَا يَلِدُوا إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا﴾ [نوح: ٢٧]، وقال: ﴿فَإِنَّ الْإِنسَانَ كَفُورٌ﴾ [الشورى: ٤٨]، ﴿وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ﴾ [سبأ: ١٧].

وقال: ﴿هَمَّازٍ مَّشَّاءٍ بِنَمِيمٍ﴾ [القلم: ١١]، وقال: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾ [الهمزة: ١].

قال أبو هلال العسكري: «فأما في لغة واحدة فمحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد كما ظن كثير من النحويين واللغويين»[1].

---

(١) «الفروق اللغوية» (١٢ ـ ١٣).

وقال: «من لا يتحقق المعاني يظن أن ذلك كله يفيد المبالغة فقط وليس الأمر كذلك، بل هي مع إفادتها المبالغة تفيد المعاني التي ذكرناها»[١].

وجاء في «كشف الطرة» أن «الأصل في مباني الأفاعيل ملاحظة حفظ المعاني التي تتميز باختلاف الصيغ»[٢].

وقال الصبان: إن المبالغة تفيد التنصيص على كثرة المعنى كمّاً أو كيفاً ولكن هل هي مستوية في المعنى أو متفاوتة بأن تكون الكثرة المستفادة من فعّال مثلاً أشد من الكثرة المستفادة من فعول مثلاً، لم أر في ذلك نقلاً. وقد يؤخذ من قولهم: زيادة البناء تدل على زيادة المعنى أَبلغيةَ فَعَّال ومفعال على فعول وفعيل وأبلغية هذين على (فَعِل) فتدبر[٣].

إن أبنية المبالغة على ضربين:

منها ما يختلف عن الآخر لتأدية معنى جديد نحو قولهم: رجل ذُعَرة، أي: ذو عيوب، وامرأة ذعور تُذعر من الريبة والكلام القبيح[٤]. ونحو: الضحّاك والضُحَكة، فالضحاك مدح والضحكة ذم[٥].

جاء في «لسان العرب»: «الضُّحَكة: الرجل الكثير الضحك يُعاب عليه»[٦] وقال الراغب: «رجل ضُحَكة يضحك من الناس»[٧]. ونحو: رجلٌ نُومَة ونؤوم، فالنُّومَة: الخاملُ الذكر، والنَّؤُوم: الكثير النوم[٨].

---

(١) «الفروق اللغوية» (١٣).

(٢) «كشف الطرة» (٧٩ ـ ٨٠).

(٣) «حاشية الصبان على شرح الأشموني» (٢ / ٢٩٦).

(٤) «المحكم» (٢ / ٥٦).

(٥) «المخصص» (٢ / ١٤٤).

(٦) «لسان العرب» (ضحك).

(٧) «مفردات الراغب» (٢٩٢).

(٨) «المخصص» (٣ / ٩٤)، «لسان العرب» (نوم).

ومنها ما تدل صيغته على معنى في المبالغة يختلف عن الصيغة الأخرى، فمعنى فعّال يختلف عن فعول في المبالغة وهما يختلفان عن مفعال وهكذا.

وأشهر أبنية المبالغة هي:

١ ـ فعّال:

نحو: كذّاب وكفّار، جاء في «كشف الطرة» أن الشيء إذا كُرر فعله بُني على فعّال[١]، وفي «الفروق اللغوية» أنه «إذا فعل الفعل وقتاً بعد وقت قيل: فعّال مثل: علام وصبار»[٢]. وادعى أبو بكر بن طلحة في «بغية الأمل في شرح الجمل» أن فعّالاً لمن صار له صناعة[٣].

وقيل هو العكس، أي: أن فعّالاً في المبالغة أصل لفعّال في الصناعة.

جاء في «المقتضب»: (هذا باب ما يُبنى عليه الاسم لمعنى الصناعة لتدل من النسب على ما تدل عليه الياء) «وذلك قولك لصاحب الثياب: ثَوّاب، ولصاحب العطر: عطّار، ولصاحب البزِّ: بزّاز.

وإنما أصل هذا لتكرير الفعل كقولك: هذا رجل ضرّاب، ورجل قتّال أي: يكثر منه، وكذلك خياط، فلما كانت الصناعة كثيرة المعاناة للصنف فعلوا به ذلك وإن لم يكن منه فعل نحو: بزّاز وعطار»[٤].

وجاء في «شرح الرضي على الشافية»: «اعلم أنه يجيء بعض ما هو على فعّال وفاعل بمعنى ذي كذا من غير أن يكون اسم فاعل أو مبالغة فيه. . . إلا أن فعّالاً لما كان في الأصل لمبالغة الفاعل ففعّال الذي بمعنى ذي كذا لا يجيء إلا في صاحب شيء يزاول ذلك الشيء ويعالجه ويلازمه بوجه من الوجوه إما من جهة البيع كبقّال، أو من

---

(١) «كشف الطرة» (٧٩ ـ ٨٠)، وانظر «درة الغواص» (٨٩).

(٢) «الفروق اللغوية» (١٢ ـ ١٣).

(٣) «همع الهوامع» (٢ / ٩٧)، و«كشف الطرة» (٧٩ ـ ٨٠).

(٤) «المقتضب» (٣ / ١٦١).

جهة القيام بحاله كالجمّال والبغّال، أو باستعماله كالسيّاف أو غير ذلك»[1].

وجاء في «المخصص»: «والباب فيما كان صنعة ومعالجة أن يجيء على فَعّال لأن فَعّالاً لتكثير الفعل وصاحب الصنعة مداوم لصنعته فجعل له البناء الدال على التكثير كالبزّاز والعطّار وغير ذلك مما لا يحصى كثرة»[2].

ونحن نذهب مذهب ابن طلحة فنرى أن فعالاً في المبالغة منقول عن فعّال في الصنعة لأنا نرى أن الأصل في المبالغة هو النقل من شيء إلى آخر فتحصل عند ذاك المبالغة.

قال ابن جني: «في المبالغة لا بد أن تترك موضعاً إلى موضع لفظاً إلى لفظ وإما جنساً إلى جنس»[3].

ومن المعلوم أن العرب تنسب إلى الحرف والصنعة بصيغة فعّال غالباً كالفرّاء والرفّاء والنساج والنقّاض والنجار والوّشاء والدّباج، والطباع: الذي يطبع السيوف، أي: يعملها، والفتّال والخزاف والخرّاط والنحّاس والصفار والزراد والحداد والقواس والريّاش[4]، والشحّام: الذي يبيع الشحم، واللحّام: الذي يبيع اللحم، والتمّار: الذي يبيع التمر[5].

قال ابن يعيش: «وإن كان شيء من هذه الأشياء صنعة ومعاشاً يداومها صاحبها نُسب على فعال، فيقال لمن يبيع اللبن والتمر لبّان وتمّار، ولمن يرمي بالنبل نبّال»[6]. والنجار للذي حرفته النجارة والعطار والنقاش وغيره فنقل هذا البناء إلى المبالغة،

---

(١) «الرضي على الشافية» (٢ / ٨٤ ـ ٨٥).

(٢) «المخصص» (١٥ / ٦٩)، وانظر «ابن يعيش» (٦ / ١٣).

(٣) «الخصائص» (٣ / ٤٦).

(٤) «مبادىء اللغة» للإسكافي (١١٩ ـ ١٢٠).

(٥) «المخصص» (٥ ص ٤)، «إصلاح المنطق» (٣٥٩)، «أدب الكاتب» (٢٥١ ـ ٢٥٢)، «المزهر» (٢ / ٣٠٠).

(٦) «ابن يعيش» (٦ / ١٣).

فعندما تقول (هو كذاب) كان المعنى كأنما هو شخص حِرفتُه الكذب كالنجار الذي حرفته النجارة، وعندما تقول: (هو صبّار) كأنما هو شخص حرفته وصنعته الصبر.

جاء في «تفسير الرازي» في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا﴾ [نوح: ١٠]: (فكأن هذا هو حرفته وصناعته)[١].

وهذا البناء يقتضي المزاولة والتجديد لأن صاحب الصنعة مداوم على صنعته ملازم لها[٢] فعندما تقول: (هو كذاب) كان المعنى كأنما هو شخص حرفته الكذب وهو مداوم على هذه الصنعة كثير المعاناة لها مستمر على ذلك لم ينقطع، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾ [إبراهيم: ٣٤] أي: أنه مستمر على ذلك يزاوله ويعانيه ويجدده.

جاء في «تفسير الرازي» في قوله تعالى: ﴿وَلَآ أُقْسِمُ بِٱلنَّفْسِ ٱللَّوَّامَةِ﴾ [القيامة: ٢]، «واعلم أن قوله: لوّامة ينبىء عن التكرار والإعادة، وكذا القول في لوّام وغدار وضرار»[٣] أي: أنها تُحدثُ لوماً كلما أحدثَ صاحبها فعلاً يوجب اللوم.

وجاء في «الكشاف»: «الأوّابُ وهو التواب الكثير الرجوع إلى اللّه وطلب مرضاته ومن عادته أن يكثر ذكرَ اللّه ويديم تسبيحه وتقديسه»[٤].

وعلى هذا فصيغة (فعال) تدل على الحرفة والصناعة وتقتضي الاستمرار والتكرار، والإعادة والتجدد، والمعاناة والملازمة، قال تعالى: ﴿كَلَّآ ۖ إِنَّهَا لَظَىٰ ۞ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ﴾ [المعارج: ١٥ ـ ١٦]، جاء بها على فعال ولم يقل (نزوعاً) لأنها ـ واللّه أعلم ـ تفيد الاستمرار والتجدد والتكرار وهو موافق لقوله تعالى: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم

---

(١) «التفسير الكبير» (ج ٣٠ ص ١٣٨).
(٢) «ابن يعيش» (٦ / ٣)، «الرضي على الشافية» (٢ / ٨٤ ـ ٨٥)، «المقتضب» (٣ / ١٦١)، «المخصص» (١٥ / ٦٩).
(٣) «التفسير الكبير» (٣٠ / ٢١٦).
(٤) «الكشاف» (ج ٣ ص ٧).

﴿بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ﴾ [النساء: ٥٦].

٢ ـ مفعال ومفعيل:

ذكر اللغويون أن مفعالاً لمن اعتاد الفعل أو دام منه.

جاء في «ديوان الأدب» أنه «إذا كان الاسم على مفعال أو مفعيل فالجمع على مفاعيل وهما لمن دام منه الفعل»[١].

وجاء في «أدب الكاتب» أن مفعالاً «يكون لمن دام منه الشيء أو جرى على عادة فيه، تقول: رجلٌ مِضحاك ومِهذار ومِطلاق: إذا كان مديماً للضحك والهذر والطلاق»[٢].

وفي «فقه اللغة» للثعالبي أن «أكثر العادات في الاستكثار على مفعال»[٣]. وفي «الفروق اللغوية» أن مفعالاً يبنى لمن كان ذلك عادة له[٤].

وقالوا: ناقة مِمْغار: إذا كان من عادتها أن يحمر لبنها من داء، والمِمْراض الكثير المرض، ويقال: ناقة مخراط: إذا كان من عادتها الإخراط وهو أن يخرج لبنها منعقداً كأنه منقطع الأوتار[٥]. والعاطل مَنْ لم يكن عليه حُلى فإذا كان ذلك لها عادة فهي مِعطال، وقالوا: هي مِئْناث: إذا كان من عادتها أن تضع الإناث، وكذلك مِذْكار: إذا كان من عادتها أن تضع الذكور، ومِحْماق من عادتها أن تلد الحَمْقى[٦].

وكذلك (مفعيل) فقد ذهبوا إلى أنه يكون لمن دام منه الفعل كما مر في «ديوان

---

(١) «ديوان الأدب» (١ / ٨٣)، وانظر (١ / ٣١٢).

(٢) «أدب الكاتب» (٢٥٥).

(٣) «فقه اللغة» (٥٥٥).

(٤) «الفروق اللغوية» (١٢ ـ ١٣)، «كشف الطرة» (٧٩ ـ ٨٠).

(٥) «ديوان الأدب» (١ / ٣١١)، «المخصص» (٤ / ٤٢)، «المزهر» (٢ / ٢١٥).

(٦) «المخصص» (٤ / ٤٢)، «الأمالي» لأبي علي القالي (١ / ٢١)، «أدب الكاتب» (٢٥٥)، «الصاحبي» (١٩٠ ـ ١٩١)، «المزهر» (٢ / ٣١٥).

الأدب»[1]. وجاء في «الكشاف»: (المسكين): «الدائم السكون إلى الناس لأنه لا شيء له كالمسكير للدائم السكر»[2].

وذهب ابن طلحة في «بغية الأمل» إلى أن مفعالاً لمن صار له كالآلة[3].

وفي «الكليات» أن مفعالاً لمن اعتاد الفعل حتى صار له كالآلة[4].

ونحن نذهب إلى هذا المذهب أيضاً لأن الأصل في المبالغة النقل كما ذكرنا. فالأصل في (مفعال) أن يكون للآلة كالمفتاح وهو آلة الفتح، والمنشار وهو آلة النشر، والمحراث وهو آلة الحرث، فاستعير إلى المبالغة فعندما تقول: (هو مهذار) كان المعنى أنه كأنه آلة للهذر، وحين تقول: (هي معطار) كان المعنى أنها آلة للعطر وهكذا.

ومما يُستأنس به في ذلك أنه لا يقبل التأنيث ولا يُجمع جمعَ مذكر سالماً لمحاً للأصل، فكما لا تقول: مفتاحة ولا منشارة لا تقول: معطارة ولا مهذارة، ولا يجمع جمع مذكر سالماً وإنما يجمع جمع الآلة فتقول: المهاذير والمعاطير جمع مهذار ومعطار، كالمفاتيح والمناشير جمع مفتاح ومنشار.

ومفعيل أصله مفعال غير أنهم نحوا به منحى الإمالة التامة المؤدية إلى الإبدال كالمِعطِير للمعطار»[5].

٣ ـ مِفْعل:

وهو كالمفعال في الدلالة على الآلة. وكل مفعل ـ كما ذهب الخليل ـ مقصور عن مفعال ولذلك صَحَّت العينُ من مفعل إذا كانت واواً أو ياء نحو: مِجْوب ومِخْيط

---

(١) «ديوان الأدب» (١ / ٨٣)، وانظر (١ / ٣١٢).
(٢) «الكشاف» (١ / ٢٥٢).
(٣) «همع الهوامع» (٢ / ٩٧)، «كشف الطرة» (٧٩ ـ ٨٠).
(٤) «الكليات» (٣٩٨).
(٥) «دراسات في فلسفة النحو والصرف» للدكتور مصطفى جواد (١٨٢).

لأنه في نية مجواب ومخياط[1] فلم تُعلَّ الواو أو الياء لأن ما بعدهما حرف ساكن.

وهو في المبالغة كمفعال استعير من (مفعل) في الآلة.

قال أبو هلال العسكري: «قالوا: فإذا كان الرجل عدة للشيء قيل فيه (مفعل) مثل مِرْحم ومِحْرب»[2]. وجاء في «كشف الطرة» أنه من كان آلة للفعل وعدة له فعلى مفعل أو مفعال[3].

فالأصل في (مفعل) أن يكون للآلة نحو: مِبْرد ومِسَنّ، ثم استعير إلى المبالغة فإذا قالوا: (هو مِقْول) كان معناه: هو آلة للقول، وكذا مِكَرّ أي: هو آلة للكرِّ، قال الزوزني في قول امرىء القيس:

مِكَـــرٍّ مِفَـــرٍّ مـــدبـــرٍ مقبـــلٍ معـــاً   كجلمودِ صخرٍ حَطَّه السيلُ من عَلِ

و«المِكرُّ مفعل من كرَّ يكرُّ، ومفعل يتضمن مبالغة كقولهم: فلان مسعر حرب، وفلان مقول ومصقع، وإنما جعلوه متضمناً مبالغة لأن مفعلاً قد يكون من أسماء الأدوات نحو: المِغْول والمِكْتل والمِخرَز فجعل كأنه أداة للكر»[4].

وقال الراغب: «رجل محرب كأنه آلة في الحرب»[5].

وقال الدكتور مصطفى جواد: «وقد بعثت الحاجة الملحة على استعارة المفعل والمفعال للمبالغة في صفة الموصوف الذي تناهت صفته في الفعل المشتقة منه الآلة والأداة كاشتقاقهم من سَعَّرَ فلانٌ النارَ (فلان مِسْعَر حربٍ) قال زيد الخيل:

وقومي رؤوسُ الناس والرأسُ قائد   إذا الحـربُ شنتهـا الأكـفُّ المسـاعـر

---

(١) «المخصص» (١٤ / ١٩٩)، (٢ / ١٢٤)، «المحكم» (١ / ١٠).

(٢) «الفروق اللغوية» (١٢ ـ ١٣).

(٣) «كشف الطرة» (٧٩ ـ ٨٠)، وانظر «درة الغواص» (٨٩).

(٤) «شرح المعلقات السبع» للزوزني طبعة إيرانية (ص ٢٢).

(٥) «مفردات الراغب» (١١٢) (حرب).

يعني أصحاب الأكف، أو وصف الأكف بأنها مساعر حرب تشبيهاً لها بالأدوات على سبيل المبالغة، وقد أراد أن اليد أو الكف بلغت من شدة تأريثها لنار الحرب أنها أصبحت كالآلة في التأريث والتأجيج والتهييج. فمفعل هو في أصله اسمُ آلة وأداة استعير للمبالغة استعارة انتفاع لا انتزاع فليس هو بصيغة مبالغة من اسم الفاعل كما قال الصرفيون ـ رحمهم اللّه تعالى ـ ولو كان كما قالوا لَجُمع جمعَ مذكرٍ سالماً كسائر صفات المذكر العاقل الخالية من التاء. . . وكما استعارت العرب وزن (مفعل) للمبالغة كذلك استعارت وزن (مفعال) لها كالمعمار والمكسال وحاله في الاستعارة كحال مفعل»[1].

٤ ـ فَعول:

ذكر الفارابي في «ديوان الأدب» أن فعولاً لمن دام منه الفعل[2] وقال ابن طلحة: إنه لمن كَثُرَ منه الفعل[3]، وقال آخرون: هو لمن كان قوياً على الفعل[4].

ونحن مع مَنْ يرى أن هذا البناء في المبالغة منقول من أسماء الذوات فإن اسم الشيء الذي يُفْعل به يكون على (فعول) غالباً كالوَضُوء والوَقود والسَّحور والغَسول والبَخور، فالوَضوء هو الماء الذي يتُوضأ به، والوقود هو ما تُوقَدُ به النار، والسحور لما يُتسحر به، وكذا الفَطور لما يُفطر عليه، والغسول ما يغسل به، والسجور ما يسجر به التنور[5].

وكذا أكثر الأدوية تبنى على (فَعول)[6] كاللَّعوق والسَّعوط والسَّفوف والنَّشوق

---

(١) «دراسات في فلسفة النحو والصرف» (١٨٢).

(٢) «ديوان الأدب» (١ / ٨٥).

(٣) «الهمع» (٢ / ٩٧)، «كشف الطرة» (٧٩ ـ ٨٠)، وانظر «الكليات» (٣٩٨).

(٤) «الفروق اللغوية» (١٢ ـ ١٣)، «كشف الطرة» (٧٩ ـ ٨٠)، «درة الغواص» (٨٩).

(٥) «ديوان الأدب» (٨، ١٢٩)، «المخصص» (٤ / ١٢)، «لسان العرب» (١ / ١٨٩) (وضأ)، «شرح الرضي على الشافية» (١ / ١٦٢).

(٦) الطريف في هذا البناء أعني بناء (فعول) في الأدوية أنه يقابل بناء (فعال) الذي يكون للأدواء غالباً ـ كما=

والبَرود أي: الكحل[1].

ومن هنا استعير البناء إلى المبالغة فعندما تقول (هو صَبُور) كان المعنى أنه كأنه مادة تستنفد في الصبر وتفنى فيه كالوقود الذي يستهلك في الاتقاد ويفنى فيه، وكالوضوء الذي يستنفد في الوضوء، وكذا حين تقول: (هو شَكُور) كأنه مادة معدة للشكر تستهلك فيه، ولذا قال تعالى: ـ والله أعلم ـ ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ﴾ [سبأ: ١٣]، وحين تقول: (هو جَزُوع) كان المعنى أنه ذات تستهلك في الجزع، وكذا الغفور أي: كله مغفرة وهكذا.

ومما يستأنس به في ذلك أنه لا يؤنث ولا يجمع جمع مذكر سالماً مراعاة للأصل الذي نقل عنه.

٥ ـ فاعول:

لم أعلم أن النحاة ذكروا له دلالة خاصة به، والذي نذهب إليه أن (فاعولاً) في المبالغة منقول أيضاً وليس أصلاً في المبالغة وهو مستعار من (فاعول) في الآلة لأن هذا البناء هو من أبنية أسماء الآلة ويستعمل فيها كثيراً كالساطور وهو من أدوات الجزار، والصاقور وهي فأس عظيمة تكسر بها الحجارة، والناعور وهو جناح الرحى أو آلة السقي، والناقور ما ينقر فيه، قال تعالى: ﴿فَإِذَا نُقِرَ فِي ٱلنَّاقُورِ﴾ [المدثر: ٨]، وكالناقوس، والخاطوف شبه المنجل، والحابول: الحبل الذي يصعد به النخل، والناجود: وهو كل إناء يجعل فيه الشراب وغيره[2].

= مر ذكره ـ كالصُّداع والزكام فالفتحة في (فعول) تقابل الضمة في (فعال) والواو تقابل الألف فهو مقابل لبناء الداء لأنه ضده وهو بناء يدل على طرافة، فإنه إن كان مقصوداً فهو واضح الطرافة وإن كان من الموافقات فهو موافقة طريفة أيضاً.

(١) «فقه اللغة» للثعالبي (٥٥٥)، «ديوان الأدب» (١٢٩)، «المخصص» (٥ / ١٠١ ـ ١٠٢)، «الكليات» (٣٩٩).

(٢) «ديوان الأدب» (١٢١ ـ ١٢٢)، «مجالس ثعلب» (٢ / ٤٨٥)، «المحكم» (٢ / ٧٧)، «المغرب» (١ / ١٨٢)، «التفسير الكبير» (٣٠ / ١٩٧)، «المزهر» (٢ / ١٢٢ ـ ١٢٥).

فحين تقول: (هو فاروق) كان المعنى كأنه آلة للفرقان، وكذا حاذور أي: كأنه آلة للحذر، وكذا قاشور وساكوت ونحوها.

وهذا مما نلحظه في لغتنا الدارجة فقد ننقل كثيراً من الآلة إلى الوصفية فنقول ـ مثلاً ـ هو جاروشة للذي يتكلم كثيراً، ومما هو شبيه بالآلة قولهم: هو بالوعة وساروطة لكثيرِ البلعِ والسرط. ونحوه قوله ﷺ: «إن من الناس مفاتيح للشر مغاليق للخير، وإن من الناس مفاتيح للخير مغاليق للشر» أو كما قال، وهو نقل من اسم الآلة إلى الوصفية كما هو ظاهر.

٦ ـ فَعِل:

قال ابن طلحة: هو لمن صار له كالعادة[١]. وهذا البناء منقول كما هو ظاهرُ قولِ ابن طلحة من (فعِل) الذي هو من أبنية الصفة المشبهة، وفعل ـ كما مر ذكره ـ يدل على الأعراض وعلى الهيج والخفة نحو فَرِح وأَشِر وأَسِف، وهو مستعار إلى المبالغة منه فحين تقول: (هو حَذِر) كان المعنى أنه كثر منه الفعل كثرةً لا ترقى إلى درجة الثبوت غير أنه مصحوب بهيجان وخفة واندفاع.

وأظن أن هذا ما رمى إليه ابن طلحة في قوله: أنه لمن صار له كالعادة.

٧ ـ فعيل:

قال ابن طلحة: هو لمن صار له كالطبيعة[٢]. وتوضيح الأمر أن هذا البناء منقول من (فعيل) الذي هو من أبنية الصفة المشبهة أيضاً. وبناء (فعيل) في الصفة المشبهة ـ كما أسلفنا ـ يدل على الثبوت فيما هو خلقة أو بمنزلتها كطويل وقصير وفقيه وخطيب.

وهو في المبالغة يدل على معاناة الأمر وتكراره حتى أصبح كأنه خلقة في صاحبه

---

(١) «همع الهوامع» (٢ / ٩٧)، «كشف الطرة» (٧٩ ـ ٨٠).

(٢) «همع الهوامع» (٢ / ٩٧)، «كشف الطرة» (٧٩ ـ ٨٠)، «الكليات» (٣٩٨).

وطبيعة فيه كعليم، أي: هو لكثرة نظره في العلم وتبحره فيه أصبح العلم سجيةً ثابتة في صاحبه كالطبيعة فيه، ومثل ذلك في الصفة المشبهة: فقيه وخطيب.

وقد ذكرنا في بحث الصفة المشبهة أن ما كان من الصفة المشبهة على (فعيل) يصح بناؤه على (فُعال) للمبالغة في الوصف كطويل وطُوال وجميل وجُمال، فإذا أردنا الزيادة في المبالغة شددنا العين فقلنا (فُعَّال) ككبَّار وعُجَّاب.

وأغلب الظن أن هذا البناء أي (فُعَّال) هو أصل ما وافقه من أسماء الآلة كالكُلّاب والنُشّاب والعُكّاز وليس العكس وذلك لكثرته في المبالغة وقلَّته في الآلة، فقد ذكرنا أنه يصح في كل فعيل تحويله إلى فُعال وفُعّال للمبالغة. وقد مر ما يغني عن الإعادة لذكره في هذا الأمر.

وقد تقول: إنك خالفتَ ما ذهبتَ إليه من أن أصل المبالغة النقل.

والحق أننا لم نخالف ما ذهبنا إليه فالأصل (فعيل) منقول من الصفة المشبهة ثم عدل إلى فُعال بالتخفيف ثم فُعّال بالتشديد لزيادة المبالغة.

٨ ـ فِعّيل:

يستعمل هذا الفعل للمولع بالفعل فيديم العمل به أو يكون له عادة.

جاء في «تفسير الرازي»: «صِدّيق ـ مبالغة في كونه صادقاً وهو الذي يكون عادته الصدق لأن هذا البناء ينبىء عن ذلك يقال: رجل خِمّير وسكّير للمولع بهذه الأفعال»[١].

وجاء في «أدب الكاتب»: «فِعّيل: وهو لمن دام منه الفعل نحو: رجل سِكِّير: كثير السكر، وخِمِّير: كثير الشرب للخمر، ولا يقال ذلك لمن فعل الشيء مرة أو مرتين حتى يكثر منه أو يكون له عادة»[٢].

---

(١) «التفسير الكبير» (٢١ / ٢٢٣)، (١٠ / ١٧٢).

(٢) «أدب الكاتب» (٢٥٥).

الشراب، وخِمّير: كثير شرب الخمر»[1].

وفي «الفروق اللغوية» أن الشِرِّيب هو المنهمك بالشراب المحظور[2].

وفي «ديوان الأدب»: «الشرّيب: المولع بالشراب... السكِّيت: الدائم السكوت، الصِّمِّيت: الدائمُ الصمت... والعِبِّيث: الدائم العبث، والخمير: الدائم الشرب للخمر، والسكير الدائم السكر»[3].

والظاهر أن هذا البناء محول عن فعّال كما حُول مفعيل عن مفعال.

٩ ـ المبالغة بزيادة التاء:

تزاد التاء على قسم من الصفات فتكون للمبالغة كالراوية والعارفة والأصل فيهما الراوي والعارف وهما من أسماء الفاعلين وقد تزاد على صيغ المبالغة كالعلاّمة والنسَّابة والهُمزة والفروقة.

وللعلماء فيها أوجه.

جاء في «التصريح»: «وتأتي التاء للمبالغة في الوصف كراوية لكثير الرواية، وإنما أنثوا المذكر لأنهم أرادوا أنه غاية في ذلك الوصف والغاية مؤنثة.

ولتأكيدها أي المبالغة الحاصلة بغير التاء كنسَّابة وذلك لأن فعّالاً يفيد المبالغة بنفسه فإذا دخلت عليه التاء أفادت تأكيد المبالغة لأن التاء للمبالغة»[4].

وجاء في «الخصائص» أن الهاء في نحو علاّمة ونسابة «لم تلحق لتأنيث

---

(١) «التلويح» (٥٣ ـ ٥٤).

(٢) «الفروق اللغوية» (١٦٤).

(٣) «ديوان الأدب» (١٠٨) (مخطوطة)، (١ / ٣٣٩ ـ ٣٤٠).

(٤) «شرح التصريح» (٢ / ٢٨٨)، وانظر «ابن يعيش» (٥ / ٩٨)، «الكامل» للمبرد (١ / ١٦٤)، «همع الهوامع» (٢ / ١٧٠).

الموصوف بما هي فيه، وإنما لحقت لإعلام السامع أن هذا الموصوف بما هي فيه قد بلغ الغايةَ والنهاية فجعل تأنيث الصفة أمارة لما أريد من تأنيث الغاية والمبالغة، وسواء كان ذلك الموصوف بتلك الصفة مذكراً أم مؤنثاً»[١].

وفي «التلويح»: «تقول: رجلٌ راوية للشعر: إذا كان ينشده، ورجل علاّمة بالتشديد عالم جداً، ومعزابة: إذا كان يعزب بإبله في الرعي، أي: يبعدها لعزّه، يدخلون الهاء في جميع ذلك وذلك إذا مدحوه كأنهم أرادوا به داهية، وكذلك إذا ذموه فقالوا: رجل لحانة، أي: مخطىء في كلامه»[٢].

وفي «الكشاف» أن بناء (فُعَلة) كالهُمَزة يدل على أن ذلك عادة منه قد ضري بها ونحوها: اللُّعَنة والضُّحَكة[٣].

وفي «الفروق اللغوية»: «الفرق بين علاّم وعلاّمة أن الصفة بعلاّم صفة مبالغة وكذلك كل ما كان على فعال. وعلاّمة وإن كان للمبالغة فإن معناه ومعنى دخول الهاء فيه أنه يقوم مقام جماعة علماء فدخلت الهاء فيه لتأنيث الجماعة التي هي في معناه، ولهذا يقال: اللّه علاّم ولا يقال له علاّمة كما لا يقال أنه يقوم مقام جماعة علماء. فأما قولُ مَنْ قال أن الهاء دخلت في ذلك على معنى الداهية فإن ابن درستويه رده واحتج فيه بأن الداهية لم توضع للمدح خاصة ولكن يقال في الذم والمدح وفي المكروه والمحبوب... ولو كانت الداهيةُ صفةَ مدحٍ خاصة لكان ما قاله مستقيماً. وكذلك قوله: لحّانة شَبَّهوه بالبهيمة غلطٌ لأن البهيمة لا تلحن وإنما يلحن مَنْ يتكلم. والداهية اسم من أسماء الفاعلين الجارية على الفعل يقال: دهى يدهى فهو داهٍ وللأنثى داهية، ثم يلحقها التأنيث على ما يراد للمبالغة فيستوي فيه الذكر والأنثى مثل الراوية، ويجوز أن يقال: إن الرجل سمي داهية كأنه يقوم مقام جماعة دهاة، وراوية كأنه يقوم مقام

---

(١) «الخصائص» (٢/ ٢٠١)، «المحكم» (٢/ ١٢٥).

(٢) «التلويح في شرح الفصيح» (٧٥).

(٣) «الكشاف» (٣/ ٣٥٧)، «تفسير الرازي» (٣٢/ ٩١).

جماعة رواة على ما ذكر من قبل وهو قول المبرد»[1].

وفي «المزهر» أن الصخّابة كأنهم أرادوا به بهيمة[2].

والذي نراه في هذا الباب أن التاء التي ليست للتأنيث تُحوّلُ الوصفَ إلى الاسمية وقد مر بنا شيء من هذا الباب كالذبيحة والنطيحة والضحية فقد حولت التاء الوصف إلى الاسمية أي: حولتها إلى الذات. فالذبيحة هي ما أُعِدَّ للذبح من النَّعم وكذا الضحية، ونحوه ما جاء في أطعمة العرب كالرَّبيكة والرغيدة والصحيرة والسخونة فليست الربيكة كل ما يربك وإنما هي اسم لطعام خاص يطبخ من بر وتمر، والسخونة ليست لكل ما يسخن وإنما هي اسم لطعام خاص تصنعه العرب.

جاء في «الكشاف» في قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ غَآئِبَةٍ فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [النمل: ٧٥] «سمي الشيء الذي يغيب ويخفى غائبة وخافية فكانت التاء فيهما بمنزلتها في العافية والعاقبة ونظائرهما: النطيحة والرمية والذبيحة في أنها أسماء غير صفات»[3].

ومثله: أسماء الحشر وهي مؤنثة في الغالب كالقارعة والطامة والصاخَّة، فالقارعة هي ليست وصفاً لكل ما يقرع وإنما هو اسم لهذا اليوم المخصص وكذا الطامّة والصاخة وأخواتها.

وكذا الداهية والنازلة والقاصمة جاء في «التفسير الكبير» للفخر الرازي: «الداهية التي هي اسم الفاعل من دَهاهُ أمر كذا إذا أصابه وهو أمر صعب لأن الداهية صارت كالاسم الموضوع للشديد على وزن الباطية والسائبة التي لا تكون من أسماء الفاعلين وإن كانت الداهية أصلها ذلك غير أنها استعملت استعمال الأسماء وكتبت في أبوابها وعلى هذا يكون معناه ألزم وأضيق أي هي بحيث لا تدفع»[4].

---

(١) «الفروق اللغوية» (٦٨ ـ ٦٩).

(٢) «المزهر» (٢ / ٢٠٥).

(٣) «الكشاف» (٢ / ٤٦٠)، «تفسير الرازي» (٢٤ / ٢١٥).

(٤) «التفسير الكبير» (٢٩ / ٦٩).

وقد استعمل هذا النوعُ من الأبنية مما خُتم بالتاء في الآلات كالعارضة: واحدةُ عوارضِ السقف، والدامغة: الحديدة التي فوق مؤخرةِ الرَّحْلِ[1] ومثله: الطرّادة والملاّسة والقذّافة والزرّافة والدبابة[2].

وهكذا نرى أن ما خُتم بتاء التأنيث من هذه الصيغ انتقل من الوصفية إلى الاسمية وكذا الأمر في المبالغة فإن التاء فيها حولت الوصف إلى الاسمية فقولك: (هو راوية) يفيد الدلالة على الاسمية كالعارضة والداهية والنازلة.

هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية أن ما ختم بالتاء على وزن (فاعلة) كالداهية والقارعة والنازلة والقاصمة مما لم يرد به تأنيث (فاعل) يدل على العموم والشمول والشدة والمبالغة فليس كل ما ينزل يسمى نازلة حتى يكون عاماً مستطيراً وشديداً قاهراً. تقول: حَلَّتْ بهم نازلة أو جائحة: إذا عَمَّتهم بالبلاء. وتقول: حلّت به داهية، أي: نزل به أمر مستطير.

ولذا كانت أغلب أسماء الحشر مؤنثة كالقارعة والطامة والصاخة لما فيها من العموم والشمول والشدة والقهر. وكذلك معنى المبالغة فيما ختم بالتاء فإن قولك: (هو راوية) يفيد أن روايته أصبحت أمراً عاماً مشهوراً أو على درجةٍ بليغة من الاتصاف بالأمر، وكذا إذا قلت (هو طاغية) أو نحوها فكأنك قلت: هو داهية أو قارعة أو نازلة.

فليس كل راوٍ راوية، ولا كل عارف عارفة، كما أنه ليس كل نازل نازلة، ولا كل قاصم قاصمة، ولا داه داهية.

وكذا الأمر في الفعّالة وأخواتها فالتاء في العلاّمة حولت الوصف إلى اسمِ ذاتٍ كالطرادة والقذافة والدبابة وغيرها من أسماء الآلات والذوات.

وهكذا فإن ما ختم بهذه التاء أصبح اسماً واختفى منه معنى الحدث أو كاد،

---

(١) «ديوان الأدب» (١ / ٣٦٦، ٣٦٧).

(٢) «ديوان الأدب» (١٠٤) (مخطوطة)، «المغرب» (١ / ١٧٣).

والدليل على ذلك أنا لم نجد مما ختم بهذه التاء من صيغ المبالغة عاملاً[1] في كلام العرب لأنه أصبح اسماً لهذا الضرب من الناس الذين يزاولون هذه الأفعال فلم نجد مثلاً: هو راويةٌ الشعرَ أو فهامةٌ الأمورَ كما وجدنا: حذرٌ أموراً لا تضير، وأنه لمنحارٌ بوائكَها.

وعلى هذا فالمبالغة بزيادة التاء لا تبقي الوصف على حاله وإنما تحول الوصف إلى الاسمية، فالعلاّمة ليس هو العلاّم مع زيادة في المبالغة، ولا النسّابة هو النسّاب مع زيادة في المبالغة، وإنما هو تحويل الوصف إلى الاسم مع اشتهار المسمى بذلك.

وإلى هذا المعنى فيما أحسب ذهب مَنْ ذهب إلى أن الهاء دخلت على معنى الداهية أو أن الصخَّابة شبَّهوه بالبهيمة أي هو على معنى الاسمية.

* * *

(١) المقصود من ذلك عدم توفر عنصر الحدث الذي هو سبب التعدي أما العمل كما يراه النحاة فلنا فيه رأي.

اسم الآلة

يطلق اسم الآلة على الأداة التي يعالج بها وأوزانها ليست قياسية ونذكر هنا أموراً تتعلق بمعاني اسم الآلة هي:

١ ـ أنه قد يختلف البناء لاختلاف المعنى في اسم الآلة وذلك نحو: السُكّان والسكِّين من (سكن) وهما اسما آلة، فالسكان ذنب السفينة التي به تُعدَّلُ والسكان أيضاً ما تسكّن به السفينة، أي: تُمنع به من الحركة والاضطراب، والسكين: المدية.

قال ابن دريد: «السكّين فِعِّيل من ذبحت الشيء حتى سكن اضطرابه، وقال الأزهري: سميت سكيناً لأنها تُسكّن الذبيحةَ، أي: تُسكّنها بالموت»[1].

ونحو: الخازق والمخزق والمخزقة، فالخازق اسم آلة كالخاتم ومعناه السنان، والمخزقة: الحربة، والمِخْزق: عودٌ في طرفه مسمار يكون عند بياع التمر[2]. وكالخاطوف والخُطّاف، فالخاطوف شبيه بالمنجل يُشَدُّ في حبالة الصائد يختطفُ الظبيَ، والخُطّاف: حديدة تكون في الرَّحْلِ تُعلق فيها الأداة والعجلة، وكل حديدة حجناء خُطّاف[3].

وكالمنقار والمِنقر والناقور، فالمنقار منسر الطائر لأنه ينقر به أو هي حديدة كالفأس ينقر بها، والمِنقر بكسر الميم: المِعول، وأما الناقور فهو الصُورُ الذي ينقر فيه

---

(١) «لسان العرب» (سكن).

(٢) «لسان العرب» (خزق).

(٣) «لسان العرب» (خطف).

الملكُ، أي: ينفخ[1]. قال تعالى: ﴿فَإِذَا نُقِرَ فِي ٱلنَّاقُورِ﴾ [المدثر: ٨].

ونحو: المِغفر والغفارة، فالمغفر: بيضة الحديد، والغفارة: خرقة تستر الخمار أن يمسه دهن الرأس[2].

٢ ـ إن بناء مفعل ومفعال ومفعلة يدل على الأداة من دون قيد آخر أو زيادة في معنى كالمكنسة والمطرقة والمفتاح والمنشار والمبرد والمسنّ والمثقب. فالمكنسة: هي الأداة التي يكنس بها، والمطرقة: الأداة التي يطرق بها وهكذا.

٣ ـ إن صيغة فَعّال وفَعّالة وفُعّال وفِعّيل وفَعُّول وما فيه التضعيف عموماً تفيد التكثير في الآلة كالقذّاف وهو المنجنيق، والحرّاقة وهي ضرب من السفن فيها مرامي نيران يُرمى بها العدو في البحر[3] والكُلاّب والكَلُّوب والخُطّاف ونحوها وذلك أنها من صيغ المبالغة في الأصل وهي تفيد التكثير.

جاء في «الخصائص»: «فأما قولهم: خُطّاف ـ وإن كان اسماً ـ لاحقٌ بالصفة في إفادة معنى الكثرة ألا تراه موضوعاً لكثرة الاختطاف به؟ وكذلك سكين إنما هو موضوع لكثرة تسكين الذابح به. وكذلك البزار والعطار والقصار ونحو ذلك إنما هي لكثرة تعاطي هذه الأشياء وإن لم تكن مأخوذة من الفعل. وكذلك النُسّاف لهذا الطائر كأنه قيل له ذلك لكثرة نَسفِه بجناحيهِ، وكذلك الخُضّارى للطائر أيضاً كأنه قيل له ذلك لكثرة خضرته، والحُوَّارى لقوة حوره وهو بياضه. وكذلك الزمّل والزُمِّيل والزمّال إنما كررت عينه لقوة حاجته إلى أن يكون تابعاً وزميلاً»[4].

٤ ـ إن صيغة فِعال وفِعالة تدل على الاشتمال في الغالب كالحِزام والخمار والعِمامة والكِنانة، فالحزام يشتمل على الجسم ويلفه، والخمار يشتمل على الرأس

---

(١) «لسان العرب» (نقر).

(٢) «مفردات الراغب» (غفر).

(٣) «لسان العرب» (قذف)، (حرق).

(٤) «الخصائص» (٣/ ٢٦٧).

ويغطيه، وكذا العمامة بالنسبة إلى الرأس، والكنانة تحتوي ما فيها. جاء في «الفروق اللغوية»: «إن الفعالة للاشتمال مثل العصابة والعمامة والقلادة، ولذلك جاء أكثر الصناعات على فعالة نحو: القصارة والخياطة ومثل ذلك العبارة لاشتمالها على ما فيها»[١].

وجاء في «بدائع الفوائد»: «وبنوا (الصراط) على زنة (فِعال) لأنه مشتملٌ على سالكهِ اشتمالَ الحلق على الشيء المسروط وهذا الوزن كثير في المشتملات على الأشياء كاللحاف والخمار والرداء والغطاء والفراش»[٢].

٥ ـ بناء فاعول وفاعولة في الآلة يدل على المبالغة في القيام بالفعل أو المبالغة في الآلة نفسها من حيث هي كالناعور والصاقور والساطور والناقور والطاحونة. فالصاقور: فأس عظيمة تكسر بها الحجارة[٣]، والناعور معروف، والناقور: الصور، قال تعالى: ﴿فَإِذَا نُقِرَ فِي ٱلنَّاقُورِ﴾ [المدثر: ٨].

ومن أبنية المكان على هذا الوزن البالوعة: وهي التي تكثر البلع وتبلع ما يقدم لها، والساروطة في اللغة الدارجة: المكان الذي يكثر السرط ويسرط ما يصل إليه.

ومن أبنية المبالغة على هذا الوزن الجارود ومنه: سَنَةٌ جارود، أي: مقحطة شديدة المحل[٤] والفاروق.

فهذا يدل على المبالغة في القيام بالفعل آلة أو مكاناً أو وصفاً.

٦ ـ قد يغير بناء الآلة عن القياس لأنه لم يقصد بها قصد الفعل كما مر في أسماء المكان وذلك نحو: المُنخُل والمُسعُط والمُدُق والمُكحلة ـ فالمنخل ليس لكل ما يُنخل به؛ بل هو اسم مخصوص بآلة معينة على هيئة معينة فلو نخلتَ بخرقة ونحوها لم يسم

---

(١) «الفروق اللغوية» (٧٣)، وانظر «الكليات» (٣٩٦ ـ ٣٩٧).

(٢) «بدائع الفوائد» (٢ / ١٦).

(٣) «ديوان الأدب» (١ / ٣٧١).

(٤) انظر «لسان العرب» (جرد).

منخلاً، ولو أردتَ ذلك لَبنَيته على الأصل فقلت: مِنْخَل، وكذلك المُسعُط: هو اسم لما يوضع فيه السعوط ويكون على صفة مخصوصة، وكذلك المدق ليس اسماً لكل ما يدق به بل هو مخصوص بنوع مما يدق به كفِهر العطار.

جاء في «شرح الرضي على الشافية»: «قال سيبويه في المكحلة وأخواتها: لم يذهبوا بها مذهب الفعل ولكنها جعلت أسماء لهذه الأوعية، يعني أن المكحلة ليست لكل ما فيه الكحل ولكنها اختصت بالآلة المخصوصة وكذا أخواتها فلم تكن مثل المكسحة والمصفاة فجاز تغييرها عما عليه قياسُ بناء الآلة كما قلنا في المسجد وأخواته.

والمُسعط: ما يُسعط به الصبي أو غيره، أي: يجعل به السعوط في أنفه، والمُدُق: ما يدق به الشيء كفِهر العطار، والمُدهن: ما يجعل فيه الدهن من زجاج ونحوه»[1].

***

---

(١) «الرضي على الشافية» (١ / ١٨٧)، وانظر «سيبويه» (٢ / ٢٤٨).

الجموع

الجموع في العربية على نوعين: جمع سالم وجمع تكسير. وجمع التكسير له أوزان كثيرة تبلغ سبعة وعشرين وزناً وقد يكون للاسم الواحد عدة جموع نحو: كافر وكفار وكَفَرة وكافرين، وساجد وسُجَّد وسجود وساجدين، وراكب وركاب وركبان، فما تفسير هذه الظاهرة؟ وهل تختلف معاني الجموع باختلاف الأوزان؟

إن القرآن الكريم استعمل الساجدين مثلاً والسُجَّد والسجود، واستعمل الكفار والكفرة والكافرين وغيرها من الجموع المختلفة فهل دلالات هذه الجموع المختلفة واحدة؟

إن النحاة لم يفسروا هذا الأمر تفسيراً كاملاً فلم يفرقوا لنا بين فُعَّال جمع فاعل وفَعَلة جمع فاعل مثلاً كالطلاب والطلبة، ولم يخبرونا بالفرق بين فُعلاء وفِعال جمع فَعيل كضعفاء وضِعاف جمع ضعيف وغير ذلك من الأوزان المختلفة.

يذهب النحاة إلى أن أهم أسباب الاختلاف تعود إلى اختلاف اللغات، وإلى دلالة الجمع على القلة أو الكثرة، أو تعود إلى اختلاف المعاني بأن تكون اللفظة مشتركة بين معنيين فيجمع كل معنى على وزن كالخِيلان جمع الخال الذي هو الشامة والأخوال جمع الخال الذي هو أخو الأم. وربما فرقوا في ألفاظ قليلة بين جمعين لمفرد واحد غير مشترك كالركبان والركاب جمع راكب وكالعباد والعبيد جمع عبد.

إننا نرى أن الأوزان المختلفة لها معان مختلفة فلا نرى أن (فَعَلة) في دلالته على الجمع كفُعّال، فالكُتّاب ليس بمعنى الكَتَبَة تماماً، ولا نرى أن (فُعْلاً) كالفُعْلان،

فالعُمْي ليس بمعنى العميان تماماً ولولا اختلاف المعنى ما كان اختلاف الأوزان.

إن أهم الأسباب لاختلاف أوزان الجموع ما يأتي:

١ ـ **اختلاف لغات العرب**: وهو من الأسباب المهمة لاختلاف الجموع وذلك كالأقْوُس والأقواس جمع قوس، والأمكنة والأمكن جمع مكان، والفِسال والفسول جمع فَسْل ونحوها.

قال سيبويه في (قوس) إن جمعه أقواس «وقد قال بعضهم في هذا الباب حين أراد بناء أدنى العدد أفعُل فجاء به على الأصل وذلك قليل، قالوا: قوس وأقوُس. . . وقالوا: زوج وأزواج وزِوَجة وثور وأثوار وثِوَرَة وبعضهم يقول: ثِيَرة»[1].

وذكر أن تميماً قد تخفف فُعُلاً كحُمُر جمع حمار وخُمُر جمع خمار[2] فتقول: حُمْر وخُمْر. وقال: «وقد قال بعض العرب أمكن كأنه جمع مَكْن لا مكان لأنا لم نر فعيلاً ولا فَعالاً ولا فِعالاً ولا فُعالاً يكسّرن مذكرات على أفعُل»[3]. وذكر أن فَسْلاً يجمع على فِسال ثم قال: «وسمعنا من العرب من يقول: فَسْل وفُسول فكسروه على فعول كما كسروه عليه إذ كان اسماً»[4]. قال: «وبلغنا أن بعضهم يقول: جبَل وأجبُل»[5].

وذكر أن (فُعْلة) تجمع على فُعُلات كغرفة وغُرُفات قال: «ومن العرب من يفتح العين إذا جمع بالتاء فيقول: رُكَبَات وغُرَفات. . . ومن العرب مَنْ يدع العين من الضمة في فعلة فيقول عُرْوات وخُطْوات»[6] وغير ذلك.

---

(١) «سيبويه» (٢ / ١٨٥).
(٢) «سيبويه» (٢ / ١٩٢).
(٣) «سيبويه» (٢ / ١٩٩).
(٤) «سيبويه» (٢ / ٢٠٤).
(٥) «سيبويه» (٢ / ٢٧٧).
(٦) «سيبويه» (٢ / ١٨٢).

وقد جعل بعضهم السبب الأول في تعدد الجموع تعدد اللغات بل كاد يحصره به، يقول الدكتور إبراهيم السامرائي: «وكثرة صيغ جموع التكسير في العربية تسترعي التأمل والنظر بحيث لا نستطيع أن نفسر ذلك بغير القول بتعدد اللهجات»[1] غير أنه يقول في مكان آخر من الكتاب نفسه «والنظر في الأساليب يدل على أن العربية خصّت صيغة جمع بمفرد معين في الدلالة على مادة من المواد، كما خصت صيغة جمع آخر بالمفرد نفسه في الدلالة على مادة أخرى. فالعين وهي الباصرة قد جمعت في القرآن على (أعين) وعين الماء قد جمعت في القرآن نفسه على عيون»[2].

والحقيقة أن هذا ليس مما خصت به العربية صيغة الجمع وإنما هو مما خص به القرآن الكريم قسماً من الجموع في الاستعمال، فقد خص استعمال الحمير مثلاً حيث وردت بالحُمُر الأهلية قال تعالى: ﴿وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا﴾ [النحل: ٨] وقال: ﴿إِنَّ أَنكَرَ ٱلْأَصْوَٰتِ لَصَوْتُ ٱلْحَمِيرِ﴾ [لقمان: ١٩] وخصَّ الحُمُر بالوحشية قال تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ ۝ فَرَّتْ مِن قَسْوَرَةٍ﴾ [المدثر: ٥٠ ـ ٥١] والقسورة: الأسد.

ومن ذلك ما خصه باستعمال الموتى والأموات والميتين جمع ميت فاستعمل الموتى لمن أصابهم الموت حقيقة، وقد وردت (الموتى) سبع عشرة مرة في القرآن الكريم بهذا المعنى ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [البقرة: ٢٦٠] وقوله: ﴿۞ وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [الأنعام: ١١١] وقوله: ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَـٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧىَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [القيامة: ٤٠].

واستعمل الأموات لمن ماتوا حقيقة ولغيرهم، أي: للموت المعنوي، قال تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَـٰكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨] وقال: ﴿وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ۝ أَمْوَٰتٌ غَيْرُ أَحْيَآءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ [النحل: ٢٠ ـ ٢١].

---

(١) «دراسات في اللغة» (٧٨).

(٢) «دراسات في اللغة» (٩١).

وقال: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَن يُقْتَلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتٌۢ ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ وَلَٰكِن لَّا تَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ١٥٤]، وقال: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ ٱلْأَرْضَ كِفَاتًا ۝ أَحْيَآءً وَأَمْوَٰتًا﴾ [المرسلات: ٢٥ ـ ٢٦]، وقال: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ ۚ﴾ [فاطر: ٢٢].

واستعمل الميّتين لمن لم يمت قال تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُم بَعْدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ﴾ [المؤمنون: ١٥]، وقال: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾ [الزمر: ٣٠]، وقال: ﴿أَفَمَا نَحْنُ بِمَيِّتِينَ ۝ إِلَّا مَوْتَتَنَا ٱلْأُولَىٰ وَمَا نَحْنُ بِمُعَذَّبِينَ﴾ [الصافات: ٥٨ ـ ٥٩] وغير ذلك.

والظاهر أن تعدد اللغات إنما هو سبب واحد من جملة أسباب تعدد الجموع وليس هو السبب الوحيد.

٢ ـ إن العربي قد يضطره شعر أو سجع إلى أن يستعمل أكثر من جمع لمعنى واحد أو أن يأتي بلفظ على غير قياس؛ فإن لغة الشعر لغة خاصة وأن العرب قد «يخرجون الكلم عن أوضاعها لغرض الازدواج فيقولون ـ مثلاً ـ آتيك بالغدايا والعشايا مع أن فيه ارتكاباً لما يخالف اللغة»[١].

جاء في «لسان العرب»: «وقالوا: إني لآتيه بالغدايا والعشايا، والغداة لا تُجمع على الغدايا ولكنهم كسروه على ذلك ليطابقوا بين لفظه ولفظ العشايا فإذا أفردوه لم يكسروه»[٢].

وعلى أي حال فنحن لا نعني هذا القسم الذي تأتي به الضرورة فإن هذا قد يقع في شعر أو سجع، ولغة الشعر لغة خاصة تضطر صاحبه إلى أن يرتكب ما لا يرتكبه غيره من أرباب القول.

٣ ـ اختلاف المعنى: قد يكون للكلمة الواحدة أكثر من معنى بأن تكون اللفظة مشتركة فيفرق بينها في الجموع، أو يكون معناها واحداً غير مشترك ولكن جموعها

---

(١) «البرهان في علوم القرآن» للزركشي (١ / ٧١).

(٢) «لسان العرب» (غدا) (١٩ / ٣٥٣).

تختص بمعان مختلفة وذلك نحو: الربيع، فإن ربيع الكلأ يجمع على (أربِعة) ويجمع ربيع الجدول على (أربعاء)، ويجمع خال الرجل على أخوال، والخال الذي في الجسد على خِيلان[1]، والخُفّ يجمع على خِفاف وأما خف البعير فإنه يجمع على أخفاف[2]، والركبان جمع راكب لا يكون إلا لركّاب الإبل، أما الركّاب فإنه يكون لركاب الخيل والسفينة وغيرها[3]، والسماء بمعنى المطر يذكر ويؤنث والأغلب عليه التأنيث والجمع في القلة على (أَسْمِية) وفي الكثرة على (سُمِيّ) كفُعول، وأما السماء المظلة فهي مؤنثة لا غير وجمعها سماوات لا غير[4]، والكعاب والكعوب جمع (كعب) فالكعوب للرمح والكعاب للإنسان وغيره[5].

وكالأسرى والأسارى فقد فرق أبو عمرو بين الأسرى والأسارى فقال: «الأسارى: الذين في وثاق، والأسرى: الذين في اليد»[6] وقيل: بل هو من اختلاف اللغات[7].

وكالعِدى والعُدى، فالعِدى بكسر العين الأعداء الذين تقاتلهم، وبضمها الأعداء الذين لا تقاتلهم[8].

وكالكفار والكفرة فإن الكفار في جمع الكافر المضاد للإيمان أكثر استعمالاً، والكفرة في جمعِ كافرِ النعمة أكثر استعمالاً[9].

---

(١) «إصلاح المنطق» (٤٠١).

(٢) «الكليات» لأبي البقاء (١٧٩).

(٣) «لسان العرب» (ركب) (١ / ٤١٣)، «الكليات» (١٩٦).

(٤) «الكليات» (٢٠٧).

(٥) «ديوان الأدب» (١ / ٩٦).

(٦) «التفسير الكبير» للرازي (٣ / ١٧٢ ـ ١٧٣)، «الكليات» (٤٦)، وانظر «ضوابط الفنون» لأبي البقاء فصل الألف والسين، «المزهر» (٢ / ٢٩١).

(٧) «الصاحبي» (٢١).

(٨) «الكليات» (٢٥٩)، «ضوابط الفنون» فصل العين.

(٩) «الكليات» (٣٠٥).

وكالعباد والعبيد فأكثر ما يقال عباد اللّه وعبيد الناس[1].

٤ ـ **القلة والكثرة**: وهو سبب آخر من أسباب اختلاف الجموع، وأمثلة القلة: (أفعُل) كأشهر و(أفعال) كأشياخ و(أفعِلة) كأغرِبة و(فِعْلة) كَشِيْخة وفِتْية[2].

وزاد الفراء (فَعَلة) كقوله (هم أَكَلة رأس) أي: قليلون يكفيهم ويُشبعهم رأسٌ واحد[3]. قيل: «وليس بشيء إذ القلة مفهومة من قرينة شِبَعهم بأكلِ رأسٍ واحد لا من إطلاق فَعَلة»[4].

ونقل التبريزي أن منها (أفعلاء) كأصدقاء[5]، غير أن الجمهور على الأمثلة الأربعة الأولى.

كما أن الجمع السالم بنوعيه يفيد القلة[6] عندهم كالسنبلات والسنابل والجفنات والجِفان والزيدِين والزيود، فالسالم يفيد القلة والتكسير يفيد الكثرة.

وقد يستغنى بجمع عن جمع فيستعمل جمع القلة للقلة والكثرة وبالعكس كالرجال فهو من أوزان الكثرة ويستعمل للقلة والكثرة، وكالأقلام جمع قلم وهو من أمثلة القلة ويستعمل للقلة والكثرة[7].

قال سيبويه: «فأما القِرَدة فاستغني بها عن (أقراد) كما قالوا: ثلاثة شسوع فاستغنوا بها عن أشساع وقالوا: ثلاثة قروء فاستغنوا بها عن ثلاثة أقراء»[8].

---

(١) «الكشاف» (٢ / ٢٢٤).

(٢) «سيبويه» (٢ / ١٧٥ ـ ١٩٤)، و«ابن يعيش» (٥ / ٩).

(٣) «الرضي على الكافية» (٢ / ٢١٢)، وانظر «الكشاف» (٢ / ٤٨١)، «إصلاح المنطق» (١٩٥)، «التلويح» (٨٢)، «الأمالي» لأبي علي القالي (١ / ٢١٧).

(٤) «الرضي على الكافية» (٢ / ٢١٢).

(٥) «الرضي على الكافية» (٢ / ٢١٢).

(٦) «ابن يعيش» (٥ / ١٠)، «سيبويه» (٢ / ١٨١ ـ ١٨٣).

(٧) «ابن يعيش» (٥ / ١١).

(٨) «سيبويه» (٢ / ١٧٩).

والمراد بالقلة ما كان من الثلاثة إلى العشرة فإن زاد على العشرة فهو من جموع الكثرة[1]، فيقال مثلاً: أربعة أحرف أو عشرة أحرف فإن زادت على العشرة قيل: حروف، ويقال: خمسة فتية فإن زادوا على العشرة قيل: فتيان.

قال تعالى: ﴿بِثَلَٰثَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [آل عمران: ١٢٤] وقال: ﴿بِخَمْسَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [آل عمران: ١٢٥] فاستعمل الآلاف للقلة، وقال: ﴿خَرَجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ﴾ [البقرة: ٢٤٣] فدل قوله (ألوف) على أنهم زادوا على عشرة آلاف فاستعمل الأفعال للقلة والفعول للكثرة.

وقال: ﴿وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾ [لقمان: ٢٧] فاستعمل (الأفعل) للقلة لأنها سبعة وقال: ﴿وَإِذَا ٱلْبِحَارُ فُجِّرَتْ﴾ [الانفطار: ٣] وقال: ﴿وَإِذَا ٱلْبِحَارُ سُجِّرَتْ﴾ [التكوير: ٦] فاستعمل البحار للدلالة على الكثرة لأنها جميعها تتفجر وتسجر يوم القيامة.

وقال في أصحاب الكهف: ﴿إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ ءَامَنُوا۟ بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَٰهُمْ هُدًى﴾ [الكهف: ١٣]، وقال فيهم أيضاً: ﴿إِذْ أَوَى ٱلْفِتْيَةُ إِلَى ٱلْكَهْفِ﴾ [الكهف: ١٠] فاستعمل الفتية للقلة لأن أكثر ما قيل في عدتهم سبعة وثامنهم كلبهم، في حين قال تعالى في سورة يوسف: ﴿وَقَالَ لِفِتْيَٰنِهِ ٱجْعَلُوا۟ بِضَٰعَتَهُمْ فِى رِحَالِهِمْ﴾ [يوسف: ٦٢] فدل ذلك على أنهم أكثر من عشرة إذ لا شك أن عمال العزيز الذين يعملون على الطعام أكثر من عشرة فاستعمل الفتية للقلة والفتيان للكثرة.

وقال تعالى: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧] لأن أشهر الحج ثلاثة، وقال: ﴿تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ [البقرة: ٢٢٦]، وقال: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ [البقرة: ٢٣٤]، وقال: ﴿فَسِيحُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ [التوبة: ٢]، وقال: ﴿فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشْهُرٍ﴾ [الطلاق: ٤]، وقال: ﴿فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ﴾ [التوبة: ٥] فاستعمل الأشهر للقلة ولكنه قال: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦]

---

(١) «سيبويه» (٢ / ١٧٥).

فاستعمل الشهور لما زاد على العشرة[1].

ومن ذلك الإخوة والإخوان، فالإخوة جمع قلة والإخوان جمع كثرة وأكثر ما تستعمل الإخوة في أخوة النسب والإخوان للأصدقاء[2].

ووردت (الإخوة) في القرآن الكريم كلها بمعنى أخوة النسب كقوله تعالى: ﴿ وَجَآءَ إِخْوَةُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٥٨]، وقوله: ﴿فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ﴾ [النساء: ١١] إلا في موطن واحد وهو قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠]، ويمكن تخريجه على أنهم بمنزلة الأخوة في النسب.

جاء في «التفسير الكبير»: «قال بعض أهل اللغة: (الإخوة) جمع الأخ من النسب، و(الإخوان) جمع الأخ من الصداقة قال اللّه تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ تأكيداً للأمر وإشارة إلى أن ما بينهم ما بين الإخوة من النسب والإسلام كالأب قال قائلهم:

أبـــي الإســـلام لا أب لـــي ســـواه إذا افتخـــروا بقيـــس أو تميـــم»[3]

ووردت كلمة (إخوان) في اثنين وعشرين موطناً في كتاب اللّه منها: ما هو بمعنى الأصدقاء كقوله تعالى: ﴿وَفِرْعَوْنُ وَإِخْوَٰنُ لُوطٍ﴾ [ق: ١٣] وقوله: ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِى صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَٰنًا﴾ [الحجر: ٤٧]، وقوله: ﴿فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾ [آل عمران: ١٠٣].

ومنها: ما هو بمعنى النسب نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ ءَابَآئِهِنَّ أَوْ ءَابَآءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَآئِهِنَّ أَوْ أَبْنَآءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَٰنِهِنَّ أَوْ بَنِىٓ إِخْوَٰنِهِنَّ﴾ [النور: ٣١]، وقوله: ﴿ لَّا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ فِىٓ ءَابَآئِهِنَّ وَلَآ أَبْنَآئِهِنَّ وَلَآ إِخْوَٰنِهِنَّ وَلَآ أَبْنَآءِ إِخْوَٰنِهِنَّ﴾ [الأحزاب: ٥٥]، وقوله: ﴿ وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا۟ مِنۢ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَٰتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ إِخْوَٰنِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخَوَٰتِكُمْ﴾ [النور: ٦١].

---

(١) انظر «الأيام والليالي والشهور» للفراء (٥٣ ـ ٥٤).

(٢) انظر «المخصص» (٣ / ١٤٨)، «الكليات» (٢٣)، «ضوابط الفنون» فضل الألف والخاء.

(٣) «التفسير الكبير» (٢٨ / ١٢٩).

وسبب ذلك أن كل ما ورد من (إخوان) بمعنى الأخ في النسب فالخطاب فيه لعموم المؤمنين وليس لواحد منهم فاقتضى المقام الكثرة فجاء بصيغة (إخوان) الدالة على الكثرة بدل (إخوة) التي هي للقلة.

هذا هو الأصل في استعمال القلة والكثرة وقد يعدل عن ذلك لضربٍ من البلاغة فقد تُعطى القلة وزنَ الكثرة والكثرة وزن القلة لغرضٍ ما أو قد يُخَصُّ كل من الوزنين بمعنى فمن ذلك قوله تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِى كُلِّ سُنۢبُلَةٍ مِّاْئَةُ حَبَّةٍ ۗ وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٦١]، وقوله: ﴿إِنِّىٓ أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنۢبُلَٰتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَٰتٍ﴾ [يوسف: ٤٣].

فأنت ترى أن العدد واحد هو (سبع) ولكنه استعمل معه جمع الكثرة مرة والقلة مرة أخرى، والسبب في ذلك أن الآية الأولى سيقت في مقام التكثير والمضاعفة فجيء بها على (سنابل) لبيان التكثير، وأما قوله (سبع سنبلات) فجاء بها على لفظ القلة لأن السبعة قليلة ولا مقتضى للتكثير[1].

ومن ذلك قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ [البقرة: ٥٨] وفي الأعراف: ﴿نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطِيٓـَٰٔتِكُمْ﴾ [الأعراف: ١٦١] فجاء بالأولى على الكثرة وبالثانية على القلة والقصة واحدة. والسبب أن المقام في البقرة يقتضي التكثير والتفضّل إذ إنه «لما أضاف ذلك القول إلى نفسه فقال: ﴿وإذ قلنا﴾ لا جرم قَرَنَ به ما يليقُ بجودهِ وكرمه وهو غفرانُ الذنوب الكثيرة فذكر بلفظ الجمع الدال على الكثرة، وفي (الأعراف) لما لم يُضفْ ذلك إلى نفسه بل قال: ﴿وإذ قيل﴾ لا جرم ذكر ذلك بجمع القلة»[2].

ولو لاحظتَ الفرق بين القصتين لرأيت أن الكثرة أليق في مكانها والقلة أليق في مكانها، فقد قال تعالى في سورة البقرة: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُوا۟ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ فَكُلُوا۟ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ

(١) انظر «التفسير القيم» (١٥٤ ـ ١٥٥)، «البرهان» للزركشي (٤ / ٢٢).

(٢) «التفسير الكبير» (٣ / ٩٢ ـ ٩٣).

رَغَدًا وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَـٰيَـٰكُمْ ۚ وَسَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ .

وفي الأعراف قال: ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ ٱسْكُنُوا۟ هَـٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ وَكُلُوا۟ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطِيٓـَٔـٰتِكُمْ ۚ سَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ .

فأنتَ ترى أن مقام التفضّل في (البقرة) أوضح فقد بدأ الآية بقوله: ﴿وَإِذْ قُلْنَا﴾ فنسب القول إلى نفسه تعالى، وفي الأعراف: ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ﴾ فبناه للمجهول. وقال في (البقرة): ﴿ٱدْخُلُوا۟ هَـٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ فَكُلُوا۟﴾ فعقب الأكل على مجرد الدخول أي: جعلَ الأكل في عقب الدخول.

وقال في (الأعراف): ﴿ٱسْكُنُوا۟ هَـٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ وَكُلُوا۟﴾ جعل الأكل مع السكن مقترناً به، أي: أن الأكل لا يحصل إلا مع السكن لا بمجرد الدخول فاستعمل الدخول والفاء الدالة على التعقيب في (البقرة) واستعمل السكن والواو في (الأعراف).

وقال ﴿رَغَدًا﴾ في البقرة وأسقطها في (الأعراف).

وقدم السجود على القول في (البقرة) والسجود أفضل لأنه أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وأخَّر السجود عن القول في (الأعراف).

وقال في (البقرة): ﴿نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَـٰيَـٰكُمْ﴾ للدلالة على الكثرة، وقال في (الأعراف): ﴿نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطِيٓـَٔـٰتِكُمْ﴾ فأتى بجمع القلة.

وقال في (البقرة): ﴿وَسَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ بزيادة الواو للاهتمام والتنويع والتأكيد، وحذف الواو في (الأعراف).

فأنت ترى أن مقام التفضل في (البقرة) أكبر وأتم ولذلك كان أولى باستعمال الكثرة.

وقد يؤتى بأوزان القلة والكثرة للمغايرة بين معنيين وضعاً أو تخصيصاً لا للدلالة على القلة والكثرة كالأخوال والخيلان جمع الخال، والأربعة والأربعاء جمع الربيع، والأنفس والنفوس؛ فإن العرب خصوا التوكيد المعنوي بلفظ الأنفس والأعين ولم

يستعملوا له النفوس ولا العيون فنقول (جاء الزيدون أنفسهم) لا نفوسهم وإنْ زادوا على العشرة، وكالأعين والعيون جمع العين فقد خص اللّه تعالى (الأعين) بالباصرة و(العيون) بعيون الماء كما ذكرنا.

فحيثما وردت (أعين) في القرآن الكريم أُريدَ بها الأعينَ الباصرة ولم يرد بها القلة فقد جاء هذا الجمع في (٢٢) اثنين وعشرين موطناً.

ورد بمعنى الرعاية في أربعة مواطن وهي قوله تعالى: ﴿ وَٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ بِأَعۡيُنِنَا ﴾ [هود: ٣٧]، وقوله: ﴿ أَنِ ٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ بِأَعۡيُنِنَا ﴾ [المؤمنون: ٢٧]، وقوله: ﴿ فَإِنَّكَ بِأَعۡيُنِنَاۖ ﴾ [الطور: ٤٨]، وقوله: ﴿ تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا ﴾ [القمر: ١٤].

وفي ثمانية عشر موطناً بمعنى الباصرة كقوله تعالى: ﴿ وَلَهُمۡ أَعۡيُنٞ لَّا يُبۡصِرُونَ بِهَا ﴾ [الأعراف: ٧٩]. وقوله: ﴿ ٱلَّذِينَ كَانَتۡ أَعۡيُنُهُمۡ فِي غِطَآءٍ عَن ذِكۡرِي ﴾ [الكهف: ١٠١]، وهم الكفار وهم كثرة ولا شك تربو أعينهم على العشرة.

وقد وردت (العيون) في القرآن الكريم في عشرة مواطن كلها بمعنى عيون الماء كقوله تعالى: ﴿ فِي جَنَّٰتٖ وَعُيُونٍ ﴾ [الحجر: ٤٥]، وقوله: ﴿ فِي ظِلَٰلٖ وَعُيُونٖ ﴾ [المرسلات: ٤١] ونحوها.

ومن ذلك ما خصه باستعمال (القاعدين) و(القعود) جمع (قاعد) فقد خص القرآن الكريم لفظ (القعود) بالقعود الحقيقي و(القاعدين) بمعنى القعود عن الجهاد.

وقد وردت (القعود) ثلاث مرات في القرآن كلها بمعنى القعود الحقيقي وهي قوله تعالى: ﴿ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلۡوَقُودِ * إِذۡ هُمۡ عَلَيۡهَا قُعُودٞ ﴾ [البروج: ٥ ـ ٦]، وقوله: ﴿ ٱلَّذِينَ يَذۡكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمٗا وَقُعُودٗا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمۡ ﴾ [آل عمران: ١٩١]، وقوله: ﴿ فَإِذَا قَضَيۡتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ فَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ قِيَٰمٗا وَقُعُودٗا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمۡۚ ﴾ [النساء: ١٠٣].

ووردت (قاعدون) في ستة مواطن كلها بمعنى القعود عن الجهاد وهي قوله تعالى: ﴿ فَٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ ﴾ [المائدة: ٢٤] أي: ماكثون مقيمون، وقوله: ﴿ فَثَبَّطَهُمۡ وَقِيلَ ٱقۡعُدُواْ مَعَ ٱلۡقَٰعِدِينَ ﴾ [التوبة: ٤٦]، وقوله:

﴿ ذَرْنَا نَكُن مَّعَ ٱلْقَٰعِدِينَ ﴾ [التوبة: ٨٦]، وقوله: ﴿ لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ۚ فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ دَرَجَةً ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَفَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: ٩٥].

ومن ذلك ما خصه باستعمال القيام والقائمين جمع (قائم) فقد خص (القيام) بالقيام الحقيقي و(القائمين) بمعنى القيام بالأمر والعكوف.

فقد وردت (قيام) جمع قائم في أربعة مواطن كلها بمعنى القيام الحقيقي وهي قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ ﴾ [الزمر: ٦٨]، وقوله: ﴿ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا ﴾ [آل عمران: ١٩١]، وقوله: ﴿ فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا ﴾ [النساء: ١٠٣]، وقوله: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَٰمًا ﴾ [الفرقان: ٦٤].

ووردت (قائمون) في موطنين ليس واحد منهما بمعنى القيام الحقيقي وهما قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ هُم بِشَهَٰدَٰتِهِمْ قَآئِمُونَ ﴾ [المعارج: ٣٣]، وقوله: ﴿ وَطَهِّرْ بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْقَآئِمِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ ﴾ [الحج: ٢٦]، والقائمون هنا بمعنى العاكفين بدلالة قوله تعالى: ﴿ أَن طَهِّرَا بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْعَٰكِفِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ ﴾ [البقرة: ١٢٥].

وهو نظير الاستعمال السابق في قعود وقاعدين.

وقد يؤتى بجمع القلة للدلالة على قلة نسبية لا حقيقية بمعنى أنه إذا قيس المعدود بمقابله كان قليلاً، فيستعمل للأكثر جمع الكثرة ولما هو دونه في الكثرة جمع القلة وإن كان كثيراً في ذاته، فمن ذلك استعمال الأبرار والبررة.

فقد وردت (الأبرار) في ستة مواطن من كتاب الله وهي كلها في المؤمنين وهم ولا شك يزيدون على العشرة قال تعالى: ﴿ وَتَوَفَّنَا مَعَ ٱلْأَبْرَارِ ﴾ [آل عمران: ١٩٣]، وقال: ﴿ إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِن كَأْسٍ ﴾ [الإنسان: ٥]، وقال: ﴿ إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ * وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ ﴾ [الانفطار: ١٣ ـ ١٤]، وقال: ﴿ إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ * عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ ﴾ [المطففين: ٢٢ ـ ٢٣]، وقال: ﴿ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ لِّلْأَبْرَارِ ﴾ [آل عمران: ١٩٨]، وقال: ﴿ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ ﴾ [المطففين: ١٨].

ولم يرد لفظ (البررة) إلا في موطن واحد وهو في صفة الملائكة وهو قوله تعالى: ﴿ بِأَيْدِي سَفَرَةٍ * كِرَامٍ بَرَرَةٍ ﴾ [عبس: ١٥ ـ ١٦]، ولعل ذلك يعود إلى أن الأبرار إذا قيسوا بالفجار كانوا قلة فجيء بالفجار على جمع الكثرة والأبرار على جمع القلة، وهذا المعنى يذكره القرآن في أكثر من موطن من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ ﴾ [سبأ: ١٣]، وقوله: ﴿ وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [يوسف: ١٠٣]، وقوله: ﴿ وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ [الأنعام: ١١٦]، فجيء بالجمع للدلالة على القلة النسبية. وجاء في صفة الملائكة بلفظ البررة لا الأبرار للدلالة على الكثرة لأنهم كلهم كذلك بخلاف البشر. فهذا أحد الأوجه التي يمكن تخريجها عليه ولها أوجه أخرى ربما عرضنا لها في موطنها.

* * *

جمع الصفات

الجمع السالم

ذكرنا أن الأصل في الجمع السالم أنه يفيد القلة غير أن هذا القول ليس على إطلاقه وإنما يحتاج إلى تفصيل، فإن هذا الجمع يدل على القلة في الجوامد، وأما في الصفات فإن دلالته على القلة ليست مطردة بل نستطيع أن نقول: إن الأصل فيه عدم دلالته على القلة وإنما الأصل فيه أن يدل على الحدث، فجمع الصفات جمعاً سالماً يُقرِّبها من الفعلية وتكسيرها يبعدها من الفعلية إلى الاسمية.

قال ابن يعيش: «اعلم أن تكسير الصفة ضعيف والقياس جمعها بالواو والنون، وإنما ضعف تكسيرها لأنها تجري مجرى الفعل وذلك أنك إذا قلت: زيد ضارب، فمعناه: يَضرب أو ضربَ إذا أردت الماضي، وإذا قلت: مَضروب فمعناه: يُضرب أو ضُرب لأن الصفة في افتقارها إلى تقدم الموصوف كالفعل في افتقاره إلى الفاعل. . . فكان القياس ألا تُجمع كما أن الأفعال لا تجمع.

فأما جمع السلامة فإنه يجري مجرى علامة الجمع من الفعل إذا قلت: يقومون ويضربون فأشبه قولك: قائمون يقومون، وجرى جمع السلامة في الصفة مجرى جمع الضمير في الفعل لأنه يكون على سلامة الفعل، فكل ما كان أقرب إلى الفعل كان من جمع التكسير أبعد وكان الباب أن يجمع جمع السلامة لما ذكرناه أن ضاربون ومضروبون يشبه يَضربون ويُضربون من حيث سلامة الواحد في كل منهما وأن الواو للجمع والتذكير كما كانت في الفعل كذلك. وقد تُكسر الصفة على ضعفٍ لغلبة

الاسمية، وإذا كثر استعمال الصفة مع الموصوف قَويت الوصفيةُ وقلّ دخول التكسير فيها، وإذا قل استعمال الصفة مع الموصوف وكثر إقامتها مقامه غلبت الاسمية عليها وقوي التكسير فيها»[1].

وجاء في «شرح الرضي على الشافية»: «اعلم أن الأصل في الصفات أن لا تكسر لمشابهتها الأفعال وعملها فيلحق للجمع بأواخرها ما يلحق بأواخر الفعل وهو الواو والنون فيتبعه الألف والتاء لأنه فرعه... ثم إنهم مع هذا كله كسّروا بعض الصفات لكونها أسماء كالجوامد وإن شابهت الفعل.

وتكسير الصفات المشبهة أكثر من تكسير اسم الفاعل في الثلاثي إذ شَبَهُها بالفعلِ أقلّ من شبهه»[2].

وهذا الذي ذكره ابن يعيش وغيره صواب فإن جمع الصفات جمعاً سالماً يدل على إرادة الحدث وجمعها جمع تكسير يُبعدها عن إرادة الحدث ويقربها إلى الاسمية. قال تعالى: ﴿وَٱلْحَٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ١١٢]، وقال: ﴿وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [يوسف: ١٢]، وقال: ﴿وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥] أي: الذين يحفظون فروجهم والذين يحفظون حدودَ اللّه ونحوها ولم يقل: والحفّاظُ أو والحَفَظة فروجهم وذلك لأن التكسير يبعدها عن الحدث.

وقال: ﴿فَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَسْقَيْنَٰكُمُوهُ وَمَآ أَنتُمْ لَهُۥ بِخَٰزِنِينَ﴾ [الحجر: ٢٢]، ولم يقل: وما أنتم له بخزَنة. وقال: ﴿وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَآ﴾ [الزمر: ٧١]، وقال: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ فِى ٱلنَّارِ لِخَزَنَةِ جَهَنَّمَ ٱدْعُوا۟ رَبَّكُمْ يُخَفِّفْ عَنَّا يَوْمًا مِّنَ ٱلْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٩] فأنت تلاحظ أن (خازنين) تفيد الفعلية بخلاف (خزنة) فإنها لا تدل على الفعل وإنما تدل على الاسم إذ هو اسم لصنف من الملائكة الموكلين بالنار.

وقال: ﴿وَإِنَّا بِهِۦ كَٰفِرُونَ﴾ [الزخرف: ٣٠]، وقال: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ بِلِقَآيِ

---

(١) «ابن يعيش» (٥ / ٢٤)، وانظر (٥ / ٣).

(٢) «شرح الرضي على الشافية» (٢ / ١١٦).

رَبِّهِمْ لَكَٰفِرُونَ﴾ [الروم: ٨]، ولم يقل بلقاء ربهم لكفار أو كفَرة لأن في (كافرين) معنى الحدث فتعلق به الجار والمجرور أكثر من عشر مرات في القرآن لقربِ هذا الجمع من الفعلية ولم يتعلق مرة واحدة بالكفار أو الكفرة مع ترددهما في اثنين وعشرين موطناً في القرآن الكريم.

ويوضح هذا الأمر استعمال القرآن للرواسي والراسيات جمع (راسية) فقد وردت (الرواسي) تسع مرات في القرآن الكريم كلها بمعنى الجبال كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِيَ﴾ [الرعد: ٣]، وقوله: ﴿وَجَعَلْنَا فِيهَا رَوَٰسِيَ﴾ [المرسلات: ٢٧]، ولم ترد (راسيات) إلا مرة واحدة وهي قوله تعالى: ﴿وَقُدُورٍ رَّاسِيَٰتٍ﴾ [سبأ: ١٣].

فأنت ترى أنه لما أراد الاسمية جمعها جمع تكسير ولما أراد الحدث جمعها جمعاً سالماً.

ومما يوضح هذا الأمر أنك تقول: (إنا كاتبون لك هذا الأمر) ولا يحسن أن تقول: (إنّا كَتَبة لك هذا ولا كُتّاب لك هذا الأمر)، وتقول: (نحن حافظون لكم ثروتكم) ولا يحسن أن تقول: نحن حَفَظة لكم ثروتكم أو حُفّاظ. وتقول: (نحن بائعون غداً دورنا) ولا تقول: نحن باعة غداً دورنا. وتقول: (نحن زارعون غداً أرضنا) أي: نزرع، ولا تقول: (نحن زُرّاع غداً أرضنا)، وتقول: (نحن قائدون زيداً إلى داره) أي: نقوده، ولا تقول: نحن قادة زيداً إلى داره.

فاتضح بهذا أن الجمع السالم يدل على إرادة الحدث والتكسير يباعده عن ذلك.

ومما يزيد الأمر اتضاحاً أنك تقول: (القادة قائدون جيوشهم) والباعة بائعون أمتعتهم، والقضاة قاضون في هذا الأمر، وهكذا فتستعمل التكسير للاسم والجمع السالم للحدث ولا تقول: القادة قادة جيوشهم ولا الباعة باعة أمتعتهم ولا القضاة قضاة في هذا الأمر مفرقاً بين إرادة الاسم وإرادة الحدث.

وهذا ما نفعله في لغتنا الدارجة فنفرق بين الجمع السالم وجمع التكسير فنريد بالسالم الدلالة على الحدث وبالتكسير الدلالة على الاسمية فنقول مثلاً: ذهبنا إلى

الحفل ووجدنا اللواعيب لاعبين ومنتهين. فاللواعيب جمع لاعوب أي: اللاعب و(اللواعيب) اسم لهذا الصنف من الناس الممارس للعب. ونريد بـ (لاعبين) الحدث أي: لعبوا، ولا يقولون: وجدنا اللاعبين لاعبين ولا وجدنا اللواعيب لواعيب ومنتهين يفرقون بين التكسير والجمع السالم.

ومثله: «ذهبنا إلى المحكمة فوجدنا الحكام حاكمين بالقضية ومنصرفين». فأنت تلاحظ أن المقصود بالحكام هذا الصنف المعين من الناس، ومعنى (حاكمين) حكموا أي إرادة الحدث ولا يقولون: وجدنا الحكام حكاماً بالقضية أو الحاكمين حاكمين.

ومثله: راجعنا الدائرة ووجدنا الكتاب كاتبين الكتاب، فأنت ترى أن المقصود بالكتاب اسم لهذا الصنف المخصوص من الناس و(كاتبين) بمعنى (كتبوا) فيفرقون بين السالم والتكسير.

والأمر أوضح من أن يُفاضَ فيه بعد هذا.

* * *

جمع التكسير

ذكرنا أن الأصل في الصفات أن تجمع جمعاً سالماً وذكرنا دلالة هذا الجمع. وقد تجمع جمع تكسير، وأشهر أوزان جمع التكسير للصفات هي:

١ ـ فُعّال (بضم الفاء وتشديد العين):

ويطرد جمعاً لوصف صحيح اللام على فاعل لمذكر كصائم وصوام وندر في فاعلة كصُدّاد جمع صادّة[1].

وهذا الجمع يدل على كثرة القيام بالفعل كالزُّرَّاع والحفَّاظ والقرَّاء والطلاب، وقد يدل على الحركة أيضاً كأن تقول: جاؤوا طُلَّابَ ثأرٍ، أي: يطلبون ثأراً، ففيه الدلالة على الحركة والحدث.

وأشهر دلالة لهذا البناء هي التكثير والمبالغة في القيام بالفعل فإن لم يكثروا من القيام بالفعل فلا يطلق عليهم هذا الجمع، فليس كل مَنْ يزرع شجرة ـ مثلاً ـ هو من الزراع حتى يُكثِرَ من ذلك. تقول: هم زارعون أشجاراً في حديقتهم، أي: يزرعون، ولا تقول (هم زراع) حتى يكثروا من الزراعة وتكون الزراعة حرفةً أو كالحرفة لهم.

وتقول: قدم الحفّاظ والقرّاء لمن كان قيامهم بالفعل واتصافهم به كثيراً.

فهذا الجمع لتكثير القيام بالفعل لا لتكثير العدد، فلا تُسمي من حفظوا بيتاً واحداً

---

(١) «ابن عقيل» (٢ / ٤٦١ ـ ٤٦٢)، «الأشموني» (٤ / ١٣٣ ـ ١٣٤)، «همع الهوامع» (٢ / ١٧٧)، «البهجة المرضية» (١٩٨).

أو قصيدة واحدة حُفَّاظاً، ولا من يقرؤون سورة واحدة قرّاء ولو زادوا على الألف.

تقول: مَنْ فيكم يحفظ هذا البيت؟ فيقال: كلنا حافظوه.

وتقول: من منكم قرأ هذه السورة؟ فيقال: كلنا قارئوها. ولا يقال: كلنا حفاظ أو قراء.

وكذلك الكتَّاب هم الذين يكتبون كثيراً فلا نقول لمن يكتبُ مقالة واحدة هو من الكتّاب حتى يُكثرَ.

تقول: نحن قارئون هذه السورة أو الآية، أي: نقرؤها، ولكن لفظ القراء يطلق على الذين يكثرون القراءة ويعرفون أمورها ودقائقها كالقرَّاء السبعة، وإنما أُطلق لفظ القراء على القراء السبعة مع أنهم قلة لأن لهم علماً واسعاً بالقراءات وأحكامها واطلاعاً كبيراً لا لأنهم يقرؤون القرآن.

فالجمع السالم يدل على القيام بالحدث كالفعل وهذا الجمع يدل على تكثير القيام بالفعل وإن كان المكثرون يقع عددهم على أدنى الجمع، فأنت تقول للألف إذا قرؤوا سورة واحدة هم قارئون، وتقول للثلاثة إذا كان قيامهم بالأمر كثيراً واتصافهم به كبيراً: هم قرّاء.

وتقول لمن يكتبون صفحة واحدة: هم كاتبون صفحة، وإنْ كان عددهم يزيد على الألف، وتقول: هم كتّاب لمن مارسوا الكتابة وأكثروا منها وإن كان عددهم ثلاثة.

ففُعّال إذن لتكثير القيام بالفعل لا لتكثير القائمين به.

ومن الطريف اتفاق وزن المبالغة في المفرد ووزن التكثير في الجمع فنقول: هو كُرّام وحُسّان وقُرّاء ونقول: هم قُرّاء وكُتّاب. فاتفاق الوزنين يؤذن بقرب المعنيين.

ولا يبعد أن يدعي أحد أن فُعّالاً في المبالغة منقول من الجمع فمعنى رجل كُرّام أنه يقوم مقام جماعة كريمة، وحُسّان يقوم مقام جماعة بالغة في الحسن، وهو قولٌ

حسنٌ لولا أنه لا يمكن أن يعم في نحو: هو قُصّار، أي: قصير، وصُغّار، أي: صغير، فلا يحسن القول أنه يقوم مقام جماعة قِصار أو صِغار إلا بتأويل بعيد.

ويمكن القول أن هذا هو الأصل ثم اختص بالمبالغة وليس شرطاً أن يتساويا من كل وجه.

كما لا يبعد أن يدعي مدّعٍ أن هذا الجمع مأخوذ من اسم الآلة (فُعّال) كالكُلاّب والخُطّاف فكأن أصحاب هذا الجمع آلة للقيام بالفعل لكثرة قيامهم بالأمر.

٢ ـ فَعَلة (بفتح الفاء والعين):

ويطرد في وصف لمذكر عاقل على فاعل صحيح اللام نحو: كامل كَمَلة وكاتب كتبة، فإن كان الوصف معتل اللام فهو على فُعَلة كرام ورماة وقاض وقضاة[١].

ويطلق هذا الجمع على الصنف من العقلاء كالباعة والقادة والقضاة والصاغة والكتبة، فإن هذه التاء تُحوّل الوصفَ إلى الاسمية كما مر ذكره في المبالغة. فأنت تقول: الباعة بائعون دورهم، والقادة قائدون جيوشهم، والقضاة قاضون في هذه المسألة، والطلبة طالبون للعلم. فأنتَ تلاحظ أن هذا الجمع يدل على الصنف المعين من العقلاء وليس فيه معنى الحدث، فليس كل من يقضي في مسألة هو من القضاة، ولا كل من باع شيئاً هو من الباعة، وإنما القضاة والباعة اسم لهذا الصنف المعين.

فالفرق بين هذا الجمع والجمع السابق أنه ليس في هذا الجمع الحركة والتكثير اللذين في فُعّال. فالطلبة اسم لهذا الصنف من الناس والطلاب هم الذين يمارسون هذا الفعل كثيراً. والصاغة اسم لهذا الصنف من الناس والصُّوَّاغ للذين يصوغون كثيراً. فكلمة (الصاغة) تشمل كل من انتسب إلى هذه الحرفة ولو قبلَ يوم واحد، وأما الصوّاغ فتطلق على الذين صاغوا كثيراً، والكتبة تشمل كل من انتسب إلى صنعة الكتابة ولو قبل

---

(١) «همع الهوامع» (٢ / ١٧٧ ـ ١٧٨)، «البهجة المرضية» (١٩٧)، «سيبويه» (٢ / ٢٠٦)، «المقتضب» (٢ / ٢٢١)، «ابن يعيش» (٥ / ٥٤).

يوم واحد كالموظفين في الدوائر، وأما الكتّاب فهم الذين مارسوا الكتابة وأكثروا منها.

ومما يدل على غياب الحدث والحركة من هذا الجمع أن هذا الجمع ورد في سبعة عشر موطناً في القرآن الكريم ليس فيها اسم واحد متعلقاً بمجرور أو ظرف أو عاملاً أي عمل، والجموع هي:

بررة	١
حفظة	١
خزنة	٣
سحرة	٨
سفرة	١
كفرة	١
فجرة	١
ورثة	١

٣ ـ فُعّل (بضم الفاء وتشديد العين):

ويطرد جمعاً لوصف على فاعل وفاعلة صحيح اللام: كضُرَّب في ضارب وضاربة[١].

ويدل هذا الجمع على الحركة الظاهرة كما أن فيه الدلالة على تكثير القيام بالفعل. غير أن أبرز دلالة فيه هي دلالته على الحركة الظاهرة ويختلف عن فُعّال في أن الحركة في هذا البناء أوضح وأكثر وذلك لقصره عن فُعّال فإنما قصرت المدة للحركة فيه، فإن الحركة تحتاج إلى السرعة التي تنافي المد، ولذلك كانت مصادر الأفعال

(١) «ابن عقيل» (٢ / ٤١)، «الأشموني» (٤ / ١٣٣ ـ ١٣٤)، «الهمع» (٢ / ١٧٧)، «البهجة المرضية» (١٩٨).

المتعدية على وزن (فَعْل) غالباً للدلالة على الحركة فنقول: صَدَّه صدّاً وصَدَّ عنه صدوداً، ووقفه وقفاً ووقف وقوفاً فحذفت المدة لقوة حركة التعدي وهكذا في فعّل.

جاء في «البرهان» في قوله تعالى: ﴿أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْعَٰكِفِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ﴾ [البقرة: ١٢٥]: «هلا قيل السُّجَّد كما قيل الرُّكّع وكما جاء في آية أخرى ﴿تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا﴾ [الفتح: ٢٩].

والجواب: أن السجود يطلق على وضع الجبهة بالأرض وعلى الخشوع فلو قال: (السجّد) لم يتناول إلا المعنى الظاهر ومنه ﴿تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا﴾ وهو من رؤية العين، ورؤية العين لا تتعلق إلا بالظاهر فقصد بذلك الرمز إلى السجود المعنوي والصوري بخلاف الركوع فإنه ظاهر في أعمال الظاهر التي يشترط فيها البيت كما في الطواف والقيام المتقدم دون أعمال القلب»[1].

وجاء في «بدائع الفوائد»: «فإن قيل: فَلِمَ قال (السجود) على وزن فَعُول ولم يقل (السُّجَّد) كالرُّكَّع وفي آية أخرى ﴿رُكَّعًا سُجَّدًا﴾؟ ولِمَ جمع ساجد على السجود ولم يجمع راكع على ركوع؟

فالجواب: السجود في الأصل مصدر كالخشوع والخضوع وهو يتناول السجود الظاهر والباطن ولو قال: (السجّد) في جمع ساجد لم يتناول إلا المعنى الظاهر وكذلك الركّع. ألا تراه يقول: ﴿تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا﴾ وهذه رؤية العين وهي لا تتعلق إلا بالظاهر»[2].

وهذا صحيح فإن لفظ (السُّجَّد) ورد في القرآن في أحد عشر موطناً كلها للدلالة على الحركة الظاهرة وهي قوله: ﴿تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا﴾ [الفتح: ٢٩]، وقوله: ﴿وَخَرُّواْ لَهُۥ سُجَّدًا﴾ [يوسف: ١٠٠]، وقوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ إِلَىٰ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ يَتَفَيَّؤُاْ ظِلَٰلُهُۥ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَٱلشَّمَآئِلِ سُجَّدًا لِّلَّهِ﴾ [النحل: ٤٨]، وقوله: ﴿وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا﴾ في ثلاثة

---

(١) «البرهان» للزركشي (٣/ ٢٥٠ ـ ٢٥١).

(٢) «بدائع الفوائد» (١/ ٦٥ ـ ٦٦).

مواطن[1]. وقوله: ﴿إِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا﴾ [الإسراء: ١٠٧]، وقوله: ﴿فَأُلْقِيَ السَّحَرَةُ سُجَّدًا﴾ [طه: ٧٠]، وقوله: ﴿وَالَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَامًا﴾ [الفرقان: ٦٤]، وقوله: ﴿خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكِيًّا ۩﴾ [مريم: ٥٨]، وقوله: ﴿إِذَا ذُكِّرُوا بِهَا خَرُّوا سُجَّدًا﴾ [السجدة: ١٥].

ولم يرد لفظ السجود جمع ساجد إلا في موطنين هما قوله: ﴿أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ [البقرة: ١٢٥]، وقوله: ﴿وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ [الحج: ٢٦]، للدلالة على السجود الحقيقي وهو الخشوع وهو مناسب للتطهير في الآية، فإن الخشوع يدل على طهارة الباطن وهو مناسب لطهارة البيت وليس المراد به السجود الظاهري وحده.

فكل ما ورد في القرآن من لفظ (السُّجَّد) ظاهر في هذا المعنى، أي: الدلالة على الحركة الظاهرة.

وقد يدل هذا الجمع على التكثير ـ كما ذكرنا ـ وذلك نحو قولهم: «قوم رُحَّل، أي: يرتحلون كثيراً»[2].

وأرى أن مثله قوله تعالى: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِالْخُنَّسِ * الْجَوَارِ الْكُنَّسِ﴾ [التكوير: ١٥ ـ ١٦] فالخنس والكنس فيما أرى هن اللاتي يخنسن ويختفين كثيراً لا مرة واحدة والتكثير ظاهر في هذا الجمع فيما أحس. ومنه حديث الحجاج: إن الإبل ضُمّز خنّس ما جُشّمت جشمت. فالخنس جمع خانس أي: متأخر، والضمز جمع ضامز وهو الممسك عن الجِرّة، أي: أنها صوابر عن العطش وما حَمَّلتها حملته[3].

فأنت تحس التكثير في هذا البناء.

ومن الطريف أن يشبه هذا البناء بناء (فُعّل) في المبالغة الدال على الحركة

---

(١) البقرة: [٥٨]، النساء: [١٥٤]، الأعراف: [١٦١].

(٢) «لسان العرب» (رحل) (١٣ / ٢٩٤).

(٣) «لسان العرب» (خنس) (٧ / ٣٧٣).

والتكثير كقولهم: قُلّب وحُوّل، أي: سريع التقلب والتحول.

واتفاق الوزنين يؤذن بتقارب المعنيين كما ذكرنا في فُعّال.

٤ ـ فواعل:

وهو لجمع (فاعلة) صفة أو اسماً نحو: ضوارب جمع ضاربة وفاطمة وفواطم وناصية ونواصي. ولجمع (فَوْعل) نحو: جوهر وجواهر، و(فاعَل) بفتح العين نحو: طابَع وطوابع، و(فاعلاء) نحو: قاصعاء وقواصع، و(فاعِل) اسماً لا وصفاً عَلَماً أو غير علم نحو: جابر وجوابر وكاهل وكواهل، و(فاعل) صفة مؤنث نحو: حائض وحوائض وصفة ما لا يعقل نحو: صاهل وصواهل، و(فوعلة) نحو: صومعة وصوامع وندر في غير ذلك[١].

وقد مر بنا أن (فاعلة) وصفاً تجمع على (فُعّل) أيضاً مثل ضُرَّب، والفرق بين فُعّل وفواعل أن فُعّلاً ـ كما مر ـ فيه عنصر الحركة بخلاف هذا الجمع الذي ليس فيه هذا العنصر بل هو أقرب إلى الاسمية وأدل على الثبوت فإنه ـ كما رأيت ـ وزن لجمع الأسماء أكثر مما هو لجمع الصفات.

فالرحَّل هم الذين يرتحلون كثيراً، والرواحل جمع الراحلة وهي كل بعير نجيب[٢]، والرواسي هي الجبال، وأما الراسيات فيقصد بها الدلالة على الحدث، وقد مر بنا أن الرواسي وردت تسع مرات في القرآن الكريم كلها بمعنى الجبال بخلاف الراسيات التي فيها الدلالة على الفعلية قال تعالى: ﴿وَقُدُورٍ رَّاسِيَـٰتٍ﴾ [سبأ: ١٣].

ولذا يجمع على هذا الجمع ما تَحوَّلَ من الصفات إلى أسماء أو ما كان قريباً من ذلك كالنازلة وهي الشديدة التي تنزل بالقوم وجمعها النوازل[٣] لا النُّزَّل، وقواعد البيت، أي: أساسه جمع قاعدة وهي أصل الأس ولا يقولون قُعَّد.

---

(١) «التصريح» (٢ / ٣١٢)، «الأشموني» (٤ / ١٤٠)، «ابن يعيش» (٥ / ٢٧).
(٢) «لسان العرب» (رحل) (١٣ / ٢٩٤).
(٣) «لسان العرب» (نزل) (١٤ / ١٨٢).

فهذا البناء ليس فيه عنصر الحركة الذي في فُعَّل، فنحن إذا أردنا تكثير القيام بالفعل أو الدلالة على الحركة الظاهرة جمعناه على فعّل وإلا جمعناه على فواعل، ولذا يقول العرب: الزواجر والنواهي والصواعق والخوالف والنوازل والعواصم والقواصم والدواهي والقوافي، ورجال عوارف جمع عارفة، وبواقع ودواهٍ جمع باقعة وداهية، ولا يجمعونها على فعّل لأنهم يريدون بذلك الاسمية أو القرب من الاسمية.

٥ ـ فُعْلان:

وهو من جمع الأسماء لا الصفات: كبطن وبُطْنان، وقضيب وقضبان، وذكر وذُكران، ويحفظ في الصفات كراعٍ ورعيان وأفعل فَعْلاء كسودان وعميان جمع أسود وأعمى[١].

وما جمع من الصفات هذا الجمع فإنما أُريد به الاسمية أو القرب منها، قال سيبويه: «وقالوا فُعلان في الصفة كما قالوا في الصفة التي ضارعت الاسم وهي إليه أقرب من الصفة إلى الاسم وذلك راعٍ ورعيان وشاب وشبان»[٢].

وجاء في «شرح الرضي على الشافية»: «وإذا انتقل (فاعل) من الصفة إلى الاسم كراكب الذي هو مختص براكب البعير. . . وفارس المختص براكب الفرس، وراع المختص برعي نوع مخصوص ليست كما ترى على طريق الفعل فإنه يجمع في الغالب على فُعلان كحُجران في الاسم الصريح»[٣].

وقال ابن يعيش: «قالوا: راع ورعيان وشاب وشبان وصاحب وصحبان شبهوه بالاسم حيث قالوا: فالق وفلقان وحاجر وحجران وليس بالكثير»[٤].

وجاء في «المخصص»: «وأما صحبان فلأنه قد غلب غلبة الأسماء فأُجري في

(١) «الأشموني» (٤ / ١٣٨)، «التصريح» (٢ / ٣١١)، «الهمع» (٢ / ١٧٨)، «ابن يعيش» (٥ / ٦٠).
(٢) «سيبويه» (٢ / ٢٠٦)، وانظر «الرضي على الشافية» (٢ / ١٥٧ ـ ١٥٨).
(٣) «الرضي على الشافية» (٢ / ١٥٢).
(٤) «ابن يعيش» (٥ / ٥٤).

التكسير مجرى حاجر وحجران»[1] فقد تبين أن هذا من أبنية جموع الأسماء لا الصفات وأن ما جمع من الصفات هذا الجمع فلقربهِ من الاسمية أو لإرادة الاسمية، فالسُود جمع أسود والسودان جمع أسود أيضاً غير أن السودان اسم لهؤلاء الصنف من الناس. والعُمْي جمع أعمى ولكن العميان اسم لهؤلاء الصنف من الناس الفاقدي البصر فتقول: أقبل العميان كما تقول: أقبل القضاة والباعة والصاغة.

وقد استعمل القرآن هذا الجمع للقلة النسبية، قال تعالى في وصف عباد الرحمن: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ لَمْ يَخِرُّوا عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا﴾ [الفرقان: ٧٣]، فقد وردت لفظة (عميان) مرة واحدة وهي هذه، ووردت لفظة (عُمْي) في سبعة مواطن هي قوله:

﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٨]، وقوله: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٧١]، وقوله: ﴿وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا﴾ [الإسراء: ٩٧]، وقوله: ﴿وَمَا أَنتَ بِهَادِي الْعُمْيِ عَن ضَلَالَتِهِمْ﴾ [النمل: ٨١، الروم: ٥٣]، وقوله: ﴿أَفَأَنتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ أَوْ تَهْدِي الْعُمْيَ وَمَن كَانَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [الزخرف: ٤٠].

وهي كما ترى كلها في وصف أهل الكفر والضلال وأرى أن سبب هذا التغيير ما ذكرته، وهو أن عباد الرحمن أقل من الكفرة دائماً كما يصرح القرآن الكريم في مواطن عديدة قال تعالى: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾ [سبأ: ١٣]، وقال: ﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [يوسف: ١٠٣]، فجاء بهذا اللفظ مع عباد الرحمن الذين هم قلة للدلالة على القلة النسبية.

ومما يؤيد ذلك استعماله للذكور والذكران فإن الذكران حيث وردت في القرآن الكريم يراد بها القلة النسبية بخلاف الذكور، قال تعالى: ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَاءُ إِنَاثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَاءُ الذُّكُورَ * أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَاثًا وَيَجْعَلُ مَن يَشَاءُ عَقِيمًا﴾ [الشورى: ٤٩ ـ ٥٠]

---

(١) «المخصص» (١٢ / ٢٤٦).

فاستعمل الذكور للكثرة والذكران للقلة النسبية، فإن العادة أنه إذا أفرد شخص بالذكور كانوا أكثر من أن يقرنهم بالإناث فإن المرأة إذا ولدت ذكوراً فقط كان عدد الذكور أكثر في العادة من أن تلد ذكراناً وإناثاً.

وقال تعالى: ﴿أَتَأْتُونَ ٱلذُّكْرَانَ مِنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٦٥]، وقال: ﴿وَقَالُوا۟ مَا فِى بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلْأَنْعَٰمِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا﴾ [الأنعام: ١٣٩] فاستعمل الذكران للقلة النسبية فإن الموصوفين بهذه الصفة لا يأتون جميع الذكور وإنما يأتون صنفاً خاصاً منهم. ألا ترى أنهم لا يأتون الأطفال والشيوخ وإنما يأتون مَنْ تَستسيغهُ نفوسهم المنكوسة من الذكران وهم أقل من مجموع الذكور بخلاف قوله تعالى: ﴿خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا﴾ فإنه يشمل جميع الذكور بلا استثناء والله أعلم.

٦ ـ الجمع على وزن المصدر:

قد يؤتى بالجمع على وزن مصدر فعله كالحضور والسجود والقعود والقيام والصيام ويكون للدلالة على المعنى الحقيقي للفعل. وإنما جيء بالجمع على وزن مصدره للإشارة إلى هذا الأمر.

من ذلك ما سبق ذكره في قوله تعالى: ﴿الركَّع السجود﴾ والفرق بينه وبين (السُجَّد)، فقد ذكرنا أن السُجَّد للحركة الظاهرة والسجود لحقيقة الفعل وهو الخشوع القلبي.

ومنه ما ذكرنا في (القعود) و(القاعدين) وعرفنا أنه استعمل القعود حيث وردت بمعنى القعود الحقيقي والقاعدين للقعود عن الجهاد كقوله تعالى: ﴿قِيَٰمًا وَقُعُودًا﴾، وقوله: ﴿فَثَبَّطَهُمْ وَقِيلَ ٱقْعُدُوا۟ مَعَ ٱلْقَٰعِدِينَ﴾ [التوبة: ٤٦].

ونحوه ما سبق ذكره في (القيام) و(القائمين) جمع قائم، فقد عرفنا أن القرآن استعمل القيام حيث وردت بمعنى القيام الحقيقي كقوله تعالى: ﴿قِيَٰمًا وَقُعُودًا﴾ واستعمل القائمين بمعنى القيام بالأمر والعكوف.

فدل هذا على أن الجمع على وزن مصدره إنما يؤتى به للدلالة على المعنى

الحقيقي للفعل كما مثّلنا.

٧ ـ فعلى وفعالى:

وهو جمع لما دل على آفة من هلاك أو نقص من فعيل بمعنى مفعول: كجريح وجرحى، وحمل عليه ستة أوزان مما دل على آفة. من ذلك فعيل للفاعل: كمريض ومرضى، وفَعِل: كزمِن وزمنى، وفاعل: كهالك وهلكى، وفَيْعل: كميت وموتى، وأفعَل: كأحمق وحمقى، وفَعلان: كسكران وسكرى[1].

ودلالة هذا الجمع بيَّنها النحاةُ وهي الدلالة على الآفات والمكروه والهلاك والتوجع.

قال سيبويه: «وقال الخليل: إنما قالوا: مرضى وهلكى وموتى وجربى وأشباه ذلك لأن ذلك أمر يُبتلَون به وأُدخلوا فيه وهم له كارهون. وقد قالوا: هُلاّك وهالكون فجاءوا به على قياس هذا البناء وعلى الأصل فلم يكسّروه على المعنى إذ كان بمنزلة جالس في البناء وفي الفعل وهو على هذا أكثر في الكلام... وقالوا: مائق ومَوْقى وأحمق وحمقى وأَنْوَك ونَوْكى، وذلك لأنهم جعلوه شيئاً قد أُصيبوا به في عقولهم كما أصيبوا ببعض ما ذكرنا في أبدانهم...

وقد قالوا: رجل سكران وقوم سكرى وذلك لأنهم جعلوه كالمرضى، وقالوا: رجال رَوْبى جعلوه بمنزلة سكرى. والرَّوبى الذين قد استُثقلوا نوماً فشبهوه بالسكران. وقالوا للذين قد أثخنهم السفر والوجع رَوْبى أيضاً والواحد رائب. وقالوا: زَمِن وزمنى وهرم وهرمى وضَمِن وضمنى كما قالوا: وَجْعى لأنها بلايا ضُربوا بها فصارت في التكسير لذا المعنى ككسير وكَسْرى...

كما قالوا: يتيم ويتامى وأَيِّم وأيامى فأجروه مجرى وجاعى، وقالوا: حذارى لأنه كالخائف... وقد جاء منه شيء كثير على فَعالى قالوا: يتامى وأيامى شَبَّهوه

---

(١) انظر «التصريح» (٢ / ٣٠٧)، «حاشية الخضري على شرح ابن عقيل» (٢ / ١٥٧).

بوجاعى وحباطى لأنها مصائب قد ابتُلوا بها فشبّهت بالأوجاع حين جاءت على فَعْلى»[1].

وجاء في «الرضي على الشافية»: «وقالوا: وجعى أيضاً في جمع وَجِع مع أن قياس فَعْلى أن يكون جمع فعيل بمعنى مفعول كقتلى وجرحى لكنه حُمِلَ وَجِعٌ ومَيْتٌ وهالك وأجرب ومريض وأشباه ذلك عليه لأن هذا أمر يُبتلَون به إذ دخلوا فيه وهم له كارهون»[2].

وقال ابن يعيش: «خصوا بفعلى ما كان به آفة من نحو: قتلى ومرضى ولا يجمع عليه إلا ما أصابته بلية، نحو: جريح وجرحى وزمن وزمنى. . . وقالوا: وَجِعٌ ووجعى، جاؤوا به على فعلى كما قالوا: هلكى وزمنى لأنها بلايا وآفات فأجروها مجرى قتلى وجرحى. . . وقالوا أيضاً: وجاعى وهو أيضاً بناء لما يكون آفة وبلية إلا أن فعلى فيه أكثر»[3].

فلا يجمع كل فعيل بمعنى مفعول على فعلى، وإنما يجمع هذا الجمع ما دل على مكروه أو آفة فلا يقال: حميد وحمدى ولا يجمع كل فاعل على فعلى فلا يقال: كاتب وكتبى ولا كل أفعل على فعلى فلا يقال: أحمر وحمرى، وإنما يجمع من كل ذلك ما تضمن آفة أو بلاء فيقال: هالك وهلكى وأجرب وجربى ونحوها.

جاء في «معاني القرآن» للفراء: «العرب تذهب بفاعل وفعيل وفعِل إذا كان صاحبه كالمريض أو الصريع أو الجريح فيجمعونه على الفَعلى فجعلوا الفعلَى علامة لجمعِ كلِّ ذي زَمانةٍ وضرر وهلاك. ولا يبالون أكانَ واحدهُ فاعلاً أم فعيلاً أم فعلان»[4].

وجاء في «شرح الرضي على الشافية»: «وليس يجمع كل فعيل بمعنى مفعول على فعلى؛ بل إنما يجمع عليه من ذلك ما كان متضمناً للآفات والمكاره التي يصاب بها

---

(١) «سيبويه» (٢ / ٢١٣ ـ ٢١٤).
(٢) «الرضي على الشافية» (٢ / ١٢٠).
(٣) «ابن يعيش» (٥ / ١٥، ٢٥).
(٤) «معاني القرآن» (٢ / ٢١٥).

الحي كالقتل وغيره حتى صار هذا الجمع يأتي أيضاً لغير (فعيل) المذكور إذا شاركه في المعنى المذكور كما يتبين، فإن أتى شيء منه بغير هذا المعنى لم يجمع هذا الجمع نحو: رجل حميد، ومنه: سعيد في لغة من قال: سُعِد. . . فلا يقال: حمدى ولا سعدى»[1].

وقال ابن يعيش: «اعلم أن الشيء يحمل على الشيء لمناسبة بينهما إما من جهة اللفظ وإما من جهة المعنى. . . وهذه الأسماء حملت على غيرها ـ يعني مرضى وهلكى وموتى ونحوها ـ لتقاربهما في المعنى، وذلك أن هذا البناء من الجمع إنما يجمع عليه (فعيل) إذا كان في معنى مفعول وذلك بأن فعله مما لم يُسَمَّ فاعلُه من نحو: قتيل وجريح. . . ولا يجمع من ذلك على فعلى إلا ما كان من الآفات والمكاره التي يصاب بها الحي وهو غير مريد لها، نحو: لديغ وعقير. . . ولا يقال في حميد: حمدى لأنه ليس بآفة.

فأما مرضى وهلكى وموتى وجربى وزمنى فليس الباب فيها أن تجمع على فعلى لأن أفعالها لما سمي فاعله. . فأما جمعهم إياه على فعلى فليس بالأصل وإنما هو بالحمل على جريح وجرحى وقتيل وقتلى لمشاركتها فعيلاً في معنى مفعول في المكروه. . .

ومثل مرضى وهلكى قولهم: أحمق وحمقى وأَنْوك ونوكى، والأنوك: الأحمق، جعلوا ما أُصيبوا به في عقلهم بمنزلة ما أصيبوا به في أبدانهم ولا يجيء ذلك في كل ما كان مثله. ألا ترى أنك لا تقول في بخيل بخلى ولا في سقيم سقمى؟

وقالوا: يتامى وأيامى. شبهوها بوجاعى وحباطى لأنهما مصائب ابتلوا بها كالأوجاع لعدم القيّم بأمورهما»[2].

---

(١) «الرضي على الشافية» (٢ / ١٤٢ ـ ١٤٤).

(٢) «ابن يعيش» (٥ / ٨١ ـ ٨٢)، وانظر «ابن يعيش» (٥ / ٥١)، «المقتضب» (٢ / ٢١٩)، «الكليات» (٣٣١).

وجاء في «المخصص»: «فليس يجمع من ذلك على فعلى إلا ما كان من الآفات والمكاره التي يصاب بها الحي وهو غير مريد حتى صار هذا الجمع بغير الذي في معنى مفعول إذا شاركه في معنى المكروه كهلكى وزمنى وهرمى»[١].

وجاء في «الكشاف» في اليتامى: «فإن قلت: كيف جمع اليتيم وهو فعيل كمريض على يتامى؟ قلت: فيه وجهان:

أن يجمع على يَتْمى كأسرى لأن اليتم من وادي الآفات والأوجاع ثم يجمع فعلى على فعالى كأسارى. . . .»[٢].

فقد اتضح أن هذا البناء إنما يدل على المكاره والآفات والبلايا فأنت تجمع أحمق على حُمْق، فإن أردتَ أن فيهم مقداراً من الحمق أصبح عليهم بلية وآفة جمعته على حمقى، وتقول: عطشان وعِطاش، فإن أردت أن العطش استحكم فيهم حتى أصبح بلية عليهم وآفة نازلة قلت: عطاشى، وتقول: يتيم وأيتام، فإن أردت الإشارة إلى أن اليتم أصبح على أصحابه آفة وبلية قلت: يتامى. قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ نَارًا ۖ وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ [النساء: ١٠] فجمعه على اليتامى لتشنيع فعلة الآكل، فهؤلاء يتامى مهضومون أثَّر عليهم اليُتْمُ حتى أصبح بليةً نازلة عليهم فكيف يسوغ أكل مالهم ظلماً؟ وكيف تطيب نفس الآكل بأكل أموال هؤلاء اليتامى؟!

ولم يأت بالأيتام فإن (اليتامى) أنسب في هذا المقام ولها من الدلالة والإيحاء ما ليس في (الأيتام) فإن (الأيتام) جمع يتيم من غير إشارة إلى أثر هذا اليتم عليهم.

واستقراءُ النحويين لهذا الوزن استقراء جيد وليتهم فعلوا مثل ذلك في سائر أبنية الجمع الأخرى ولو فعلوا لأدوا خدمة كبيرة إلى العربية، فإننا نعتقد أن الأوزان كلها لها دلالات ومعان خاصة كما في (فعلى) وأنه ليس من المعقول أن يختص (فعلى) بمعنى

---

(١) «المخصص» (١٦ / ١٥٥).

(٢) «الكشاف» (١ / ٣٧٣).

دون غيره من الأبنية.

هذه ناحية، والناحية الأخرى أننا نرى أن الوصف الواحد قد يجمع على أبنية عدة فتكون دلالته بدلالة الوزن المجموع عليه، فإن جمع على (فُعّال) أفاد التكثير مثلاً، وإن جمع على (فعلى) دلَّ على الآفات وهكذا.

٨ ـ فُعَلاء وفِعال:

ويطرد فعلاء جمعاً لفعيل وصف ذكر عاقل بمعنى فاعل أو مُفعل أو مُفاعل: ككريم وكُرماء، وما دل على سجيةِ مدحٍ أو ذم من فُعال بالضم أو فاعل: كشجاع وشجعاء وصالح وصلحاء.

فإن كان فعيل هذا مضاعفاً أو منقوصاً جمع على أفعلاء: كشديد وأشداء وتقي وأتقياء[١].

وربما جمع (فعيل) غير المنقوص صحيح العين أو مُعتلّها أو فعيلة على فِعال كظريف وظريفة وظراف وكريم وكرام وطويل وطوال[٢]. فوزن فُعلاء يدل على السجايا ما كان منها غريزة أو كالغريزة ذلك لأنه جمع (فعيل)، و(فعيل) كما ذكرنا سابقاً يدل على السجايا والطباع، ويدخل في هذا الوزن من فاعل أو غيره ما دل على ذلك.

قال ابن يعيش: «قالوا: شاعر وشعراء وجاهل وجهلاء، شَبَّهوه بفعيل الذي هو بمنزلة فاعل نحو: كريم وكرماء وحكيم وحكماء، لأنه إنما يقال ذلك لمن قد استكمل الكرم والحكمة، وكذلك شاعر لا يقال إلا لمن قد صارت صناعته وكذلك جاهل فلما استويا في العدة وتقاربا في المعنى حمل عليه»[٣].

وجاء في «شرح الرضي على الشافية»: «وأكثر ما يجيء (فعلاء) في هذا الباب

---

(١) «الهمع» (٢ / ١٧٨)، «شرح الألفية» لابن الناظم (٣٢٣)، «البهجة المرضية» (١٩٩).

(٢) «الهمع» (٢ / ١٧٧)، وانظر «سيبويه» (٢ / ٢٠٧).

(٣) «ابن يعيش» (٥ / ٥٤ ـ ٥٥).

ـ يعني فاعلاً كجاهل ـ وغيره. إذا دل على سجيةٍ مدحٍ أو ذم كجهلاء وجبناء وشجعاء»[١].

وقال ابن الناظم: «إن نحو: عاقل وصالح وشاعر مُشابهٌ لنحو: بخيل وكريم في الدلالة على معنى هو كالغريزة فهو كالنائب عن فعيل فلهذا جرى مجراه»[٢].

وجاء في «المقتضب»: «فأما قولهم: شاعر وشعراء فإنما جاء على المعنى لأنه بمنزلة فعيل الذي هو في معنى الفاعل نحو: كريم وكرماء وظريف وظرفاء. وإنما يقال ذلك لمن قد استكمل الظرف وعُرِفَ به. فكذلك جميع هذا الباب. فلما كان (شاعر) لا يقع إلا لمن هذه صناعته وكان من ذوات الأربعة بالزيادة وأصله الثلاثة كان بمنزلة (فعيل) الذي ذكرناه»[٣].

وجاء في «الخصائص» في «عالم وعلماء»: «قال سيبويه: يقولها من لا يقول (عليم) لكنه لما كان العلم إنما يكون الوصفُ به بعد المزاولةِ له وطولِ الملابسة صار كأنه غريزة، ولم يكن على أول دخوله فيه، ولو كان كذلك لكان متعلماً لا عالماً، فلما خرج بالغريزة إلى باب (فعُل) صار عالم في المعنى كعليم، فكُسِّر تكسيره، ثم حمل عليه ضده، فقالوا: جهلاء كعلماء، وصار علماء كحلماء؛ لأن العلم مَحْلمة لصاحبه، وعلى ذلك جاء عنهم: فاحش وفحشاء، لما كان الفحش ضرباً من ضروب الجهل، ونقيضاً للحلم»[٤].

فقد تبين أن (فُعلاء) للدلالة على الغرائز والسجايا ومثله (أفعلاء) في المضاعف والمنقوص. وربما جاء فعيل على (فِعال) أيضاً فنقول: ضُعفاء وضِعاف جمع ضعيف، وكبراء وكِبار جمع كبير، وأشداء وشِداد جمع شديد فما الفرق بينهما؟

---

(١) «الرضي على الشافية» (٢ / ١٥٧ ـ ١٥٨).

(٢) «شرح الألفية» (٣٢٣)، وانظر «البهجة المرضية» (١٩٩).

(٣) «المقتضب» (٢ / ٢٢٠)، وانظر «بدائع الفوائد» (١ / ١١٠).

(٤) «الخصائص» (١ / ٣٨٢).

الذي يبدو لي أن (فُعلاء) يكاد يختص بالأمور المعنوية و(فِعالاً) بالأمور المادية، فالثقلاء لمن فيهم ثقل الروح، والثِّقال للثقل المادي قال تعالى: ﴿ٱنفِرُواْ خِفَافًا وَثِقَالًا﴾ [التوبة: ٤١]، وقال: ﴿وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ﴾ [الرعد: ١٢]، وقال: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتۡ سَحَابًا ثِقَالًا﴾ [الأعراف: ٥٧] فاستخدم الثقال للثقل المادي.

ومثله: الكبراء والكبار، فالكبراء هم السادة والرؤساء، والكبار هم كبار الأجسام والأعمار، قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَطَعۡنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠﴾ [الأحزاب: ٦٧] ولم يقل: ﴿كبارنا﴾ فليس المقصود بالكبراء كبار الأجسام أو الأعمار وإنما الكبر هنا كبر معنوي. ومثل الكبراء الرؤساء والشفعاء والأمراء والنقباء والعرفاء ولم تجمع هذه على الفِعال كالرئاس والشفاع ونحوها لأنه ليس فيها جانب مادي بخلاف الكبراء والكبار.

ومثله: الضعفاء والضِّعاف، فالضعفاء هم المستضعفون من الأتباع والعوام[1] وهو من الضعف المعنوي، وأما الضِّعاف فللضعف المادي ومنه قوله تعالى: ﴿فَقَالَ ٱلضُّعَفَـٰٓؤُاْ لِلَّذِينَ ٱسۡتَكۡبَرُوٓاْ إِنَّا كُنَّا لَكُمۡ تَبَعًا فَهَلۡ أَنتُم مُّغۡنُونَ عَنَّا مِنۡ عَذَابِ ٱللَّهِ مِن شَيۡءٖ﴾ [إبراهيم: ٢١]، وقوله: ﴿فَيَقُولُ ٱلضُّعَفَـٰٓؤُاْ لِلَّذِينَ ٱسۡتَكۡبَرُوٓاْ إِنَّا كُنَّا لَكُمۡ تَبَعًا فَهَلۡ أَنتُم مُّغۡنُونَ عَنَّا نَصِيبًا مِّنَ ٱلنَّارِ﴾ [غافر: ٤٧].

وقوله: ﴿لَّيۡسَ عَلَى ٱلضُّعَفَآءِ وَلَا عَلَى ٱلۡمَرۡضَىٰ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُواْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [التوبة: ٩١].

وهذه كلها في الضعف المعنوي ـ كما ترى ـ فإذا أردتَ الضعفَ المادي قلتَ (ضِعاف) كقولك هم ضعاف الأجسام.

وقد تعترض بقوله تعالى: ﴿وَلۡيَخۡشَ ٱلَّذِينَ لَوۡ تَرَكُواْ مِنۡ خَلۡفِهِمۡ ذُرِّيَّةٗ ضِعَٰفًا﴾ [النساء: ٩] فقد قال في موطن آخر: ﴿وَلَهُۥ ذُرِّيَّةٞ ضُعَفَآءُ﴾ [البقرة: ٢٦٦] فما الفرق بينهما؟ وهل هناك ضعف مادي أو معنوي في هاتين الآيتين؟

---

(١) «الكشاف» (٢/ ١٧٦).

وبالتأمل في الآيتين يتضح الجواب، فإن الآية الأولى هي: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ [النساء: ٩].

والآية الثانية: ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ لَهُ فِيهَا مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ وَلَهُ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَاءُ فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَاحْتَرَقَتْ﴾ [البقرة: ٢٦٦].

فأنت ترى أن قوله: (ضعافاً) يعني فيه الضعف المادي، أي: محتاجين إلى المال فقراء. وأما الثانية فليس المقصود بها الضعف المادي بل الضعف المعنوي، أي: عدم القيام بالأمر بدليل أن أباهم له جنة فيها من كل الثمرات وإنما هم ضعفاء إلى مَنْ يقوم بأمرهم، فثمة فرق بين الحالتين.

ومثله: أشداء وشِداد، فالأشداء جمع الشديد من الشدة المعنوية، والشداد جمع شديد من الناحية المادية، قال تعالى في وصف المؤمنين: ﴿أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩] فقابل بين الشدة والرحمة وهما أمران معنويان.

وقال في وصف ملائكة العذاب: ﴿عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ﴾ [التحريم: ٦]، والذي يبدو أنهم شِداد الأجسام ضِخامها كما قال تعالى: ﴿وَبَنَيْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعًا شِدَادًا﴾ [النبأ: ١٢]، أي: مُحْكمة قوية.

جاء في «الكشاف» في قوله تعالى: ﴿عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ﴾: «في أجرامهم غِلظة وشِدة، أي: جفاء وقوة، أو في أفعالهم جفاء وخشونة لا تأخذهم رأفة في تنفيذ أوامر اللّه والغضب له والانتقام من أعدائه»[1].

والذي يبدو لي أن المعنى الأول مطلوب إنْ لم يكن هو المطلوب، أي: في أجرامهم غلظة وشدة لأن هذا معنى (فِعال) في الغالب واللّه أعلم.

ويبدو أن ما لم يجمع من (فعيل) على فعال سببه أنه لم يكن فيه جانب مادي في

---

(١) «الكشاف» (٣/ ٢٤٧)، وانظر «التفسير الكبير» للرازي (٣٠/ ٤٦).

الغالب كالبليد والسفيه والرحيم والسديد والبصير والحليم والحكيم والفقيه والعليم والعفيف ونحوها فإنها لا تجمع على (فعال) لعدم وجود الجانب المادي فيها.

وما جمع من (فَعيل) على فِعال ولم يجمع على فُعلاء فلأنه ليس فيه جانب معنوي في الغالب كالصَّبيح والمليح والسمين والدميم ونحوها.

ذكر سيبويه أن العرب: «قد يدعون فعلاء استغناء بغيرها نحو قولهم: صغير وصغار، ولا يقولون: صُغراء، وسمين سِمان ولا يقولون: سُمناء»[1].

والذي أراه أن هذا ليس من باب الاستغناء وإنما هو لما ذكرت من أنها لا تكون للجانب المعنوي. وقد ورد (صُغراء) جمع صغير في الشعر، أنشد أبو عمرو:

وللكبراءِ أكلٌ حيثُ شاؤوا ... وللصُّغراء أكلٌ واقتثام[2]

فقد جاء بمعنى الصغر النفسي لا الجسمي وهو من الصَّغار فقد جمعه على فعلاء، وأما الصِّغار فهو للصغر المادي. ومثله: قصراء وقصار جمع قصير[3] فالذي أُحِسُّه أن القصار إنما هو للقصر المادي بمقابل الطوال، وأما القصراء فللمعنوي، أي: لا يستطيعون القيام بأمورهم وهكذا.

فالذي أراه أن الأصل في (فعلاء) أن يكون للسجايا النفسية وأن فعالاً للأوصاف المادية.

٩ ـ فعائل:

هو جمع لكل رباعي مؤنث بمَدةٍ قبلَ آخره مختوماً بالتاء أو مجرداً منها نحو: سحابة وسحائب، وحمولة وحمائل، وصحيفة وصحائف، وشمال وشمائل، وعجوز وعجائز[4]، ويكون جمعاً لـ (فعيلة) وصفاً كالصغائر والكبائر.

---

(١) «سيبويه» (٢ / ٢٠٨)، وانظر «المخصص» (٢ / ٧٧ ـ ٧٨).

(٢) «لسان العرب» (صغر) (٦ / ١٢٨).

(٣) «لسان العرب» (قصر) (٦ / ٤٠٦).

(٤) انظر «الأشموني» (٤ / ١٤١ ـ ١٤٢).

والفرق بين هذا الجمع وجمع (فعيلة) على (فِعال) أن ما جُمعَ على (فعائل) يراد به الاسمية لأن هذا الوزن من جموع الأسماء كالصحائف والقلائد والنصائح والرسائل، فما حُوِّلَ من الصفاتِ إلى الأسماء جُمع على فعائل، وما أريد به الوصفية جمع على فِعال أو جمع جمعاً سالماً. فنقول: بنات كبار وصغار إذا أردتَ الوصفية، فإن أردت الاسمية قلت: الصغائر والكبائر، وهي اسم لكبائر الذنوب أو صغائرها، ومثلها: الكرائم والكرام، فالكرام وصف وأما الكرائم فيراد بها الاسمية، ونحوها: الشدائد والشداد، فالشداد وصف والشدائد اسم وهكذا.

***

النسب

النسب في العربية على صيغ متعددة أشهرها:

١ ـ النسب بإلحاق الياء المشددة في آخر الاسم:

وهذه أشهر صيغة للنسب، وهي الصيغة العامة له وتستعمل لعموم أغراضه كالنسبة إلى الأب أو الحي أو القبيلة أو البلد أو الصنعة أو الملة وسائر ما يُنتسب إليه كالهاشمي والباهلي والعراقي والجوهري والنصراني والذهبي وغير ذلك.

قال سيبويه: «اعلم أنك إذا أضفت رجلاً إلى رجل فجعلته من آلِ ذلك الرجلِ ألحقت ياءي الإضافة، فإن أضفته إلى بلد فجعلته من أهله ألحقت ياءي الإضافة، وكذلك إن أضفت سائر الأسماء إلى البلاد أو إلى حي أو قبيلة»[١].

وجاء في «شرح الأشموني»: «إذا قصدوا نسبةَ شيء إلى أب أو قبيلة أو بلد أو نحو ذلك[٢] جعلوا حرف إعرابه ياء مشددة مكسوراً ما قبلها كقولك في النسب إلى زيد زيديّ»[٣].

وقد تلحق هذه الياء المشددة للمبالغة والقوة وإشباع معنى الصفة.

جاء في «الكشاف» في قوله تعالى ﴿ فَٱتَّخَذۡتُمُوهُمۡ سِخۡرِيًّا ﴾: «السخريُّ بالضم والكسر مصدر (سخر) كالسخر إلا أن في النسب زيادة قوة في الفعل كما قيل:

---

(١) «سيبويه» (٢ / ٦٩).

(٢) في «حاشية الصبان» (٤ / ١٧٧) (قوله أو نحو ذلك: كحرفة).

(٣) «الأشموني» (٤ / ١٧٧).

الخصوصية في الخصوص»[1].

وجاء في «الخصائص»: «الاحتياط في إشباع معنى الصفة كقوله:

والدهر بالإنسان دوّاريّ

أي: دَوَّار.

وقوله:

غُضف طواها الأمس كلّابي

أي: كلّاب»[2].

٢ ـ فَعّال:

وتكون هذه الصيغة لما كان صاحبَ شيءٍ يزاوله ويعالجه ويلازمه بوجه من الوجوه كالصنعة والمعالجة: كالفرّاء والرَّفّاء والرَّحّاض والنسَّاج والنقَّاض والنجار والوشاء والدبَّاج، والطباع الذي يطبع السيوف، أي: يعملها، والجلّاء والهدَّاب والفتال والخزاف والخراط والرصَّاص والنحَّاس والصفَّار والحداد والقواس والزرَّاد وغيرها[3].

قال سيبويه: «هذا باب من الإضافة تحذف فيه ياءي الإضافة وذلك إذا جعلته صاحبَ شيء يزاوله أو ذا شيء، أما ما يكون صاحب شيء يعالجه فإنه مما يكون فعّالاً وذلك قولكَ لصاحبِ الثياب: ثوَّاب، ولصاحب العاج: عوّاج، ولصاحب الجمال التي ينقل عليها: جمّال، ولصاحب الحُمُر التي يعمل عليها: حمّار، وللذي يعالج الصرف: صرّاف، وذا أكثر من أن يُحصى، وربما ألحقوا ياءي الإضافة كما قالوا: البتيّ أضافوه إلى البتوت فأوقعوا الإضافة على واحدةٍ وقالوا: البتّات»[4].

---

(١) «الكشاف» (٢ / ٣٧٠).

(٢) «الخصائص» (٣ / ١٠٤).

(٣) انظر «مبادىء اللغة» للإسكافي (١١٩ ـ ١٢٠).

(٤) «سيبويه» (٢ / ٩٠).

ويذكر النحاة أن فَعّالاً في المبالغة أصلٌ لفعّال التي يراد بها النسب فلما كانت فعال تفيد الكثرة في المبالغة أفادت كثرة المزاولة في النسب ولذلك جعلت للحرفة غالباً لأن صاحب الصنعة مزاولٌ لها.

جاء في «شرح الرضي على الشافية»: «إلا أن فعّالاً لما كان في الأصل لمبالغة الفاعل ففعّال الذي بمعنى ذي كذا لا يجيء إلا في صاحب شيء يزاول ذلك الشيء ويعالجه ويلازمه بوجه من الوجوه إما من جهة البيع كبقال، أو من جهة القيام بحاله كالجمّال والبغّال، أو باستعماله كالسيّاف أو غير ذلك»[1].

وقال ابن يعيش: «قولهم لصاحبِ البتوت، وهي الأكسية، واحدها بتٌّ بتّات، ولصاحب الثياب ثوّاب... وهو أكثر من أن يحصى كالعطار والنقاش، وهذا النحو إنما يعملونه فيما كان صنعة ومعالجة لتكثير الفعل إذ صاحب الصنعة مداومٌ لصنعته فجعل له البناء الدال على التكثير وهو فعال بتضعيف العين لأن التضعيف للتكثير»[2].

وجاء في «المقتضب»: (هذا باب ما يبنى عليه الاسم لمعنى الصناعة لتدل من النسب على ما تدل عليه الياء) «وذلك قولك لصاحب الثياب ثواب، ولصاحب العطر عطار، ولصاحب البز بزَّاز.

وإنما أصل هذا لتكرير الفعل كقولك: هذا رجل ضَرَّاب ورجلٌ قتَّال، أي: يكثر منه، وكذلك خياط فلما كانت الصناعة كثيرة المعاناة للصنف فعلوا ذلك وإن لم يكن منه فعل نحو: بزاز وعطار»[3].

وجاء في «المخصص»: «والباب فيما كان صنعة ومعالجة أن يجيء على فعّال لأن فعّالاً لتكثير الفعل، وصاحب الصنعة مداوم لصنعته فجعل له البناء الدال على

---

(١) «الرضي على الشافية» (٢/ ٨٤ ـ ٨٥).

(٢) «ابن يعيش» (٦/ ١٣).

(٣) «المقتضب» (٣/ ١٦١).

التكثير كالبزاز والعطار وغير ذلك مما لا يُحصى كثرة»[1].

وجاء في «تفسير الرازي»: «الكذاب فعَّال من فاعل للمبالغة، أو يقال: بل من فاعل كخياط وتمار. نقول: الأول هو الصحيح الأظهر على أن الثاني من باب الأول لأن المنسوب إلى الشيء لا بد له من أن يُكْثِرَ من مزاولة الشيء فإنَّ مَنْ خاط يوماً ثوبه مرة لا يقال له خياط»[2].

٣ ـ فاعل:

وتكون هذه الصيغة لما كان صاحب شيء من غير مزاولة وكثرة معالجة، فالذي صنعته النبل يقال له: نبّال، وصاحبُ النبل من غير صنعة (نابل)، وتقول لمن صنعته اللبن والتمر، أي: يبيعهما لبّان وتمّار، وتقول لصاحب اللبن والتمر من غير صنعة أو مزاولة لابنٌ وتامر.

قال سيبويه: «وأما ما يكون ذا شيء وليس بصنعة يعالجها فإنه مما يكون فاعلاً وذلك قولك لذي الدرع: دارع، ولذي النبل: نابل، ولذي النُشّاب: ناشب، ولذي التمر: تامر، ولذي اللبن: لابن. قال الحطيئة:

فَغَـــرَرْتَنِـــي وزعمـــتَ أنـــك لابـــنٌ بـــالصيـــفِ تـــامـــر

وتقول لمن كان شيء من هذه صنعته: لبان وتمار ونبال. وليس في كل شيء من هذا قيل هذا. ألا ترى أنك لا تقول لصاحب البر برّار، ولا لصاحب الفاكهة فكّاه؟»[3] والمبرد يقيس هذا[4].

وجاء في «شرح الرضي على الشافية»: «وفاعل يكون لصاحب الشيء من غير

---

(١) «المخصص» (١٥ / ٦٩)، وانظر «التسهيل» (٢٦٦)، «الهمع» (٢ / ١٩٨)، «التصريح» (٢ / ٣٣٧)، «الأشموني» (٤ / ٢٠٠).

(٢) «التفسير الكبير» (ج ٢٩ ص ٥١).

(٣) «سيبويه» (٢ / ٩٠).

(٤) «الأشموني» (٤ / ٢٠١).

مبالغة وكلاهما محمولان على اسم الفاعل وبناء مبالغته يقال (لابن) لصاحب اللبن، و(لبّان) لمن يزاوله في البيع أو غيره. وقد يستعمل في الشيء الواحد اللفظان جميعاً كسياف وسائف، وقد يستعمل أحدهما دون صاحبه كقواس وتراس. وفعال في المعنى المذكور أكثر استعمالاً من فاعل وهما مع ذلك مسموعان ليسا بمطردين»[1].

وقال ابن يعيش: «وما كان من هذا ذا شيء وليس بصنعة يعالجها أتوا بها على (فاعل) وذلك لأن فاعلاً هو الأصل وإنما يعدل عنه إلى فعّال للمبالغة فإذا لم ترد المبالغة جيء بها على الأصل لأنه ليس فيه تكثير. قالوا لذي الدرع (دارع) ولذي النبل (نابل) ولذي النشاب (ناشب) ولذي اللبن والتمر (لابن وتامر)...

وفاعل هنا ليس بجارٍ على الفعل إنما هو اسمٌ صِيغ لذي الشيء. ألا ترى أنك لا تقول: درع يدرع ولا لبن يلبن...

وإن كان شيء من هذه الأشياء صنعة ومعاشاً يداومها صاحبها نسب على فعّال، فيقال لمن يبيع اللبن والتمر: لبّان وتمّار، ولمن يرمي بالنبل: نبّال»[2].

وجاء في «المقتضب»: «فإن كان ذا شيء، أي: صاحب شيء بُني على (فاعل) كما بني الأول على فعال فقلت: رجل فارس أي: صاحب فرس، ورجل دارع ونابل وناشب أي: هذه آلته فأما قوله:

وليس بذي رمحٍ فيطعنني به وليس بذي سيف وليس بنبَّالِ

فإنه كان حقه أن يقول: وليس بنابل ولكنه كثر ذلك منه ومعه... وكذلك كل مؤنث نعت بغير هاء نحو: طامث وحائض ومتئم وطالق»[3].

وقد مر بنا هذا سابقاً.

---

(١) «الرضي على الشافية» (٢/ ٨٤ ـ ٨٥).

(٢) «ابن يعيش» (٦/ ١٣ ـ ١٤).

(٣) «المقتضب» (٣/ ١٦١ ـ ١٦٢).

وجاء في «المخصص» في تامر ولابن: «وهذا يكون على ضربين: على فاعل وعلى فعّال، وقد فرق حُذّاقُ النحويين بينهما تفريقاً لطيفاً فقالوا: الباب فيما كان ذا شيء وليس بصنعة يعالجها أن يجيء على فاعل لأنه ليس فيه تكثير كقولنا لذي الدرع: دارع، ولذي النبل: نابل، ولذي النشاب: ناشب. . . والباب فيما كان صنعة ومعالجة أن يجيء على فعّال لأن فعّالاً لتكثير الفعل وصاحب الصنعة مداوم لصنعته فجُعلَ له البناء الدال على التكثير كالبزاز والعطّار وغير ذلك مما لا يحصى كثرة. وقد يستعمل في الشيء الواحد اللفظان جميعاً قالوا: رجل سائف وسيّاف وقد يستعمل أحدهما في موضع الآخر يقال: رجل ترّاس، أي: معه ترس، ذهبوا إلى أنه ملازم فأجروه مجرى الصنعة والعلاج»[1].

فاتضح بهذا أن الصيغة الأولى أعني فعالاً شبيهة بفعّال في المبالغة فلما كانت تلك للكثرة جعلت ههنا للصنعة والمزاولة، وقد اختلف في أي منهما هو الأصل لصاحبه ـ كما مر في بحث المبالغة ـ، وأن فاعلاً شبيهة باسم الفاعل أو منقولة منه، ولما كان اسم الفاعل لا يفيد التكثير والمبالغة عموماً كانت ههنا كذلك.

٤ ـ فَعِل (بفتح الفاء وكسر العين):

وتأتي هذه الصيغة لما كان صاحب شيء كفاعل نحو: نَهِر لصاحب العمل بالنهار، وطَعِم ولَبِن وعَمِل أي: صاحب طعام ولبن وعمل[2].

قال الراجز:

لســــتُ بليلـــيّ ولكنـــي نَهِـــر   لا أدلـــج الليـــل ولكـــن أبتكـــر

أي: صاحب عمل بالنهار.

---

(١) «المخصص» (١٥ / ٦٩)، وانظر «التسهيل» (٢٦٦)، «الهمع» (٢ / ١٩٨)، «التصريح» (٢ / ٣٣٧)، «الأشموني» (٤ / ٢٠٠).

(٢) «الهمع» (٢ / ١٩٨)، «الأشموني» (٤ / ٢٠١)، «التصريح» (٢ / ٣٣٧).

وهذه الصيغة تختلف عن صيغة (فاعل) في معنى النسب، فإن (فَعِلاً) صيغة مبالغة تدل على الكثرة ومنها نقلت إلى النسب كما نقلت (فعّال) إليه كما يرى أكثر النحاة.

وكما أشبهت (فعّال) في النسب (فعّالاً) في المبالغة في الدلالة على المزاولة والتكثير وكما أشبه (فاعل) في النسب اسم الفاعل في عدم الدلالة على المزاولة والتكثير أشبهت (فَعِل) في النسب (فَعِلاً) في المبالغة في الدلالة على الكثرة.

فاللبان هو الذي يبيع اللبن، واللابن لمن كان صاحب لبن ولكن لا على جهة البيع، واللَّبِنُ لمن كان عنده اللبن كثيراً ولكن لا على جهة الاحتراف والبيع أيضاً.

جاء في «شرح الرضي على الشافية»: «وكما استعملوا فعّالاً لما كان في الأصل للمبالغة في اسم الفاعل في معنى ذي الشيء الملازم له استعملوا فَعِلاً أيضاً وهو بناء مبالغة اسم الفاعل نحو: عَمِلٌ للكثير العمل، وطَعِنٌ ولَبِس ولَسِن في معنى النسبة فاستعملوه في الجوامد نحو: رجل نَهِرٌ لصاحب العمل بالنهار»[(١)].

وجاء في «المحكم»: «ماء عَذِب (بكسر الذال) كثير القذا والطحلب، أراه على النسب لأني لم أجد له فعلاً»[(٢)]، ويقال: (أرض شَجِرة): إذا كانت كثيرة الشجر[(٣)].

فدل ذلك على أن (فعِلاً) في النسب تفيد التكثير ولكن لا على جهة المزاولة والاحتراف مشبهة نظيرتها في المبالغة.

وقد نقلت (مفعال) و(مفعيل) من المبالغة إلى النسب كما نقلت فعّال وفعِل إليه نحو: معطار، أي: ذات عطر، وناقة محضير، أي: ذات حُضْر[(٤)]. والصيغة إذا نقلت يصحبها معناها العام في الغالب.

---

(١) «الرضي على الشافية» (٢ / ٨٨).

(٢) «المحكم» (٢ / ٦١).

(٣) «ديوان الأدب» (١ / ٢٥٠).

(٤) «الهمع» (٢ / ١٩٨)، «الأشموني» (٤ / ٢٠١).

مراجع البحث

* «الإتقان في علوم القرآن» للسيوطي ـ ط٣ / ١٣٧٠هـ ـ ١٩٥١م.

* «أدب الكاتب» لابن قتيبة تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ـ ط٤ / ١٣٨٢هـ ـ ١٩٦٣م.

* «إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم» لأبي السعود محمد العمادي، مخطوطة بمكتبة الأوقاف ببغداد برقم ٢١٠٣.

* «الأشباه والنظائر» لجلال الدين السيوطي ـ حيدر آباد الدكن سنة ١٣١٧هـ.

* «الاشتقاق» لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد، نشر محمد عبد المنعم خفاجي.

* «إصلاح المنطق» لابن السكيت، شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ـ دار المعارف بمصر.

* «الاقتضاب في شرح أدب الكتاب» لابن السيد البطليوسي ـ المطبعة الأدبية ـ بيروت سنة ١٩٠١.

* «ألفاظ الأشباه والنظائر» منسوب لعبد الرحمن بن الأنباري ـ القسطنطينية سنة ١٣٠٢ طبع بمطبعة أبي الضياء.

* «الأمالي» لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي ط٣ / ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٣م، مطبعة السعادة بمصر.

* «أنوار التنزيل» للبيضاوي ـ دار الطباعة المنيرية.

* «الأيام والليالي والشهور» لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق إبراهيم الأبياري ـ المطبعة الأميرية بالقاهرة سنة ١٩٥٦.

* «الإيضاح» للقزويني ـ تحقيق وتعليق لجنة من أساتذة كلية اللغة العربية بالجامع الأزهر ـ مطبعة السنة المحمدية.

* «بدائع الفوائد» لابن قيم الجوزية ـ الطباعة المنيرية.

* «البرهان في علوم القرآن» للزركشي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ـ ط١ / ١٣٧٦هـ ـ ١٩٥٧م، دار إحياء الكتب العربية.

* «البهجة المرضية في شرح ألفية ابن مالك» للسيوطي، طبع دار إحياء الكتب العربية.

* «تاج العروس شرح القاموس» لمحمد مرتضى الزبيدي ـ منشورات دار مكتبة الحياة ـ بيروت ـ تصوير الطبعة الأولى بالمطبعة الخيرية بمصر سنة ١٣٠٦هـ.

* «تأويل مشكل القرآن» لابن قتيبة تحقيق السيد أحمد صقر ـ دار إحياء الكتب العربية.

* «تسهيل السبيل في فهم معاني التنزيل» لمحمد تاج الدين أبي الحسن البكري، مخطوطة بمكتبة الأوقاف ببغداد برقم ٢٣٢٠.

* «تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد» لابن مالك ـ دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.

* «التفسير القيم» لابن القيم جمع محمد أويس الندوي ـ مطبعة السنة المحمدية ١٣٦٨هـ ـ ١٩٤٩م.

* «التفسير الكبير» لفخر الدين الرازي ـ المطبعة البهية ـ مصر.

* «التلويح في شرح الفصيح» لأبي سهل محمد بن علي الهروي، نشر محمد عبد المنعم خفاجي.

* «تهذيب الألفاظ» لابن السكيت.

* «حاشية الخضري على شرح ابن عقيل» ـ مطبعة دار إحياء الكتب العربية.

* «حاشية الصبان على شرح الأشموني» ـ دار إحياء الكتب العربية.

* «حاشية يس على التصريح» ـ دار إحياء الكتب العربية.

* «الخصائص» لابن جني ـ تحقيق محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية ـ ١٣٧١هـ ـ ١٩٥٢م.

* «دراسات في فلسفة النحو والصرف واللغة والرسم» للدكتور مصطفى جواد ـ مطبعة أسعد ببغداد.

* «دراسات في اللغة» للدكتور إبراهيم السامرائي ـ مطبعة العاني ـ بغداد سنة ١٩٦١.

* «درة الغواص في أوهام الخواص» لأبي محمد القاسم بن علي الحريري ـ نشرته بالأوفست مكتبة المثنى ببغداد.

* «دلائل الإعجاز» لعبد القاهر الجرجاني ط٣، نشر دار المنار بمصر سنة ١٣٦٦هـ.

* «ديوان الأدب» لأبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي ـ تحقيق دكتور أحمد مختار عمر ـ القاهرة ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.

* «ديوان الأدب» لأبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي ـ مخطوطة بمكتبة المتحف العراقي ببغداد برقم ١٢٩٧.

* «ذيل فصيح ثعلب» ـ لموفق الدين عبد اللطيف بن يوسف البغدادي.

* «شذا العرف في فن الصرف» للشيخ أحمد الحملاوي، ط١٥ / ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٤م.

* «شرح ابن عقيل».

* «شرح الأشموني على ألفية ابن مالك» ـ دار إحياء الكتب العربية.

* «شرح ألفية ابن مالك» لابن الناظم ـ المطبعة العلوية ـ النجف ١٣٤٢هـ.

* «شرح التصريح على التوضيح» ـ للأزهري ـ دار إحياء الكتب العربية.

* «شرح الشافية» لرضي الدين الاستراباذي ـ تحقيق محمد محيي الدين وجماعة ـ مطبعة حجازي بالقاهرة.

* «شرح الشافية» لابن الحاجب، للسيد عبد اللّه بن محمد الحسيني، ط٢، إستانبول مطبعة أحمد كامل.

* «شرح الكافية» لرضي الدين الاستراباذي.

* «شرح المعلقات السبع» للزوزني طبعة إيرانية.

* «شرح المفصل» لابن يعيش ـ طبع ونشر إدارة الطباعة المنيرية.

* «الصاحبي في فقه اللغة» لأحمد بن فارس ـ مطبعة المؤيد ـ القاهرة ١٣٢٨هـ ـ ١٩١٠م.

* «الصحاح» للجوهري ـ مطابع دار الكتاب العربي ـ مصر.

* «ضوابط الفنون» لأبي البقاء الحسيني الكفوي، مخطوطة بمكتبة الأوقاف ببغداد ٦٠١٠.

* «الطراز» ليحيى بن حمزة العلوي، مطبعة المقتطف بمصر سنة ١٣٣٢هـ ـ ١٩١٤م.

* «الغريب المصنف» لأبي عبيد القاسم بن سلام، مخطوطة بمكتبة المتحف

العراقي ببغداد برقم ١٦٢٨ .

* «الفروق اللغوية» لأبي هلال العسكري ـ نشر مكتبة القدسي سنة ١٣٥٣ .

* «فقه اللغة» لأبي منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي ـ مطبعة الاستقامة بالقاهرة ١٣٧١هـ ـ ١٩٥٢م .

* «القاموس المحيط» ـ لمجد الدين الفيروزآبادي، ط٥ / ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م ـ شركة فن الطباعة .

* «الكامل» لأبي العباس المبرد، تحقيق الدكتور زكي مبارك، ط١ / ١٣٥٥هـ ـ ١٩٣٦م، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر .

* «كتاب سيبويه» ـ مصور عن طبعة بولاق ـ نشر مكتبة المثنى ببغداد .

* «الكشاف» للزمخشري، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر سنة ١٣٦٧هـ ـ ١٩٤٨م .

* «كشف الطرة عن الغرة» لأبي الثناء محمود بن عبد اللّه الآلوسي، مخطوطة بمكتبة الأوقاف ببغداد .

* «كفاية المتحفظ» لأبي إسحاق إبراهيم الطرابلسي، المعروف بابن الأجدابي، مخطوطة بمكتبة الأوقاف ببغداد برقم ١٠٠٩٦ .

* «الكليات» لأبي البقاء الحسيني الكفوي، طبعة بولاق ط٢ .

* «كنز الحفاظ في كتاب تهذيب الألفاظ» لابن السكيت ـ المطبعة الكاثوليكية ـ بيروت سنة ١٨٩٥ .

* «لسان العرب» لابن منظور ـ مصورة عن طبعة بولاق .

* «لطائف اللغة» لأحمد بن مصطفى اللبابيدي الدمشقي ـ دار الطباعة العامة ـ الأستانة .

* «مبادىء اللغة» لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب الإسكافي ـ مخطوطة بمكتبة المتحف العراقي ببغداد برقم ١٧٦٣.

* «المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر» لنصر الله بن الأثير، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي.

* «مجالس ثعلب» تحقيق عبد السلام هارون ـ دار المعارف بمصر.

* «المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها» لابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ـ القاهرة ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م.

* «المحكم والمحيط الأعظم» لابن سيده، تحقيق مصطفى السقا ودكتور حسن نصار، نشر شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، ط١ / ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٨م.

* «المخصص» لابن سيده ـ المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، ببيروت مصور عن الطبعة الأميرية سنة ١٣٢١هـ.

* «المزهر في علوم اللغة» لجلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وجماعة، دار إحياء الكتب العربية، ط٤ سنة ١٣٧٨هـ ـ ١٩٥٨م.

* «معاني القرآن» للفراء، تحقيق الأستاذ محمد علي النجار ـ الدار المصرية للتأليف والترجمة.

* «معترك الأقران في إعجاز القرآن» لجلال الدين السيوطي تحقيق علي محمد البجاوي.

* «المغرب في ترتيب المعرب» لأبي الفتح ناصر بن عبد السيد بن علي المطرزي، ط١، حيدر آباد الدكن ـ مطبعة مجلس المعارف سنة ١٣٢٨هـ.

* «المفردات في غريب القرآن» لأبي القاسم الحسن بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني ـ طهران.

* «المفصل» للزمخشري، عني بنشره محمود توفيق ـ مطبعة حجازي ـ القاهرة.

* «المقتضب» لأبي العباس المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ـ القاهرة ١٣٨٦هـ.

* «نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز» للفخر الرازي ـ مطبعة الآداب والمؤيد بمصر القاهرة سنة ١٣١٧هـ.

* «النوادر في اللغة» لأبي زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري ـ المطبعة الكاثوليكية ـ بيروت سنة ١٨٩٤.

* «همع الهوامع» للسيوطي، ط١ سنة ١٣٢٧هـ، مطبعة السعادة بمصر.

* * *

الفهرست

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٥
الاسم والفعل	٩
المصادر	١٧
المصدر الميمي	٣١
اسم المرة والهيئة	٣٤
المفعلة	٣٤
التفعلة	٣٥
الفعَلة والفُعْلة	٣٥
أسماء المكان والزمان	٣٦
اسم الفاعل	٤١
زمن اسم الفاعل	٤٤
دلالته على النسب	٤٦
اسم المفعول	٥٢
فعيل	٥٣

فعيلة ٥٦
صيغ أخرى للدلالة على مفعول ٥٨
مبالغة اسم المفعول ٦٣
الصفة المشبهة ٦٥
دلالات أبنية الصفة المشبهة ٦٩
أبنية المبالغة ٩٢
اسم الآلة ١٠٩
الجموع ١١٣
أسباب اختلاف أوزان الجموع ١١٤
جمع الصفات ١٢٦
الجمع السالم ١٢٦
جمع التكسير ١٣٠
أوزانه ومعانيها ١٣٠
النسب ١٥٠
١ ـ النسب بإلحاق الياء المشددة ١٥٠
٢ ـ فعّال ١٥١
٣ ـ فاعل ١٥٣
٤ ـ فِعل ١٥٥
المصادر ١٥٧
الفهرس ١٦٥

كتب مطبوعة للمؤلف صدرت عن دار عمار

١ ـ «نداء الروح» ط٢ .

٢ ـ «ابن جني النحوي» ط٢ .

٣ ـ «الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري» ط٢ .

٤ ـ «أبو البركات بن الأنباري ودراساته النحوية» ط٢ .

٥ ـ «نبوة محمد من الشك إلى اليقين» ط٢ .

٦ ـ «بلاغة الكلمة في التعبير القرآني» ط٢ .

٧ ـ «التعبير القرآني» ط٢ .

٨ ـ «لمسات بيانية في نصوص من التنزيل» ط٢ .

٩ـ «معاني الأبنية في العربية» .

كتب أخرى للمؤلف

١٠ـ «معاني النحو» .

١١ ـ «الجملة العربية والمعنى» .

* * *

كتب صدرت للدكتور محمد فاضل السامرائي عن دار عمار

١ ـ «الحجج النحوية حتى نهاية القرن الثالث الهجري» .

٢ـ «دراسة المتشابه اللفظي من آي التنزيل في كتاب ملاك التأويل» .

* * *